الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

أصول النحو، السداسي السادس، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

سند بيداغوجي

محاضرات مقياس أصول النحو

المستوى: السداسي السادس

المشرف على المقياس: الأستاذ الدكتور أحمد قريش

مقرر الفصل:

1 – مدخل إلى علم أصول النحو

2 – موقف العلماء من المدونة اللغوية قديما

3 – موقف العلماء من المدونة اللغوية قديما حديثا

4 – علاقة أصول النحو بأصول الفقه

5 – قواعد الاحتجاج اللغوي

6 – القياس اللغوي بين المناطقة والفقهاء والنحاة

7 – موقف ابن مضاء من القياس

8 – القياس عند اللغويين المحدثين

9 – العلة وأنواعها

10 – التعليل النحوي

11 – مسالك العلة

12 – استصحاب الحال

13 – الأصلية والفرعية في النحو

14 – العوامل اللفظية والمعنوية / القرائن

أصول النحو العربي السداسي الثالث، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

المحاضرة الأولى

مدخل إلى علم أصول النحو

تمهيد:

معنى كلمة الأصلُ

الجمع : أُصُل و أُصول

هوما يُبنى عليه غيرهُ، أو ما يستند وجود الشيء إليه، أَصَلَ في الشيءَ ُ أصْلاً: استقْصَى بحثَه، حتى عرف أصله.أَصِلَ اللحمُ َ أَصَلاً: تغيّر وفسد. أَصُلَ أَصَالةً: ثبت وقَوِيَ. و. الرأيُ: جاد واستحكم. والأُسلوبُ: كان مبتكراً متميزاً. والنَّسبُ: شرُفَ. وأَصَّلَ الشيءَ: جعَلَ له أصلاً ثابتاً يُبْنَى عليه. تَأَصَّلَ: أَصُلَ. واستَأْصَل الشيءَ: ثبت أصلُه وقَوي. أصْل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه. ومنشؤه الذي ينبت منه. ينظر معجم الوسيط.

والأَصْلُ أَسفل كل شيء ينظر لسان العرب (مادة أصل)

فإذا كانت كلمة (أصل) تحمل معنى أساس (ما يبنى عليه غيره)، وأوّل الشيء ومادّته التي يتكوَّن منها أصْل الموضوع. فهي تنطوي على معان أخرى منها:

– الجذر (ما له فرع)، نحو أصل الشجرة جذرها، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾، إبراهيم: 24.

– مادة الشيء وحقيقته، مثل أصل الإنسان من طين.

– قعر الشيء، مثل: أصل البئر قعره، وأصل الجحيم قعر جهنم.

كما يمكن أن يكون للكلمة استعمالا في معان أخرى منها:

أصول النحو، السداسي الأول، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، أستاذ ولاية الشرق

- في الأصْل: في البداية.

- طِبق الأصل: وفق الأصل: ومطابقته.

- هُوَ مِنْ أَصْلٍ شَرِيفٍ: مِنْ مَنْبِتٍ شَرِيفٍ

- لاَ أَصْلَ لَهُ ولاَ فَصْلَ: لَيْسَ لَهُ نَسَبٌ أَصِيلٌ

- ما فَعَلْتُ هَذَا أصْلاً: لَمْ أَقُمْ بِهِ إِطْلاقاً.

الاقتصاد: أصول الشركة أيُّ شيء ذي قيمة تمتلكه شركة أو مؤسَّسة، وقد يكون على شكل سيولة نقديّة أو استثمارات.

- أصْل الكلمة: (العلوم اللغوية) جذرها، الوضع الأوَّل لها.

- الأَصْلان: علم الكلام وعلم أصول الفقه.

أما إذا أُضيفَ "الأصول" إلى "الدين" فيكونُ له حينئذٍ عند العلماء استعمالات وتعريفات التي تبنى عليه العقيدة منها:

- الدليل، كما يقولون: الأصل في هذه المسألة الكتاب أو السنة.

- القاعدة الكلية التي تشتمل على جزئيات موضوعها، كقاعدة: لا ضرر ولا ضرار.

- يطلق على الراجح من أحد الأمرين، كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة.

أو يطلق على القاعدة المستمرة، كقولهم: جواز أكل الميتة على خلاف الأصل.

- يستعمل في القياس الذي يكون له أصل وفرع.

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، سنقد ولا تسرق

مفهوم أصول النحو

"أصول النحو" هو لفظ مركب إضافي، وهو إمّا أن يكون في حد ذاته عَلَمًا مقصودا بعينه، فلا يُنْظَرُ إليه من حيث التركيب، أو ينظر إليه من حيث المعاني التي تجرى بها استعمالاته عند النحاة وهي ثلاثة معانٍ:

(1) أصول النحو بمعنى المصادر والمنابع، ومبادئ العلم، أو القواعد الأساسية التي تبنى عليها المسائل والتفريعات.

(2) أصول النحو بمعنى القواعد الكلية والضوابط العامَّة والمطردة التي يسير عليها الفكر النحوي، وتدخل كل طائفة منها في عدة أبواب.

(3) أصول النحو بمعنى أدلة النحو من سماع وقياس ثم زِيدَ عليهما الإجماع والاستصحاب و"الاستصحاب لغة طلب المصاحبة واستمرارها، وفي الاصطلاح (الشرعي) استدامة إثبات ما كان ثابتاً، أو نفي ما كان منفياً أو هو: بقاء الأمر على ما كان عليه ما لم يوجد ما يغيره"[1].وغيرهما دون أن يراد به علم له نسق مُعَيَّن.

أمّا أصول النحو كعلم مخصوص فعرفه جلال الدين السيوطي(ت 911هـ) في مصنفه الاقتراح بأنّه: " علْمٌ يُبْحَثُ فيهِ عن أدِلَّةِ النَّحوِ الإجماليَّة مِنْ حيثُ هي أدلّتُه، كيفيّة الاستدلالِ بها، وحالِ المسْتَدِلِّ"[2].

ويستشف من هذا التعريف أن موضوع هذا العلم يتناول:

(1) أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته.

(2) كيفية الاستدلال بها.

(3) حال المستدل.

[1] الوجيز في أصول الفقه: عبد الكريم زيدان، مؤسسة قرطبة، ط(6)، 2007م: 267-268.

[2] الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ/2006م: 213.

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تشرق

أي أن أصول النحو كأصول الفقه قواعد كلية ضابطة للأمثلة الجزئية، وهو علم ليس بجهل أي مقطوع به مجزوم بصحته في الذهن كاعتقادنا أن "مسلم " مسند إلي " زيد " في قولنا " زيد مسلم " فعلاقة الإسناد علاقة ذهنية أو مجزوم بصحته في الخارج كالجزم بأن العرب ترفع المبتدأ لتواتر السمع بذلك فالعرب لم تدع مبتدأ قط بلا رفع فكل مبتدأ مسموع عن العرب مرفوع .

ومن حيث كونه علماً له أدلة فكل علم له أدلة وهي كلية احترازاً عن الجزئية أو التفصيلية مثل البحث في مسألة جواز مجيء الحال معرفة فهذه وظيفة علم النحو وليس أصول النحو.

وأدلة النحو أربعة وهي :السماع، والقياس، والاستصحاب، والإجماع.

حد النحو: علم بأصولٍ يُعرف بها أحوال أواخر الكلم العربية إعراباً و بناءً.

أو هو: انتحاء سمْتِ كلام العرب ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل العربية بأهلها في الفصاحة.

حد اللغة: اللغة أصوات يُعَبِّر بها كل قوم عن أغراضهم.

غاية علم أصول النحو

علم أصول النحو هو من العلوم العربية التي لها علاقة بالعلوم الشرعية؛ المرتبطة في عمومها بالقرآن الكريم والهدف الأسمى لها هو: الحفاظ على أدائه صحيحًا بوضع الضوابط والقوانين التي تصون لغته من الخطأ، وتمكّن من فهمه وفهم السنة الشارحة له فهما صحيحا، وتوضح أحكامه ومقاصده بالاستعانة بعلوم اللغة: الصرف والنحو والبلاغة وأصول الفقه.

وتكمن غاية أصول في التمييز بين أربع خطوات أو أعمال ينتهجها هذا العلم، وهي:

1) الاستنباط والتقعيد .

2) الاستدلال.

3) الترجيح بين الآراء .

4) التوجيه والتخريج للنصوص.

أصول النحو السداسي السادس، الشرف الأستاذ الدكتور احمد قريش، استقلال لا تشرق

1) الاستنباط والتقعيد:

يقصد بالاستنباط استخراج الحكم النحوي لأول مرة، وهو في اللغة الاستخراج، مأخوذ من استنباط الماء أي استخراجه من قعر البئر، وكُلُّ ما أظهر فقد أُنْبِطَ[1]، وفيه معنى المعالجة العمل للوصول إلى الشيء.

أما التقعيد فهو بمعنى وضع القاعدة، وقد قرنت بينهما أي بين الاستنباط والتقعيد لأنهما يمثلان مرحلة واحدة تستقرأ فيها القواعد والأحكام إلى الواقع بعد أ ن كانت كامنة في بطون الكلام.

فهذه المرحلة تاريخية بالدرجة الأولى، أي الزمن الذي وضعت فيه قواعد النحو، واكتمل وضعها منذ المراحل الأولى من حياة النحو، إلى درجة أنه أصبح إضافة قاعدة جديدة أمرًا عسيرًا، لكنه محتمل. و دور أصول النحو يتمثل في أمرين: الأول: كشف المنهج الذى سار عليه المتقدمون في وضع قواعد النحو.

والثاني: احتمال استنباط قاعدة فرعية في وقت متأخر فيستعان بـ"أصول النحو" في ذلك.

(2) الاستدلال:

وهو طلب الدليل على الحكم أو القاعدة النحوية بصفة مستمرة، إما بتقديم الأدلة المعتادة في مسألة معينة، أو بتقديم أدلة جديدة ففي المسألة نفسها، وعملية الاستدلال لا تعنى أبدا وضع حكم نحوي جديد أو قاعدة لم تكن موجودة من قبل، لأنَّ ذلك من اختصاص الاستنباط والتقعيد.

وإذا كان الاستدلال رَدّا مخالفا في مسألة معيّنة سُمِّى احتجاجًا وسُمِّى الدليل حُجَّة، وإذا كان الاستدلال بالمنقول سُمِّى استشهادًا[2].

3) الترجيح بين الآراء المختلفة:

وهو أساس غاية أصول النحو يقوم على اختيار أدلة كل رأى من الآراء المرجحة في مسائل

(1) لسان العرب: ابن منظور، دار صادر بيروت، ط(3)، 1414هـ، مادة: (ن ب ط).

(2) ينظر المدخل لدراسة النحو العربي: علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، مصر، 2008م: 144/1، 145.

أصول النحو العربي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد فريش، الشقة ولا تشرق

الخلاف النحوي، فبالإضافة إلى ما يمكن أن يتوفر عليه المرجح من أدلة، فغاية أصول النحو قدرته على معرفة قوة الدليل وضعفه، ومراتب الأدلة، والمقدم منها عند تعارضها.

4) التوجيه والتخريج للنصوص:

فعمليتا التوجيه والتخريج مرتبطتان بالنصوص وهو ما يجلي الدور العملي لأصول النحو في النظر المباشر للنصوص.

والتوجيه هو عرض وبيان الوجه أو الأوجه النحوية للتركيب، وكذا صيغ المفردات، بالتوفر على المعرفة القوية بمسائل النحو، والقدرة على استحضار أحكامها وشروطها؛ بالإضافة إلى مجموعة من القواعد الكلية التي لا تندرج تحت باب بعينه منها ما يتصل اتصالا مباشرًا بأدلة النحو، ومنها ما يقع بين أبواب النحو وأصول النحو.

أما التخريج فهو الخروج بنصٍّ معين من مصادمة وتعارض القواعد الأصلية وذلك حتى لا يوصف النص بشذوذ أو خطأ.

تاريخ أصول النحو

من المسلمات أن الظواهر أسبق في الوجود من العلم الذي يدرسها، ومن ثَمَّ يمكن الجزم بأنَّ أصول النحو أي أدلته وشروطها وكيفية الاستدلال بها كانت أفكارا عند النحاة الأوائل، بدأ يتبلور هذا الفكر ساعة إحساسهم بفساد اللسان وضرورة وضع علم يقوض هذه الآفة اللسانية، ثُمَّ تطور الدرس النحوي وشرع المهتمون به يصنفون في العلل النحوية مصنفات مستقلة استهلت بمصنفين لقطرب والمازني، واتسعت حركة التأليف في القرن الرابع فصنف فيها هارون بن الحائك، وابن كيسان، والزجاجي، وابن الورّاق، وغيرهم[1]. وخصها ابن جنى في الخصائص[2] بحوالي أربعة عشر بابًا فيها

(1) ينظر النحو العربي - العلة النحوية نشأتها وتطورها- للدكتور مازن المبارك: المكتبة الحديثة، ط(1)، 1385هـ / 1965م: 94، 95.

(2) وهو كتابٌ في أصول اللغة وفقهها، وفي النحو، والصرف. بدأ بابٍ في مناقشة إلهامية اللغة واصطلاحيتها، وعَرَضَ لقضايا من أصول اللغة: كالقياس، والاستحسان، والعلل والحقيقة والمجاز، والتقديم والتأخير، والأصول والفروع، واخْتُتِمَ بحديث عن أغلاط العرب، وسقطات العلماء.

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، أستاذ ولا تشرق

لفظ العلة أو الاعتلال ونحوهما، غيرَ ما عقده لعلل معينة كالحمل على المعنى وعدم النظير، والاستغناء، وإصلاح اللفظ. ومعظم مصنفات هذه الفترة لم تتناول العلة بشكل نظري أصولي إلا في إشارة سريعة على غرار مصنف "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، هذا ما يجلي ارتباط هذه المصنفات بالفروع أكثر من ارتباطها بالأصول.

وقد اعتقد بعض اللغويين أن كتاب الأصول في النحو لابن السراج كتاب في أصول النحو، وانساقوا وراء عنوانه فجانبوا الحقيقة، فنسبوا إليه السبق في التأسيس وهو في الحقيقة كتاب في علم النحو، إذ كثيرا ما كان النحويون في ذلك العهد يطلقون لفظ الأصول على قواعد النحو.

ولم يستقر علم أصول النحو على هذه التسمية إلا ابتداءً من ظهور كتاب ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو[1] ثم بعد ذلك كتاب السيوطي: الاقتراح في أصول النحو[2]، وقد ألفا كتابيهما على غرار أصول الفقه تأثرا به وقد ادعى كل منهما السبق في تأسيس هذا العلم وضبط موضوعاته غير أن كتاب الخصائص يثبت أن ابن جني كان أول من عبّد الطريق لهذا العلم، فكتابه وإن طغت عليه مباحث تتعلق بفقه اللغة، والنحو، والصرف، فقد تضمن كثيرا من مسائل أصول النحو.

وبإجماع العلماء أنّ بداية التصنيف في علم أصول النحو كانت وفق الترتيب التالي: فالبداية الأولى كانت على يد ابن جنى (ت392هـ). وقد ذكر بأنه لم يَرَ أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه. ويقصد بالمذهب هنا الطريقة أو المنهج العام من حيث إنه علم يبحث فيه عن الأدلة.

(1) وهو أول كتاب أضاف فيه مؤلفه علم أصول النحو - كعلم- ، وعلم جدل الإعراب في النحو العربي، ويعد هذان الموضوعان من أوّل ما أُلف في هذا العلم، ويعتبران مرجعين أساسيين في علم أصول النحو العربي، فتناول المؤلف أدلة النحو، والسماع، والقياس، وغيرها، وتحدث عن أصول الجدل عن النحاة حال السائل والمسؤول عنه وغيرها، وقد قسمه المؤلف إلى ثلاثين فصلاً، كان الفصل الأول في معنى أصول النحو وفائدته .

(2) وهو كتاب في علم النحو، رتبه ونظمه على هيئة علم قائم بنفسه، فبحث فيه المؤلف في أصول النحو، وأدلته وشروط نقل التواتر والجواز، والقياس وغيرها من الأمور المتعلقة بالموضوع..

أصول النحو العربي السداسي الساعي، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

وبعد مرور قرنين من الزمان – بعد ابن جني – وضع الأنباري (ت577هـ) مؤلفه لمع الأدلة في أصول النحو، ووضع معه كتابًا في الجدل سماه الإغراب في جدل الإعراب، وقال عنهما: "وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو".

وبعد فترة طويلة إلى أن جاء زمان جلال الدين السيوطي (ت911هـ) فألف كتابه الاقتراح في علم أصول النحو.

وفي العصر الحديث كثر الانشغال بقضايا هذا العلم بتوافر الأسباب المشجعة على ذلك أهمّها:

- تدريس النحو تدريسا أكاديميًّا ذا تقاليد خاصة في أقسام للغة العربية بالجامعات.

- إنشاء المجامع اللغوية، التي عنيت بدراسة مناهج القدماء لاستيضاحها وتقييمها إلى جانب دراسة مناهج الغربيين للتمكن من مواكبة مستجدات البحث.

- ظهور محاولات تدعو إلى تجديد النحو العربي التي تقتضي تحديد وضبط الأسس المنهجية قبل التعرض إلى جزئيات التجديد تحاشيا لمبدأ الكم على حساب الكيف، أي تضخم المادة بال فائدة.

- كثرة المصنفات في النحو العربي وما اكتنف من غموض ما أُلِّف في أصول النحو على قلتها.

- الحاجة إلى تصورٍ واضح ودقيق لأصول النحو، مما دفع ببعض الدارسين والباحثين إلى محاولة استخلاص هذه الأصول وإعادة صياغتها، فأثمرت المحاولة بصدور الكتب، والرسائل العلميّة، والأبحاث في أصول النحو على اختلافها من حيث العموم والخصوص

أمّا الدراسات التي تناولت أصول النحو بصورة كلية فنجد ما كتبه الدكتور تمام حسان في كتابه "الأصول دراسة ابستمولوجية في النحو وفقه اللغة والبلاغة"، وأصدر سعيد الأفغاني كتابا " في أصول النحو" تناول فيه السماع تحت عنوان "الاحتجاج"، والقياسَ، والاشتقاق، والخلاف النحوي. وتناول محمد عيد لأصول النحو مقارِنًا إياها بكلام ابن مضاء في "الرد على النحاة" وعلم اللغة الحديث في

أصول النحو العربي السداسي الساس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تترق

كتابه "أصول النحو العربي". وقَدَّم محمد خير الحلواني تصوره لأصول النحو في كتابه "أصول النحو العربي"، وغيرها من المؤلفات.

أما الدراسات التي تناولت أصول النحو عند أحد النحاة فمنها "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" للدكتورة خديجة الحديثي، ودراسة الدكتور مازن المبارك لأصول النحو عند الرماني ضمن كتابه "الرماني النحوي".

وأمّا الدراسات التي اقتصرت على بعض الأصول النحوية فنجد منها كتاب "القياس في اللغة العربية" لمحمد الخضر حسين، و"أصول النحو السماعية " لمحمد رفعت فتح الله، و"أصول النحو القياسية"، و"القياس" لمنى إلياس، و"النحو العربي ـ العلة النحوية" للدكتور مازن المبارك، وغيرها من الكتب.

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

المحاضرة الثانية

موقف العلماء ن المدونة اللغوية

المدونة اللغوية وهو مصطلح أكثر شيوعًا يقابلها المصطلح الغربي الحديث (corpus)، وهي مجموعة من النصوص اللغوية – أو الأحاديث الشفهية– الطبيعية، التي تم جمعها للغة المدروسة بغرض الوصف والتحليل. ولابد من التفريق بين هذا المصطلح والمصطلحات: المتون – والمكانز– والذخائر.

فالمدونة في تراثنا اللغوي كانت مقتصرة على العمل اليدوي في جمع اللغة وفق مجموعة من الضوابط تمثل مستوى واحدا لهذه اللغة وهو العربية الفصحى، في بيئات معينة، تمثلها قبائل بعينها، وفي فترة محددة، في حين أن المدونة اللغوية الحديثة ضمن إطار ما يعرف بلسانيات المدونات corpus linguistique فهي مادة لغوية يتم جمعها ومعالجتها حاسوبيا(آليا)، من دون قيود للجمع سواء تعلق ذلك بالمستوى اللغوي أو البيئي، أو المدة الزمنية، فكل لغة مدروسة صالحة للجمع، والوصف، والتحليل، هذا إذا كانت الغاية هي إعداد مدونة شاملة ينبغي في المادة المجموعة ألاّ تقيد بقيود لأن الغاية منها مجرد الوصف والتحليل.

وَجَدت اللّغة العربية منذ القرن السّابع الميلاديّ عناية كبيرة صُرِفت في سبيل دراستها واستنباط نظامها جهود علماء تعاقبوا على العناية بها أجيالا متلاحقة إلى يوم هذا. ومنذ القرن الثّامن (القرن الثّاني الهجريّ)، صارت العربيّة لغة العلم والإدارة في العالم القديم، وافتكت مواقع سابقاتها من لغات العالم الكبرى مثل اللاّتينيّة والفارسيّة واليونانيّة والسّريانيّة.

أصول النحو، السداسي السادس، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، أسلك ولا تشرق

المدونة اللغوية:

نصوص اللغة بين القبول والرفض

النصوص اللغوية:

اعتمد التقعيد النحوي على ثلاثة مصادر أساسية: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب شعرًا ونثرًا إلى حدود نهاية عصر الاحتجاج باللغة.

اللغة العربية في الجاهلية

دارت التقسيمات التي أقامها الباحثون حول الكلمات الثلاث المذكورة بالقرآن الكريم (عربي – أعراب – عرب)، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾، النحل:103. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، يوسف:2 . قال تعالى: ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، التوبة:97. وقال تعالى: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، الحجرات:14. إضافة إلى التفريق بين العرب البائدة و دون البائدة، في فكرة وحدة اللغة العربية. فقد وضع النحويون جغرافية لسانية تساعد على إبراز هذه الفروق اللهجاتية. فشمال شبه الجزيرة ينطوي على عربية شرقية؛ وهي لهجة تميم، وعربية غربية وهي لهجة الحجاز المطابقة للهجة قريش.

وأصوات اللغة العربية في شبه الجزيرة العربية كانت متمايزة؛ أي أنّ الفروق اللهجية بين اللهجات الشمالية واللهجات الغربية هي فروق تختص في مجملها بالجانب الصوتي. كما توجد اختلافات بنيوية خصوصا منها على سبيل الذكر الفرق في استخدام (**ما**). هناك أيضا نقطة ترتبط بصميم النحو، تتعلق بالمطابقة العددية بين الفعل والفاعل في بعض اللهجات العربية (ظاهرة: أكلوني البراغيث).

أصول النحو العربي السداسي السادس، الشرق الأستاذ الدكتور أحمد قريش، الشقف ولا تشرق

وأجمع اللغويون في استنتاجهم على أن لغة القرآن جاءت مشابهة للهجات الشرقية من جهة، وإلى عدم تباعد اللهجتين الشرقية والغربية باستثناء (ظاهرة: أكلوني البراغيث).

القرآن الكريم

القرآن الكريم: هو أفصح الكلام، والمعجزة الخالدة، وأهم نص لغوي قديم وصلنا موثقا، فكان المصدر الأوّل في استنباط الأحكام اللّغويّة، كما صح القول: فعلم العربيّة حاكم على الكلام، والقرآن حاكم عليه، فإذا خالفه رجع إليه.

والقراءات القرآنية تُجلي بوضوح أهم مميزات وخصائص اللهجات العربية القديمة، لأن القرآن لما نزل لم تجد القبائل العربية صعوبة في فهمه ما دام ينطق بلسانها. فاختلاف هذه اللهجات في بعض الجوانب ولا سيما الصوتية منها لا يشكّل عائقا في التواصل بين أفراد هذه القبائل العربية، لأن الاختلاف في بعض التعابير والصيغ لا يمس جوهر اللغة، فتبقى اللهجات مفهومة لدى متكلمي اللغة الواحدة [14]. وأصبحت تلك القراءات يتلو بها جميع العرب القرآن، حسب طريقة إنجازهم اللغوي، بناء على قول الرسول الكريم: "أنزل القرآن على سبعة أحرف".

الأحرف السبعة واللهجات العربية القديمة:

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه"، وفي رواية أخرى أنه "أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف".

القراءة في اللغة مصدر قرأ. وفي الاصطلاح: مذهب من مذاهب النطق في القرآن، يذهب إليه إمام من الأئمة مخالفاً به غيره، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف، أو في نطق هيئاتها. وعلم القراءات: هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً ، مع عزو كل وجه لناقله. فموضوع علم القراءات إذن، كلمات القرآن الكريم من حيث أحوال النطق بها ، وكيفية أدائها.

أصول النحو، السداسي الثالث، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قرين، استقد ولا تترق

والنسبة بين الأحرف السبعة والقراءات السبع هي نسبة الخاص إلى العام، فالأحرف السبعة تشمل جميع القراءات بما فيها السبع.

أما العدد(سبعة أحرف)، أيراد به المعنى العددي من واحد إلى سبعة؟ أم يراد به أن يقرأ الحرف الواحد على سبعة أوجه؟ أم يراد به أنه نزل بسبع لهجات عربية دون غيرها؟

فقد تدل كلمة (حرف) في اللغة على حرف الهجاء وعلى الكلمة، وعلى الجهة، هذا ما يوضحه قول ابن قتيبة: "و(الحرف) يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، وعلى الكلمة الواحدة، ويقع الحرف على الكلمة بأسرها، والخطبة كلها، والقصيدة بكمالها".

والمقصود بالأحرف السبعة هي سبع لغات في كلمة واحدة تختلف فيها الألفاظ مع اتفاق المعاني وتقاربها، نحو: هلم، واقبل، وتعال، إلي، وقصدي، ونحوى، وقربي. فإن هذه سبعة ألفاظ مختلفة، يعبر بها عن معنى واحد، هو طلب الإقبال، وليس معنى ذلك أن كل معنى في القرآن عبر عنه بسبعة ألفاظ من سبع لغات، بل المراد أن منتهى ما يصل إليه عدد الألفاظ المعبرة عن معنى واحد هو سبعة. أي أنّ معاني الأحرف السبعة التي توصل إليه العلماء، لا تعني أن القرآن لم ينزل بسبع لغات لقبائل عربية دون غيرها، أو أن الكلمة أو الجملة القرآنية يمكن أن تقرأ كل منهما على سبعة أوجه. الحديث النبوي الشريف يحمل معنى السعة والتيسير، وأنه لا حرج في قراءته بالأحرف السبعة. وأما جلال الدين السيوطي فقد أيّد الرأيين. وقال بعض العلماء، يمكن أن يقرأ القرآن على عشرة أحرف.

لقد أجمعت الدراسات اللغوية أنّ القراءات القرآنية كان الخلاف بينها محصورا في العدد(سبعة)، إما في بنية الكلمة أو الجملة القرآنية على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي. ويمكن حصر هذا التمايز في اللهجات العربية القديمة من خلال القراءات القرآنية، فيما يلي:

1) الاختلاف في الشكل والإعراب. منه قوله تعالى: "هذان خصمان اختصموا في ربِّهِمْ". الحج: 19. نحويا يقتضي أن تكتب: هذان خصمان اختصما. وقوله تعالى: ﴿عسى اللَّه أَنْ يأتيني بهم

أصول النحو، السداسي الثالث، المشرف الأستاذ الدكتور احمد قريش استقراء لا تشرف

جميعا﴾ يوسف: 83، ويقصد يوسف وأخاه." قوله تعالى: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنّا لحكمهم شٰهدين ﴾ الأنبياء: 78، وقد قرأت كذلكَ "لحكمهما".

وقوله تعالى: ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله﴾ البقرة:196. قراءة الرفع على الابتداء "وأتموا الحج والعمرةُ لله..". فيكون الواو واو ابتداء، والعمرة مبتدأ، وشبه الجملة من الجار والمجرور في محل رفع خبر. غير أن القراءة شاذة غير متواترة. قراءة النصب عطفا للعمرة على الحج "وأتموا الحج والعمرةَ لله..". فيكون الواو للعطف والعمرة معطوف تابع للحج. والقراءة به متواترة.

2) الاختلاف في حروف الكلمة والمعنى واحد. كقراءة إشمام الصاد بالزاي من كلمة الصراط في سورة الفاتحة وهي قراءة صحيحة ومتواترة، وهي قراءة حمزة الكوفي أحد القراء السبعة. ويجوز القراءة بالسين والصاد، وكان هذا في قوله تعالى:﴿ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ﴾ الطور37. وقوله تعالى: ﴿ والشمس تجري لمستقِر لها﴾، قرأها ابن مسعود: "والشمس تجري لا مستقر لها". وقوله تعالى: ﴿ وما هو على الغيب بِضَنِينٍ﴾ التكوير: 24. فقرأته عامة قرّاء المدينة والكوفة بِضَنِينٍ بالضاد، بمعنى أنه غير بخيل عليهم بتعليمهم ما علَّمه الله. وقرأها بعض المكيين وبعض البصريين وبعض الكوفيين بِظَنِينٍ بالظاء، بمعنى أنه غير متهم فيما يخبرهم عن الله من الأنباء.

3) الاختلاف في التقديم والتأخير في حروف الكلمة أو ألفاظ الجملة. قوله تعالى: "لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ". والتقدير: "لهم يوم الحساب عذابٌ شديدٌ بما نسوا"[1]؛ وقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ الفرقان: 43، والتقدير: "هواه إلهه"؛ لأن من اتخذ إلهه هواه غير مذمومٍ.

4) الاختلاف في الزيادة والنقصان. كما زيدت ألف بعد الواو المتبوعة بهمزة في قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَبُوأَ بإثمي ﴾ المائدة: 29، وقوله تعالى: ﴿ لَتَنُوء بالعصبة ﴾ القصص: 76. كما كتبت ألف مكان

(1) ينظر: تفسير الطبري ج- 21 ص- 189.

أصول النحو، الدرس السادس، الشرف الإستاذ الدكتور أحمد عريش، استفد ولا تسرق

النون الخفيفة كما جاء في قوله تعالى: ﴿كلا لئن لم ينته لَنَسْفَعا بالناصية﴾ العلق: 15، بدلا من لنسفعَ.

5) الاختلاف في الحذف والإثبات. هنا مثل واحد لتأثير حذف كلمة: ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون﴾ الأنبياء: 26. فتقدير الآية: وقالوا اتخذ الرحمٰن ولداً سبحانه بل هم عبادٌ مكرمون، ولذلك جاءت بالرفع. وقد أجاز البعض نصبها منهم الفرَّاء: "عبادا مكرمين" ردا على "ولدا". من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ ثم ذهب إلى أهله يتَمَطَّىٰ﴾ القيامة: 33، بدلا من "يتمطط"، وقوله تعالى: ﴿ وقد خاب من دَسَّاهَا ﴾ الشمس: 10، بدلا من "دسسها".

6) الاختلاف في التذكير والتأنيث. منه قوله تعالى: ﴿ بل الإنسانُ على نفسه بصيرة﴾ القيامة: 14. والظاهر أنه أنَّثَ الخبر المفرد؛ "بصيرة"، رغم كون المبتدأ مذكر؛ "الإنسان." وقوله تعالى: ﴿فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي﴾ الأنعام: 78، ولم يقل هذه ربي، مع أن الشمس مؤنثة. وقوله تعالى: ﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك﴾ الإسراء: 36، بدلا من تلك ...

7) الاختلاف الصوتي الذي يعد أبرز عامل تجلت فيه ظواهر هذه الاختلافات بين اللهجات العربية القديمة. وبات من الصعب أن يقلد أفراد قبيلة أصوات قبيلة أخرى في جميع كلامهم دون أن يخطئوا في بعضه. ومن قرائن القدامى التي تدعم هذا الرأي ما تضمّنه كتاب الصاحبي لابن فارس: "حدّثني علي بن أحمد الصاحبي، قال: سمعت ابن دريد يقول: حروف لا تتكلّم بها العرب إلاّ ضرورة، فإذا اضطرّوا إليها حوّلوها عند التكلّم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها... فمن تلك الحروف، الّذي بين القاف والكاف"[1]. ونسبوها إلى بني تميم ومن ذلك قول شاعرهم:

ولا أكول لكدر الكوم كد نضجت ** ولا أكول لباب الدّار مكفول[2].

([1]) الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس (الحسين أحمد بن زكريا بن فارس)، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت (لبنان): مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1383هـ/ 1964م:54.

([2]) الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، ط1، بيروت، 1400هـ/1980م:335.

أصول النحو العربي السداسي، الأستاذ الدكتور أحمد فريش أستاذ ولا تشرق

وتجاوز صاحب الأمالي الرّقعة الجغرافية اللّسانية التّميمية ليجعلها أيضا ميزة بعض غنم بن دودان فإنّهم يقولون: "فلا تكهر"[1]. ثمّ يعمّمها أكثر بعرضه لبعض الكلمات في قوله: "إناء قربان وكربان، إذا دنا أن يمتلئ، ويقال: عسق به وعسك به إذا لزمه". وقال أبو عمرو الشيباني: "عربي كحّ وعربية كحة...". وقال الفرّاء للّذي يتبخّر به، "قسط وكسط". وقال: "كشطت عنه جلّوه، وقشطت"، قال: وقريس تقول: كسطت"[2].

وقف الأصمعي أيضا على هذا التّعاقب حين أراد – وهو خارج من الصحراء– أن يعلّم أعرابيا شيئا من القرآن، فقال له: اقرأ، "قل يا أيها الكافرون"، قال الأعرابي: "كلّ يا أيها الكافرون"، فقال له: "قل يا أيّها الكافرون"، كما أقول لك، قال الأعرابي: "ما أجد لساني ينطق بهذا"[3].

ويروى أيضا في هذا الجانب أنّ عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) سمع رجلا يقرأ "عتّى حين" في قوله تعالى: "لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ"، فقال له: من أقرأك، قال: ابن مسعود، فكتب إليه: "إنّ الله أنزل هذا القرآن عربيا وأنزله بلغة قريش، فاقرئ النّاس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسّلام"[4].

وما يعزز طغيان المستوى الصوتي على المستويات الأخرى، وأنه الذي يتجلى فيه أكثر هذا التباين اللهجي، أن الصحابة عرفوا الحروف السبعة قراءة على الرسول، لأن أكثرهم كانوا أميين لا يدركون معناها إلا ممارسة وتطبيقا، وتوصل العلماء إلى معاني الحروف السبعة عن طريق "الاستنباط والاستقراء"[19].

([1]) ذيل الأمالي والنوادر: أبو علي القالي، ط(3)، القاهرة ،1954م: 125/2.

([2]) نفسه: 127/2.

([3]) طبقات الشعراء: ابن سلام، بيروت (لبنان): دار النهضة العربية، د ت: 9/1.

([4]) ينظر المحتسب: ابن جني، د ط، دار التحرير، 1389هـ/ 1986م: 343/1. وينظر التّطور اللّغوي التّاريخي: إبراهيم السامرائي: 68. وينظر اللّهجات العربية في التّراث، القسم الأول في التظامين الصّوتي والصّرفي: أحمد علم الدين الجندي: 370. وذهب بعضهم إلى أنّ هذه الظّاهرة موقوفة على كلمة "حتى" دون غيرها. ينظر القلب والإبدال: ابن السكيت، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت، 1903م: 23.

أصول النحو العربي السادس، الشرف الإستاذ الدكتور احمد قريش، استقد ولا تسرق

كما ظهر تأثير اللهجات العربية القديمة في النص القرآني، اتضح تأثيرها أيضا في النصوص العربية القديمة على اختلاف أجناسها.

الحديث:

انقسم العلماء إلى ثلاث فئات في قضية نص الحديث، فمنهم من رفض الاحتجاج بالحديث في اللغة على الإطلاق، ومنهم من أجاز ذلك. وفريق أخر اتخذ موقفًا وَسَطًا؛ فلم يمنع منعًا مطلقًا، ولم يجوّز الاستشهاد بالأحاديث في اللغة تجويزًا مطلقا، بقدْر ما مال إلى القول بإمكان الاحتجاج ببعضها دون الآخر.

فلم يجوز اللغويون والنحاة الأولون كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه من البصريين، والكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين الاستشهاد به، إذ استبعد البصريون من منهجهم الاعتماد على الحديث النبوي الشريف في تقعيد القواعد.

كما ينضم إلى الفريق الأول نحاة الأندلس المتأخّرين على رأسهم ابن الضائع وتلميذه أبو حيان، وقد بنى هذان النحويان رأيهما على عدم احتجاج أئمة اللغة والنحو المتقدمين – وفي مقدمتهم سيبويه – بالحديث النبوي في إثبات القواعد الكلية، وبناء الأحكام، وتناول المسائل النحوية بصفة عامة، بحيث أنّ سيبويه لم يحتج إلا بثلاثة عشر حديثا ولم ينسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ يذهبون إلى أن أحاديث النبي– صلى الله عليه وسلم– لم تُنقل كما سُمعت عنه؛ بل رويت بمعناها فقط، لذا لم يكونوا يُخْفون عدمَ وُثوقهم بأن لفظها الذي وصلتهم به هو لفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم–، وإلاّ لَكانوا أخذوا بها في الاستدلال على إثبات الأحكام النحوية، والتقعيد للعربية، كأخذهم بالآي الكريمة تمامًا.

ومن الأسباب التي حالت رافضي الاحتجاج بالحديث في اللغة أنّ بعض الأحاديث النبوية وقعت في اللَّحْن؛ لأن كثيرًا من رُواتها لم يكونوا عربًا بالطبع، ولم يكونوا متمكنين من اللّسان العربي. وما يجلي ذلك بوضوح أنّ بعض نصوص الحديث تضمنت أساليبَ وتراكيبَ مخالفة لما هو شائع في

أصول النحو، السداسي الثاني، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، أستاذ لا تشرق

الاستعمال اللغوي العربي، ممّا سمح لتعدد قراءات النحاة وتأويلهم لها. فمِنْ ذلك – مثلًا- حديثُ "إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعينَ خَريفًا" (صحيح مسلم). فوردت كلمة "سبعين" بالنصب، التي يبدو أنها واردة في سياق الرفع. فقد اختلف النحاة في تخريجها على قولين أساسيْن؛ فعدّها نحاة الكوفة منصوبة انسجامًا مع رأيهم الذي يُجيز نصْبَ (إنّ) وأخواتها مَعْمُوليْها معًا، على أن غيرهم خرّجوا الحديث على أن لفظ (القعر) الوارد فيه مصدر الفعل (قَعَر)؛ أي بلغ قعر الشيء، ولفظ (سبعين) منصوب على أنه ظرف، وتأويلُ الحديث أن بلوغ قعر جهنم يكون في سبعين خريفًا، أي عامًا.

أما مؤيدو الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو بما فيها غير المتواترة، فيمثلهم ابنُ هشام الأنصاري صاحبُ "مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب". ونجد منهم أبا عمرٍو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والكِسائي، والفَرّاء، والأصْمَعي، وأبي عبيد، وابن الأعرابي، وابن السّكّيت، وابن قُتيْبة، والمبرّد، وثعلب الكوفي، والنّحاس، وابن خالَوَيْه.

أما من وقفوا موقفا وسطا من قضية الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو فكان على رأسهم أبو الحسَن الشاطبي (ت 790هـ)، في مصنفه "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". فهو لم يمنع ذلك الاحتجاج مطلقًا، مثلما لم يسمح به مطلقا. وأخذ على المعارضين تركَهم المقصودَ للأحاديث، وعدم الاستشهاد بها، مع أنها في منتهى الفصاحة.

أما الدّاعون إلى الاستدلال مطلقًا بالأحاديث، فيمثلهم ابن مالك الأندلسيّ.

ما يحتج به من كلام العرب:

يمكن إجمال هذه الشروط في التفرد وله أربعة عشر حالاً جمعها السيوطي من كلام ابن جني في الخصائص، وهي:

1) ما لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع اصطلاح العرب علي النطق به فإنه يقبل ويحتج به ويقاس عليه غيره بالإجماع لعدم وجود المخالف، كقولهم في شنوءة: شنئي.

أصول النحو السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تشرق

2) التفرد من حيث قائله، بحيث ينظر في حال قائله فإن كان فصيحاً قبل تفرده وإلا فلا يقبل.

3) انفراد كلام بلا مخالف ولا موافق، قال ابن جني بوجوب قبوله إذا جاء عن ثقة.

4) ما جاء منفرداً عن قبيلة وجاء غيره عن غيرها، كعمل ما الحجازية وعدمه عند الحجازيين والتميميين، وهذا إن كانت كلتا القبيلتين معتداً بها أصلاً.

5) تفرد أحد من أهل الوبر أو المدر بكلام، إذا كان فصيحاً قبل و إلا رد لفساد الألسنة.

6) من علمت فصاحته عن يقين لا يتصور بلسانه خلل حتي يبين، لأنّ " اليقين لا يزول بالشك".

7) إذا اجتمع في كلام الفصيح أكثر من لغة، قبله ابن جني.

8) قول المولدين أجمعوا علي ترك المولدين غير أئمة اللغة واختلفوا في الأئمة علي ما ذكرنا من قاعدة الزمخشري والراجح عدم الاحتجاج لتفشي العجمة وكذا اللحن من عهد الصحب.

9) لا يجوز الاحتجاج بمجهول القائل، لعلة الخوف من كونه من مولد أو ممن لا تعلم فصاحته.

10) إذا قال حدثني الثقة هل يقبل؟ فيه قولان في الفقه والأصول والراجح قبوله إذا جاء من راو إمام ولم يكن فرداً أو يخالف.

11) الاحتجاج باللغة الشائعة المتداولة بكثرة، ولا يحتج بالقليل لأنّ القليل شاذ والشاذ لا يقاس عليه.

12) التأويل لما خالف الجادة لا ما كان لغة، أي أنه إذا كانت هناك لغة طائفة محتج بقولها تخالف غيرها بلغة لا تتكلم إلا بها فلا يجوز تأويل لغتها إنما التأويل للفرد أو الشاذ مخالف الجادة.

13) الاحتمال يسقط الاستدلال، فإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال.

14) إذا صحت رواية الشاهد من عدة أوجه، أي تعددت روايته صح الاحتجاج بكل وجه.

أصول النحو السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استفد ولا تشرف

قسم الأصوليون القبائل إلي ثلاث: عليا ووسطي وسفلي.

العليا: ما استدل بكلامهم واعتني به مطلقا واحتج به وهم قريش ثم قيس وأسد وتميم.

الوسطي: وهم دون العليا من حيث الاستدلال بكلامهم، وهم: هذيل وبعض كنانة وبعض بني طيء.

السفلي: لم يحتج بهم، وهم من أقامت قبائلهم على الأطراف الذين كانوا على مقربة من بلاد العجمة، منهم لخم وجذام وقضاعة وغسان وتغلب ونمر وبكر وعبد قيس وأزد عمان وأهل اليمن وبني حنيفة وسكان اليمامة.

أما من حيث العتبة الزمنية للاحتجاج، فآخر من احتج بشعره إبراهيم بن هرمة (ت 150هـ) من الشعراء واختلفوا في الشافعي الذي كانت وفاته متأخرة عن إبراهيم بن هرمة. وكانت وفاة إبراهيم بعد الشافعي بحوالي بتسعة وعشرين عاماً.

لسانُ العرب أوسعُ الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً[1]. واللسان المستشهد به هو كلامُ القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها في الجاهلية والإسلام إلى أن فشا اللحن وفسدت الألسنةُ بالاختلاط مع الأعاجم.

وكانت قريش أفصح العرب، ولهذا نزل القرآن الكريم بلغتها، "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق بها، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانةً عمَّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في

(1) الرسالة: الشافعي، تح أحمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، ط(1)، 1358 هـ/ 1940م: 42.

أصول النحو السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش أستاذ ولا يشرفه

الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيْل، وبعض كنانة، وبعض الطائِيِّينَ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[1].

وكانت قريش إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيَّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم، وأصفى كلامهم، فهي لغة في منأى عن عَنْعَنَةَ تميم، وعَجْرَفِيَّةَ قيس، وكَشْكَشَة أسد، وكَسْكَسَةَ ربيعة، والكَسْر الذي تميزت أسد، وقيس مثل: يِعْلَمُون ونِعْلَم، ومثل: شِعير وبِعير؟)[2].

ولهذا اعتمد النحاة في تقعيد القواعد على لغة قريش، وسموها: اللغة الحجازية، ويأتي بعدها في الفصاحة لغةُ تميم.

أما الشعر من كلام العرب فكان النحاةُ يعتمدون إلا على ما ثبت عندهم صحةُ نسبته إلى قائله، وفصاحته، وصدق راويه، والوثوق فيه، وخلوه من الضرورات، لذلك اشتدت عنايتهم بالرواية وأنواعها وطرقها، وبصفات الراوي، وما يجب عليه من الأمانة والصدق، ونحوها[3].

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على أشعار الجاهلية، وهم قبل الإسلام كأمريء القيس وزهير والأعشى. وهم حجة.

والمخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كحسان ولبيد والإسلاميين، وهم الذين نشأوا في صدر الإسلام، كالفرزدق وذي الرمة. وهم أيضا حجة.

أصول النحو العربي السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تشرق

([1]) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تح محمد جاد المولى - محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية: 1/ 211.

([2]) نفسه: 1/ 210

([3]) نفسه: 1/ 137- 138.

وأما المولَّدون، ويقال لهم: المحْدَثُون وهم من بعدهم إلى زماننا، وتبتديء طبقتهم ببشار بن برد المتوفى سنة 167هـ[1]، وأبي نواس، الحسن بن هانئ المتوفى سنة 198هـ[2]، فلا يحتجُّ بشيء من أشعارهم في استقراء القواعد. إلا من أقحم عن هوى أو دافع، كاحتجاج الأخفش بشعر بشار اتقاء شر هجائه، فأورد في كتبه شيئاً من شعره، ليكفَّ عنه[3].

وكذلك سيبويه استشهد بشعرِ بشار؛ تَقَرُّباً إليه، لأنه كان قد هجاه؛ لتركه الاحتجاج بشعره.

واستشهد أبو علي الفارسي، ببيت أبي تمام الطائي، المتوفى سنة 231هـ[4]، وهو قوله:

مَنْ كانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ *** رَوْضُ الأماني لم يَزَلْ مَهْزُولا

لأنَّ عَضُدَ الدولة كان يحبُّ هذا البيت، وينشده كثيراً، لا لأنَّ أبا تمام يستشهد بشعره[5].

وذهب بعض علماء العربية إلى صحة الاستشهاد بكلام من يوثَق به من المحْدَثين.

فإن روى الشعر عربيٌّ ينطق بالعربيَّة بمقتضى السليقة فيحتجُّ به، وكان العرب ينشُد بعضُهم شعرَهُ للآخر، فيرويه عنه كما سمعه، أو يتصرف فيه على مقتضى لغته، ولهذا تكثُرُ الرواياتُ في بعض الأبيات، ويكون كلٌ منها صالحاً للاحتجاج، كما يُحْتَجُّ بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة، واشتهر بالضبط والإتقان وإن لم يُعْرَفْ قائِلُهُ.

([1]) الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، دار العلم للملايين، ط(15)، 2002م: 2/ 52.

([2]) نفسه: 2/ 225.

([3]) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: محمد بن عمران بن موسى المرزباني أبو عبد الله، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط(1)، 1415هـ/ 1995م: 385.

([4])الايضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تح مازن المبارك، ط(4)، دار النفائس، بيروت،1402هـ/ 1982م: 102.

([5])خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط(4)، 1418هـ/1997م:1/8.

أصول النحو السداسي السادس المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تشرق

يرى الدراسون أنّ شعر العرب وغيره من كلامهم، موسوم بخصائص لهجتهم الصوتية التي تتميز بها كل قبيلة عن القبائل الأخرى، أو تتداخل معها. قال ابن هشام في شرح الشواهد: "كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته، ومن ههنا كثرت الروايات في بعض الأبيات"[1].

والشعر العربي القديم الذي وصلنا بلغة راقية "اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث، أكثر من أن يحاط به" ومن ذلك كثرت الدلالات للاسم الواحد في كلامهم، واختلفت الصيغ الصرفية للكلمة الواحدة. و"كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد". وروي عن الأصمعي أن رجلين اختلفا في كلمة (الصقر) أهو بالصاد أم السين؟ فاتفقا على أن يحكما أول وارد عليهما، فقال: "لا أقول كما قلتما، إنما هو (الزقر) وهكذا تتداخل اللغات"[2].

ورد في المصادر القديمة وخاصة الدواوين الكثير من الاختلاف في الروايات بين الألفاظ المترادفة أو في تركيب حروفها، أو في تقديم بعضها على بعض أو في إبدال حرف بآخر.

وتكمن أسباب صعوبات البحث عن اللهجات العربية القديمة في التراث الشعري، في:

1) إن لغة الشعر العربي الذي وصل إلينا هي لغة أهل الفكر والأدب، وهي أرقى لغة التي كانت تمثل أعلى طبقة لغوية لكل اللهجات العربية الأخرى، حيث كان ينظم بها الشعر وتلقى بها الخطب في المحافل والمواسم والأسواق، لهذا السبب انصهرت فيها الفوارق اللهجية الضيقة ولم يظهر منها إلا القليل الناذر.

أصول النحو السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قويش، استقلال لا تسرق

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تح محمد جاد المولى - محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية: 261/1.

(2) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(4): 372/1-374.

2) لم تصل إلينا طفولة الشعر الجاهلي في مراحله التطورية الأولى، بل وصل إلنا متأخرا من حيث التدوين، وبالطريقة التي استقرت عليها العربية الفصحى في لغة القرآن، مما يعني أن الخصائص اللغوية والصوتية لهذه اللهجات قد تلاشت إلا ما دونه علماء اللغة، أو ما ظل يستعمل من بعض الشعراء في العصر الإسلامي.

3) الرجز: وهو أهم مصدر قديم إلى جانب القراءات القرآنية للبحث عن هذه اللهجات[1]. باعتباره الشكل التعبيري اللغوي الطبيعي الأنسب للحفاظ على بعض خصائص هذه اللهجات العربية القديمة (الصوتية، والصرفية)، بحكم إيقاعاته الصوتية العفوية للسليقة اللغوية.

4) تداول الكثير من ألفاظ وصيغ هذه اللهجات. ولهذا استعمل الشعراء أكثر من صيغة لغوية للقبائل العربية، نظرا للتأثير المتبادل الذي أدى إلى تداخل كثير من اللهجات، فأضحى الشعر بموجب ذلك لا يمثل لهجة بعينها، فعلى سبيل المثال:

– تأثر ذو الرمة الشاعر، بعنعنة تميم، وهي جعل الهمزة المبدوءة بها عينا، وهي لغة في قيس وتميم[2].

أعن ترسمت من خرقاء منزلة *** ماء الصبابة من عينيك مسجوم

وقال امرؤ القيس:

فقلت له لما تمطى بصلبه *** وأردف أعجازا وناء بكلكل

فاختلف الرواة في (صلبه)، فرواها بعضهم (بجوزه)، وهي رواية الأصمعي، ومعناهما واحد "لما تمدد وسطه" فتساوت الرواية بهما لدى الرواة مما يعني أن اللفظين فصيحتان. وسبب الاختلاف مرده تداخل اللغات العربية القديمة[3].

([1]) السابق: 370/1-374.

([2]) المزهر: السيوطي: 221/1.

([3]) لسان العرب: ابن منظور، مادة: (صلب)، و(جوز).

أطول الحدو أساس، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقرار لا تشرق

ومما روي بالسين والشين قول الكميت:

وغادرنا على حجر بن عمرة *** قشاعم ينتهشن وينتقينا

وعن الأصمعي: نهشته الحية، ونهسته، إذا عضته. "والنهش والنهس هو أخذ اللحم بمقدم الأسنان". وسبب الاختلاف بين الصوتين راجع لتقارب مخرجيهما، وهو يدخل في باب (إبدال الأصوات)، وهو ظاهر في اللهجات العربية القديمة والحالية، وفي جميع اللغات الطبيعية كما ينص على ذلك علم الفنولوجيا الحديث[1].

وقال العجاج في خلق الله للأرض:

وحى لها القرار فاستقرت *** وشدها بالراسيات الثبت

أراد (أوحى)، إلا أن من لغة هذا الراجز إسقاط الهمزة مع الحرف ويروى (أوحى)". والعرب تقول (أوحى) و(وحى)، و(أومى) و(ومى) بمعنى واحد[2].

وروى المفضل الضبي لدى الأصبع العدواني:

أجعل مالي دون الدنا غرضا *** وما وهي ملأمور فانصدعا

يريد (من الأمور)، وعلق محقق المفضليات على هذا بقوله: "وكثيرا ما يحذفون النون من (من) عند الألف واللام لالتقاء الساكنين. وهذا ما يدل على أن ما ينطق به العوام في بلادنا في مثل ذلك، له أصل صحيح في لغة العرب"[3].

([1]) المزهر: السيوطي: 550/1..

([2]) الديوان:266.

([3]) المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تح أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط(6): 6/29.

أصول النحو العربي السادس، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، النقد ولا تشرق

المحاضرة الرابعة

علاقة أصول النحو بأصول الفقه

علاقة أصول النحو بأصول الفقه

يُعدّ علم النحو من أكثر علوم العربيّة ارتباطا بالشريعة الإسلامية، وأشدها تداخلا فيها، فتبادلا المفاهيم بحيث انتقلت مفاهيم الأصوليين إلى النحويين، كما انتقلت مفاهيم اللغويين إلى الأصوليين وكان من آثار هذا الانتقال أن اكتسبت هذه المفاهيم معان جديدة غير المعاني التي كانت عليها في علومه الأصلية وهذا مؤشر على ضرورة التمييز بين هذه المفاهيم إلى أن وصلت مرحلة شهِدت فيها هذه العلوم جنوحا إلى التخصص الواضح المعالم، دعمته مصنفات منها كتاب سيبويه (ت 180هـ) في علم النحو الذي أكمل به كثيرٌ من أُسس هذا العلم، كما شهِدت المرحلة ذاتها ظهور أول كتاب في أصول الفقه (الرسالة)"؛ للإمام الشافعي (ت179هـ).

يطلق الأصوليّون كلمة (أصل)علي معان منها:

1) الدليل أو المصدر الذي يستندون إليه في استنباط الحكم الشرعي، كقولهم: الأصل في هذه المسألة الآية الفلانية.

2) القاعدة الأصولية التي مهّدوها لكيفيّة استنباط الحكم من الدليل، كقولهم: الأصل أنّ النصّ مقدّم على الظاهر.

3) الوظيفة التي يعمل بها المكلّف عند عدم عثوره علي دليل من الأدلّة التي يستنبط منها الحكم إلى أن يعثر على الدليل، كقولهم: (الأصل براءة الذمّة). والمعاني الثلاثة الأولي هي الأقرب إلى ما يسمّى بأصول الفقه التي تعني: الأدلّة التي يستنبط منها الفقه، أو القواعد التي تتمّ بها عملية الاستنباط من الأدلّة، وهذه الثلاثة تشترك بالمعني اللغوي للأصل، أي: الأساس الذي ينبني عليه الشيء.

4) ما يقابل الفرع في العملية القياسية، كقولهم: الخمر أصل والمخدرات فرع، أي أنّ حكم المخدر ينبني على حكم الخمر، لتساويهما في العلّة.

أصول النحو السداسي الماستر المشرف الأستاذ الدكتور أحمد فرحي، استقد ولا تسرق

5) ما يدلّ على الرجحان، كقولهم: الأصل الحقيقة، أي إذا تردّد الأمر بين حمل الكلام على الحقيقة أو المجاز فإنّ الحقيقة أرجح.

يعد القرآن الكريم النص الذي تأسست عليه الحضارة الإسلامية، والمرجع المشترك لكثير من العلوم والدراسات التي دارت حوله رغم اختلاف مرجعيتها وتنوع مواضيعها الشيء الذي جعل هذه العلوم منصهرة في بناء واحد.

ولعل العلاقة بين علمي الفقه والنحو تبدأ من الأصول وبخاصة في السماع والقياس. وهما أصلان، وإن وجد في الفقه ما يقابلهما من: (النص)، و(القياس على النصّ)، إلا أنّ طبيعة (الحكم) المستنبط في الفقه يختلف عما هو مستنبط في النحو، وبهذا لا يكون مورد الفقيه والنحوي من هذين المصدرين واحدا، لاختلاف نظر الوارد.

من حيث النصّ

هناك نصوص مشتركة بين الفقهاء والنحاة أهمّها: القرآن والسّنّة، ولكن منهج البحث فيهما يختلف، فيستفيد النحاة من كلّ ما وضعه الأصوليّون من قواعد لأوجه دلالتها على المطلوب، لأنّ هذا (المطلوب) ليس واحدا بين الطرفين.

القرآن: يعد القرآن أهمّ الأدلّة السمعية المشتركة بين النحوي والفقيه كونه نصّا متواترا وصل إلى كل منهما، واستفادتهما منه تختلف باختلاف طبيعة المستدلّ عليه عندهما، ويكمن هذا الاختلاف فيما يلي:

1) مصدر النحوي من القرآن يختلف عن مصدر الفقيه. فنظر النحو يتعلّق بالشكل، ونظر الفقه يتعلّق بالمضمون. ويحتجّ هذا بكل ما في كتاب اللّه، و يحتجّ ذلك ببعض آياته . فالنحو يمكن أن يستنبط من كل آية في كتاب اللّه، لأنّ طبيعة أحكامه تتعلّق بلفظ القرآن و نظمه، بخلاف الفقه لا تصدر أحكامه إلاّ عن الآيات المتعلّقة بأفعال المكلّفين ممّا نسمّيه (آيات الأحكام).

ودلالة النصّ القرآني على المطلوب تختلف بين الفقيه والنحوي، فهي عند الفقيه (دلالة ظنّية)،

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

وعند النحوي (دلالة قطعية)، لأنّ حكم النحوي برفع الفاعل ونصب المفعول مثلا، لا يختلف بين أن تكون الآية (نصّا) في مدلولها أو (ظاهر نصّ)، ولكنّ حكم الفقيه يختلف بين النصّ والظاهر، حتي اضطرّ الأصوليون لأن يبحثوا كثيرا في دلالات الصيغ من: الأمر، والنهي، والعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، وفي دلالات التنبيه والإشارة، والإيماء، وفي مفاهيم الشرط، والوصف، والحصر، والغاية وأمثال ذلك مما هو معروف، وكل دلالاتها ظنّية، لأنّها كلّها من ظواهر الكتاب.

من أجل ذلك كان ينبغي أن تكون (قواعد الاستنباط) من هذا النصّ تختلف بين مستنبط ومستنبط .

2) إنّ قضية اختلاف القراءات وحجّيّتها لا تبحث عادة في أصول الفقه، بيد أنّها مهمّة جدّا بالنسبة للنحوي، لأنّ أكثر القراءات متواترة ومرفوعة إلي النبي صلى الله عليه وسلم، ولنفترض بأنّ القرآن لم ينزل إلاّ بواحدة منها، تبقى الباقية من القراءات من أقوي الحجج النحوية، لأنّها نصوص عربية فصيحة بحكم رواتها من الصحابة والتابعين المعروفين بفصاحته.

السّنّة: تعد سنّة رسول اللّه صلى الله عليه وسلم من أوسع المصادر المشتركة بين الفقيه والنحوي، ولكن الاعتماد عليها يختلف بينهما فيما يلي:

1) السنة عند الفقيه تشمل أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم وتقاريره، والنحوي لا علاقة له بالفعل والتقرير، يعتمد فيه الفقيه على المعني والمضمون، بينما يعتمد النحوي بشكل الحديث ونظمه إن احتج به.

2) إنّ بعض النحاة الأوائل رفضوا الاحتجاج بالحديث ولم يشاركوا في ذلك الفقهاء في الاحتجاج بالسّنّة القولية (الحديث)، بحجة نقل الكثير من الأحاديث بالمعنى دون اللفظ، وقوع التصحيف واللحن فيه مع أنّ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم من أفصح العرب، لأنّ أساس الحكم النحوي قائم علي صحّة اللفظ وإن صدر عن غير مسلم، لذلك أهمل النحاة الاستشهاد بالحديث. فالواضعون الأولون لعلم النحو، المستقرون للأحكام من لغة العرب، كأبي عمرو، وعيسي بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمّة البصرة، والكسائي، والفرّاء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمّة

أصول النحو، السداسي الثالث، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد فرشن، استقد و استرق

الكوفة، لم يحتجوا بالحديث، وتبعهم في ذلك المتأخّرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأمصار، كنحاة بغداد، والأندلس.

3) لم يعتمد النحاة في تحقيق ما احتجّوا به من شواهد الشعر والأمثال، كما اعتمد الفقهاء والمحدّثون في تحقيق السّنّة النبوية سندا ومتنا في طرق حمل النصّ (ثقة النقلة، والرواة، والتواتر، والآحاد، والمرسل، والمجهول، لذلك جاء الكثير من شواهد النحاة مجهول القائل والرواية، بل وجد فيما احتجّوا به ما أنكروه على الحديث، وهو وقوع التصحيف واللحن فيه.

القياس:

القياس عند النحاة، كما هو عند الأصوليين حمل غير المنقول على المنقول، في حكم، لعلّة جامعة، وتعريفه المعروف عند الأصوليون: حمل فرع على أصل في حكم جامع بينهما، ويتضمّن أربعة أركان: الأصل، والفرع، والحكم، والعلّة المشتركة. وهي تعريفات متأخرة جدا عن نشأة القياس سواء عند النحاة أو الأصوليّين.

يبدو أنّ نشأةّ القياس عند الفقهاء كانت في أوائل القرن الثاني للهجرة، وكانت أسبق منها عند النحاة قليلا، وإن كانت هذه النشأة عند الطرفين في عصر متقارب، وما يؤخذ على النحاة أنّهم لم يبذلوا جهدا في تأصيل هذا القياس، كما بذل الفقهاء جهدهم في تأصيل قياسهم و أصولهم الفقهية. ولا يستبعد أنّ النحاة في هذا العصر المتقارب لم يأخذوا نفس القياس الذي كان يستعمله الفقهاء، لأنّ القياس أقرب إلى واقع اللغة منه إلى واقع الشريعة.

ولا بد هنا من التفريق بين القياس الفقهي والاستقراء النحوي، فالاستقراء عند النحاة حين يعرّفون النحو يقولون: هو "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب". ويقول ابن السرّاج: "وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب"

فالقياس النحوي إذن قائم على الاستقراء، وفائدته تعتمد على أصل آخر هو الاستقراء، وهذا أمر معروف عند النحويّين. أما بالنسبة للقياس الفقهي فالأمر يختلف، فهو عندهم: عملية اجتهادية لا

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد فرشين، استقراء ولا استشراق

تعتمد على الاستقراء، وذلك لأنّ المشرّع عند الفقهاء واحد ونصوصه معروفة في كتاب اللّه و سنّة رسوله، ويمكن القياس على أيّ نصّ تظهر لهم علّته، والمأخوذ عنهم (الأعراب)عند النحاة كثيرون، ولهجاتهم مختلفة، وبلادهم متباعدة، لذلك فعملية الاستنباط تتوخى التتبع، والإحصاء، والفرز، والملاحظة، ثم استنتاج العلّة حتي يصحّ القياس عليها، ولا يصحّ لهم القياس على أيّ نصّ لأيّ عربي، كما يصحّ ذلك عند الفقهاء.

و كان ابن جنّي أقدم واضعي هذه الأصول، وأكثرهم دقّة، ملاحظة واستيعابا، في بحثه عن العلل، وشبّه عمله هذا بعمل الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة، فيقول: "وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه اللّه، إنّما ينتزع أصحابنا وهنا يعني فقهاء الحنفية منها العلل، لأنّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضه إلي بعض الملاطفة والرفق، ولا تجد له علّة في كلامه مستوفاة محرّرة".

كما اقترن القياس النحوي باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت177هـ)، ثم تلميذه من بعده عيسي بن عمر الثقفي (ت 149هـ).

الإجماع:

يبدو أنّ هذا النوع من الاستدلال ذو صلة بالفقه، واستخدمه النحويون في استنباط القواعد اللغوية، ويعد سيبويه أول من استخدم الإجماع في أصوله، به ما اتفق عليه النحويون قبله[1]. وفرق ابن جني بين الإجماع في اللغة و الإجماع في الفقه فيرى أن الأول غير ملزم للمخالف، ويرى الثاني ملزما، وعلة ذلك أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "أمتي لا تجتمع على ضلالة"، وهذا يتعلق بأمور الدين، ولا يتعلق بأمور اللغة.

والأصل عند النحاة ثلاثة أنواع: إجماع العرب، و إجماع البلدين، والإجماع السكوتي.

1) إجماع العرب: فالنحو ليس بحاجة إلى الإجماع، لأنّ أساس الأحكام النحوية هو السماع من

(1) ينظر لمع الأدلة: الأنباري ، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، 1388هـ: 87.

أصول النحو العربي السداسي، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قايش، النقد ولا تشرق

العرب، والسماع، عندهم، يكفي أن تمثّله القبيلة والقبيلتان، ولم يضع علماء النحو للسماع شرط إجماع العرب عليه.

2) إجماع البلدين، والمقصود بالبلدين البصرة والكوفة، وأول من بحث في هذا النوع من الإجماع، أبو الفتح عثمان بن جني في الخصائص، قال: "اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجّة، إذا أعطاك خصمك يده: ألاّ يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجّة عليه".

معني ذلك أنّ ترتيب الأدلّة من حيث حجّيّتها عند ابن جنّي: النصّ أولا، ثم القياس على النصّ، ثم الإجماع، وقد كان ترتيبها عند الأصوليّين، أن يقع الإجماع بعد النصّ، ثم يأتي القياس على أصل ثبت بالنصّ أو الإجماع .

3) الإجماع السكوتي: وهو شكل من أشكال إجماع العرب، وعرفه سيبويه بقوله: "أن يتكلم العربي بشيء، ويبلغهم يعني العرب ويسكتون عليه".

الاستحسان:

وهو أسلوب استدلالي فقهي محض، وهو من أدلّة الحنفية، وقد أنكره الشافعي ولم يعتبره الأنباري والسيوطي من أدلّة النحو، لأنّهما ببساطة شافعيّان. ومن تعاريفه عند الحنفيّة أنّه: "ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس"، على أساس أنّ العلّة القياسية وإن كانت ظاهرة إلاّ أنّ العمل بها قد يقتضي في بعض الأحيان عسرا و حرجا، فيتركها المجتهد إلى العمل بعلّة خفيّة ضعيفة "استحسانا" منه لها، لأنّها توجب اليسر والسهولة علي الناس.

وكان ابن جني أول من أفاد منه وخصه بباب في خصائصه، وعرّفه بتعريف شبيه بتعريف الحنفية، فقال: "إنّ علّته ضعيفة غير مستحكمة، إلاّ أنّ فيه ضربا من الاتّساع والتصرّف". ثم ضرب له أمثلة كثيرة منها: أنّهم يجمعون "حسن" علي "حسان" وهي صفة كما يجمعون "جبل" على جبال وهي اسم، وكان هنا التفريق بين الاسم والصفة واجبا، لا طردا في جميع الباب، كاطّراد رفع الفاعل ونصب المفعول.

أصول النحو العربي السداسي، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قويس، أستاذ ولا تشرق

وكثير من الأصوليّين والنحويّين ومنهم ابن جنّي اختار القول بتخصيص العلّة وعدم النقض، بمعني أن يبقي القياس عاما جاريا في كل موضع وجدت فيه العلّة، أمّا الشواذّ التي كانت موارد لتخصيص العموم، فهي صحيحة أيضا استنادا إلي نصوصها المسموعة ولكنّها تظلّ مقصورة علي مواردها ولا يقاس عليها.

الاستحسان بحكمه "أصلا"، فالأصول ليس معناها أن يترك العربي نهج القياس الذي سار عليه و"استحسن" أن يضيف مثلا نون التوكيد إلى اسم الفاعل، وهذا ما رفضه النحاة منهم ابن جني الذي أبدى عدم صحة قولك: أقائمنّ يا زيدون، و: أمنطلقنّ يا رجال.

الاستصحاب:

استصحاب الحال، وهو من طرائق الاستدلال التي انتقلت إلى النحو من علم الفقه. وإن اختلف الأصوليون في تعريف الاستصحاب وحجّيّته، إلاّ أنّهم اتّفقوا على أنّه: على وزن "استفعال" مأخوذ من الصحبة، وهي استدامة إثبات ما كان ثابتا، أو نفي ما كان منفيا.

وأبسط تعريفاته أنّه: إبقاء ما كان، أو الحكم ببقاء أمر شكّ في بقائه.

وهو عند النحويين لا يختلف عن تعريف الأصوليّين، وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[1].

ويرى بعض المتأخّرين من النحاة إلى أنّه حجّة دافعة، لا حجّة مثبتة، أي :حجّة لدفع ما يخالف الأمر الثابت بالاستصحاب، وليس هو حجّة علي إثبات أمر لم يقم دليل على ثبوته.

ولكنّ الأنباري والسيوطي وهما شافعيّان أثبتا الاستصحاب وأنكرا الاستحسان.

والظاهر أنّ الاستصحاب عندهم يستند إلي قاعدة قد تكون مسلّمة عند العقلاء وهي عدم نقض اليقين بالشكّ. وأهمّ أركانه، أو العناصر التي تضبط عملية استصحاب الحال، وهي: 1) اليقين السابق، وهو العلم بواقع الحال السابقة للشيء. 2) الشكّ اللاحق، وهو عندهم أعمّ من الشكّ

(1) ينظر الاغراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق، مطبعة الجامعة السورية 1377هـ: 46.

أصول النحو العربي السداسي السادس، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، الشقف ولا تشرق

المنطقي أي تساوي الاحتمالين والظنّ، والوهم.

3) فعليّة اليقين والشكّ، أي أنّ اليقين السابق ما يزال قائما بالنفس في ظرف وجود الشكّ اللاحق، أي أنّ ما حصل من شكّ متأخّر يعارض بقاء المتيقّن واستمراره فقط، لا أنّه يسري إلى اليقين السابق، في ظرف وجوده، فيجتثه من أساسه، لأنّه حينئذ لا يبقي شيء يمكن استصحابه. ولتوضيح ن ذلك أكثر ساق بعض النحاة هذا المثال: فرضا أنّك كنت في يوم (الجمعة) على يقين من أنّ (هندا) هي زوج (عمرو)، واستمرّ هذا اليقين إلى يوم السبت حيث سمعتَ بخصومة وقعت بينهما، حصل لك منها (شكّ) أو(ظنّ) بطلاقها وانفصال زَوْجِيَتُهما، فيقال لك حينئذ: كنتَ على يقين من (بقاء) الزوجية، ولم يحصل لك يقين آخر بانقطاعها، وإنما حصل لك شكّ ولا ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ، أمّا إذا افترضنا بأنّ شك يوم (السبت) لم يعارض استمرار اليقين فقط، وإنّما رجع إلى يقين يوم الجمعة فأزاله من الأساس، فلم تعد الزوجية ثابتة لنستصحب بقاءها.

وعلى هذا النحو ضرب النحاة مثلا في تطبيق قاعدة الاستصحاب في المسائل النحوية، بأنّ التمسّك باستصحاب الحال في الفعل أن نقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء، وإنّما يعرب منها ما يشابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقيا علي أصله في البناء.

أصول النحو العربي السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

المحاضرة الخامسة

قواعد الاحتجاج اللغوي

لم يتناول النحويون قواعد السماع بصفة مباشرة بل تعرضوا لها في ثنايا مصنفاتهم بأشكال متفرقة ويمكن إجماله فيما يلي:

1) وضع جغرافية لغوية

فرّق خلالها النحاة بين لغة البادية ولغة الحضر، وبين لغة القبائل المقيمة على أطراف الشبه الجزيرة، ولغة القبائل المقيمة في الوسط. وكانت لغة البادية هي الأكثر اعتمادا في استنباط الأصول. فكان أبو عمرو بن العلاء يأخذ اللغة من أشياخ العرب، وحرشة الضباب، روي أنه كان في موسم الحج، وسئل عن اشتقاق كلمة "الخيل" فلم تسعه معرفته بالإجابة، فوجه السؤال إلى أعرابي، فأجاب الأعرابي: "اشتقاق الاسم من فعل المسمى". فلم يفهم من حضر بما أجاب الأعرابي فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: "ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل، والعجب ألا تراها تمشي العرضنة خيلاء وتكبرا"[1]. ما يمكن استخلاصه من هذا الموقف الذي وقع فيه أبو عمرو بن العلاء سأل أعرابيا وهو في مكة ولم يسأل قرشيا من أهلها.

ونجد الكسائي في بيئة الكوفة ينشغل بالفصحاء، فقد أنفذ خمس عشرة قنينة من الحبر في ما جمعه من فصحاء نجد وتهامة والحجاز.

ثم صار الأخذ عن الأعراب مفخرة اللغوي، قال الرياشي مفاخرا نحاة الكوفة: "إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أكلة الكواميخ والشوارز"[2].

([1]) طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة،1373هـ/1954م: 29.

([2]) فهرست ابن النديم محمد بن إسحاق مطبعة الاستقامة، القاهرة: 92.

أصول النحو العربي السداسي الأستاذ المشرف الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تشرق

ولم يعد التقسيم الجغرافي يميز بين لغة أهل البادية ولغة أهل الحضر فحسب، بل ميّز أيضا بين لغة المقيمين في الوسط المتميزين بتوحش النفس، وجفاء الطبع، وخشونة البيئة، ما يجعلهم في منأى عن الاختلاط، فبقت لغتهم محافظة على فصاحتها، وبين المقيمين على أطراف شبه الجزيرة بمحاذاة الأمم الأعجمية الذين لا محالة أنّ لسانهم تأثر بلغتها، لهذا انصب عمل النحاة على الأخذ عن قبائل الوسط التي تستوطن نجد والحجاز: قيس، وتميم، وأسد، وطيء، وهذيل، ولم يأخذوا عن تلك التي أقامت على الأطراف: لخم، وجذام، وقضاعة، وغسان، وأياد. إلا أنّ النحاة أهتموا بلغة شعراء هذه القبائل المتطرفة باعتبار أنّ لغة الشعر أرقى من اللهجات المحلية، ومع مرور الوقت وبخاصة في منتصف القرن الثاني للهجرة بدأ النحاة يشكون في لغة هؤلاء الشعراء. فاحتج النحاة بشعر ابن ميادة، وأبي نخيلة، وأبي حية، وابن هرمة، وأبي عبد الله الشجري جميعهم بداة أقحاح، ولم يحتجوا بمن عاصروهم من الشعراء، أمثال: بشار، والوليد بن يزيد، وأبو نواس، وأبو تمام، والبحتري باعتبارهم من أهل الحضر.

2) الحد الزمني للاحتجاج

امتدت الفترة التي استقرى النحويون فيها القواعد من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها، وكان الاستقراء في القرنين الأول والثاني قبلهما وبعدهما أكثر منه في القرنين الثالث والرابع قبلهما وبعدهما، ولهذا كانت عنايتهم بلغة امرئ القيس والفرزدق وجرير والأعشى أكثر من عنايتهم بشعر جذيمة الأبرش وعمارة بن عيل وأبي عبد الله الشجري.

أما في العصر العباسي بعد سيبويه فقد اختلف النحاة في الاحتجاج بالمولدين أمثال أبي نواس، وأبي تمام، والبحتري. فآخر من احتج به سيبويه كان إبراهيم ابن هرمة المتوفى سنة 176هـ، أي زاد بعده سيبويه أربع سنوات.

ومن علماء اللغة الذين احتجوا بالمولدين كان في مقدمتهم الزمخشري الذي احتج بشعر أبي تمام معللا ذلك أنه كان من علماء اللغة ورواتها، بقوله: "أن كان من محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة،

أصول النحو السداسي الأستاذ الدكتور أحمد قرشي، استقراء ولا استشراق

فهو من علماء اللغة فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"[1]. ثم جاء بعده متتبعوه في هذا المنهج أمثال ابن هشام الذي احتج بشعر أبي تمام، والبحتري، والمتنبي وغيرهم.

3) المأخوذ عنه

تحرى النحاة كثيرا في فصاحة الأعراب في نقل الظواهر اللغوية، وألح عليها سيبويه وذلك ما تجلى في قوله: "سمعنا الثقة من العرب"[2].

وكان ابن جني في القرن الرابع أكثر تحريا ودقة في الأخذ عن الأعراب وكان لا يثق بكل أعرابي، السبب مرده إلى أن الكثير من الفصحاء فقدوا فصاحتهم لاختلاطهم بأهل الحضر. واحتراسا من الأخذ من غير الفصحاء من الأعراب لجأ أبو عمرو بن العلاء إلى دس خطأ في بيت ثم ألقاه على أعرابي:

كم رأينا من مُسحِبٍ مُسلَحِبٍّ * صار لحمَ النُسورِ والعُقْبانِ**

والخطأ المدسوس هو "مسحب" حيث صاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي (سحب) على قياس ما يصاغ به غير الثلاثي، أي على غير (مسحوب)، فلما سمعه الأعرابي فكر مليا ثم قال لابي عمرو: أعد علي ذكر المسحوب، فتيقن أبو عمرو من فصاحة هذا الأعرابي.

4) النص المجهول قائله

لم يهتم النحاة في القرنين الأول والثاني بتسمية الشعراء أو الأعراب الذين كانوا يأخذون عنهم، فسيبويه مثلا كان يكتفي بالقول: " قال الراجز، أو قال الشاعر" و تضمن كتابه خمسين بيتا مجهول القائل. وسار على نهجه أبو الحسن الأخفش والفراء.

([1]) ينظر الكشاف: الزمخشري، القاهرة: 1375هـ / 1966م: 220/1.

([2]) مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي، تح عبد السلام هارون، الكويت، 1962م: 129.

أصول النحو العربي السداسي، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقراء لا تشرف

وكانت أول إشارة إلى هذا الأصل بدرت عن أبي عثمان المازني الذي سئل مرة عن السكين، أمذكر هو أم مؤنث، فأجاب أنه مذكر، فأنشده السائل بيتا سمعه في حلقة الفراء جوِّز تأنيثه، وهو:

فغيثَ في السنام غداةَ قر * بسكينٍ موثقةِ النصابِ**

فقال ابو عثمان: ما هذا؟ ومن صاحبه؟ و أين صاحب هذا من قول أبي ذؤيب حيث يقول:

فذاك سكين على الحلقِ حاذق[1].

5) المأخوذ به

للمأخوذ به في عملية الاستقراء شروط أهمها أن تكون الظاهرة كثيرة شائعة لا قليلة نادرة، وأن تكون روايتها موافقة للقياس المستقى من الكثير، وأن تكون شعرية لا نثرية.

أ) الكثرة والقلة: العمل به كان منذ بداية الاحتجاج، فقد عمل به أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وغيرهم فقد روى الزبيدي في طبقاته أنّ ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو: "أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة. قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[2].

واتبع عيسى بن عمر النهج نفسه، فسمى ما شذ عن الأكثر لغات[3].

أصول النحو العربي السادس، المستوى الأستاذ الدكتور أحمد كريش، استقلال لا تشرق

([1]) ينظر الكشاف: الزمخشري، القاهرة: 1375هـ / 1966م: 220/1.

([2]) طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن الزبيدي أبو بكر، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط(2)، 1984م: 34.

([3]) ينظر أنباه الرواة: القطفي، تح: أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة: دار الكتاب، 1973م: 375/2.

وهذا المبدأ هو عند سيبويه أجلى وأوضح في كتابه الذي كان يلح فيه على الكثرة والقلة، كقوله: " والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم. وهذه ناقة وفصيلها راتعين، لأنّ هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخر قال به بعض العرب"[1].

وقد أجاز في كتابه قولهم: **أعطاهوها، وأعطاهوه**، ووصفه بالقلة، وبيّن أنّ الشائع الكثير إنما هو أعطاه أياها، وأعطاه أياه [2].

وهذا ما عمل به أيضا الأخفش حين أجاز القول بـ: "لغوتَ، تلغو، مثل: محوتَ، تمحو، وبعض العرب يقول لغى يلغي، وهي قبيحة قليلة"[3].

كما نقل الفراء عن الكسائي أنه كان لا يجيز دخول لام الأمر على المضارع في صيغة المخاطب، نحوك فلتَفرحوا لقلته في كلام العرب[4].

ب) تعدد الروايات

كان نحاة القرنين الأول والثاني يأخذون بما تعددت روايته، إلا إذا كانت الظاهرة في إحداها قليلة، والسبب في ذلك أن كثيرا من الشعراء كانوا يغيرون عبارة بعبارة، لأن تعدد الروايات لا تضر بالنحو لأنها صدرت عن فصحاء.

فقد نقل سيبويه بيتا عن الفرزدق:

أسكرانُ كان ابنَ المراغةِ إذ هجا * تميما بجوف الشام أم متساكر**

أصول النحو العربي الدرس السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقلوا لا تسرق

([1]) الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت 180هـ)، تح عبد السلام محمد هارون الناشر :مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3)، 1408هـ/1988م: 258/1.

([2]) نفسه: 384/1.

([3]) معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تح هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط(1)، 1411هـ/1990م: 1/ 154.

([4]) معاني القرآن: الفراء، تح: ناصف، ونجار، وشلبي، دار الكتاب المصرية: 469/1 .

رفع "سكران" ونصب "ابنَ" في هذه الرواية وهو خروج عن القياس، فجعل المبتدأ نكرة وصفا، وجعل خبر "كان" اسما جامدا معرفا، واسمها ضميرا، ويعد ذلك قليلا لأن الكثير ينصب " سكران"، ويرفع الآخر على القطع والابتداء[1].

إلى أن جاء فريق آخر النحاة من رسخ مبدأ العمل بالموافق للقياس وترك المخالف له.

ج) لغة الشعر ولغة النثر

تختلف لغة الشعر عن لغة النثر لأنها مقيّدة بقيود الشعر لهذا اهتم النحاة بلغة النثر أكثر من اهتمامهم بلغة الشعر في عملية الاستقراء. واعتبر الفراء لغة القرآن الكريم أعرب وأقوى في الحجة من الشعر[2]. كما اعتبرها الرماني أصح من الشعر في الاحتجاج [3]. إلا أن لغة الشعر طغت على لغة القرآن النثرية، فسيبويه احتج بثلاثمائة وخمسا وتسعين أية، في حين احتج بألف وتسعة وأربعين بيتا من الشعر، وثلاثة عشر حديثا ولم ينسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

د) الضرورة الشعرية

تختلف الضرورة الشعرية عند النحاة عن اللحن أو الخطأ، لأن صاحبها إنما يريد وجها من وجوه القياس، فإذا صرف شاعر اسما ممنوعا من الصرف مثلا لأن الصرف أصلا في الأسماء، ومنع بعضها منه إنما وقع لعلة طارئة، وعلل ذلك كثيرة، فإذا صرف الشاعر الممنوع من الصرف يكون قد عاد إلى الأصل العام للأسماء، وهو الصرف. وخلاف ذلك إذا منع الشاعر من الصرف اسما مصروفا فهو قد خالف الأصل والقياس، لأنه خرج عن الأصل العام وهو أن الأسماء مصروفة، وأنه منعه من الصرف لغير علة، وبهذا يكون ما اقدم عليه لحنا لا ضرورة شعرية.

([1]) ينظر الكتاب: سيبويه: 23/1 .

([2]) ينظر معاني القرآن: السابق: 14/1.

([3]) شرح كتاب سيبويه: الرماني، تح: مازن المبارك، دمشق، 1964م:144/3.

أصول النحو العربي السداسي، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، أستاذ ومشرف

قال في ذلك سيبويه: "ليس شيء يضطرون عليه إلا وهم يحاولون به وجها"[1]. وساق لذلك أمثلة وجه فيها الضرورة الشعرية توجيها قياسيا، منها قول الشاعر:

منية جابر إذ قال ليتي *** أصادفه وأَفْقِدُ جل مالي

فعلل حذف نون الوقاية في قوله: "ليتي" تشبيها بالاسم حيث قالت العرب" الضاربي. هذا ما يتوافق مع قول المبرد في حديثه عن الضرورة الشعرية: "واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف مالا ينصرف، جاز له ذلك إنما يرد الأسماء إلى أصولها. وإذا اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك، لأن الضرورة لا تجوز اللحن" [2].

والضرورة عند النحاة نوعان:

1) حسنةّ: ما كان وجه القياس فيها قريبا، كصرف مالا ينصرف، وفك الإدغام، وقصر الممدود، لأن ذلك كله يعود إلى مراجعة أصل متروك.

2) قبيحة: وهي التي تؤدي إلى الالتباس، كتنوين أسم التفضيل، والزيادة في الكلمات أو انتقاصها، والعدول عن صيغة غلى اخرى، والترخيم في غير النداء، وتسكين المضارع بغير جازم.

و) كمال الاستقراء

ضعف الاستقراء كان سبب اختلاف النحاة الأوائل، إذ ينكر بعضهم ظاهرة ما ويجيزها الآخر إما لأن الأول لم يسمع ما سمعه الثاني أو أن الأول ظنه قليل فلم يعتد به، في حين وقع الثاني على كثير منه فقاس عليه.

أصول النحو العربي السداسي السادس، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقراء لا تسرق

([1]) الكتاب: سيبويه: 13/1.

([2]) المقتضب: المبرد، تح: عبد الخالق عضيمة، القاهرة: 1963م: 354/3.

ومن أمثلة الاستقراء الناقص، فأبو عمرو بن العلاء المعروف بكثرة روايته للشعر، وكثرة ما تجمع لديه منه، نراه يجهل بعض الألفاظ اللغوية التي تنتمي إلى لغة قبيلة عربية، رواها من هو أقل منه رواية للشعر كابن أبي إسحاق الحضرمي، ومن ذلك أنه كان ينكر قراءة من قرأ: ﴿ولا تقربا هذه الشِجَرة"﴾ البقرة: 35. ويراها من لغة برابرة مكة وسودانها، على حين يرى الحضرمي أنها من لغة بني سُليم[1].

وكان عيسى بن عمر ينكر رفع خبر "ليس" بعد "إلا"، ويجيز ذلك أبو عمرو بن العلاء على أنها لغة تميم[2].

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقراء ولا تسرق

([1]) المحتسب في شواذ القراءات: ابن جني، تح: ناصف وشلبي، القاهرة، 1376هـ: 73/1.

([2]) المزهر: جلال الدين السيوطي، جاد المولى وزميليه، القاهرة، د ت: 277/2.

المحاضرة السادسة

القياس اللغوي بين المناطقة والفقهاء والنحاة

تمهيد:

استفادت الدراسات اللغوية والنحوية من المناهج والعلوم الأخرى، كما أخذ النحاة القدامى من دراسات الأصوليين والفلاسفة والمناطقة، كما استفاد النحاة المعاصرون من العلوم المعاصرة كعلوم النفس والاجتماع والرياضيات والعلوم الصرفة كالطب والفيزياء وغيرها. وليس الجمع بين العلوم مرفوضا بل يعزز الإبداع و يقوي التطور والابتكار من خلال مزج العلوم والاستفادة بعضها من بعض.

واللغة منطق وعقل، والنحو كذلك، والعربية لها منطقها ونظامها المطّرد القياسي فلا عجب إذن أن نجد هذه التوافقات ولاسيما لدى المتأخرين.

والأصوليون يرون أنّ اللغة العربية من الدين الإسلامي، وأن دين الله لا خلاف فيه مطرّد في أوامره ونواهيه، وكذلك اللغة العربية.

تعريفه القياس في اللغة والاصطلاح:

القياس مصدر الفعل قاس. قاس الشيء يقيسه، قيساً، وقياساً، واقتاسه، وقيَّسه: إذا قدر على مثاله[1]. ويقال: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما[2]. قال ابن الأنباري: " اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً :قدّرته، ومنه المقياس

(1) لسان العرب: ابن منظور، مادة (ق ي س).

(2) نفسه: 187/6.

أصول النحو العربي السادس، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش استاذ ولا تشرق

أي المقدار، وقَيْسَ رمح أي قَدْرَ رمح "[1].

والقياس له استعمالات ثلاث في اللغة العربية:

1) التقدير الحسي، كقولك: قست الثوب بالذراع إذا قدرته به.

2) التسوية: وهو في الأغلب مفهوم معنوي، كقولك: زيد يساوي علياً شرفاً ومكانةً.

3) الاعتبار والنظر: كقوله تعالى: ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ الحشر: 2. بمعنى قيسوا حالكم على حالهم.

وهو على العموم من الناحية اللغوية رد الشيء إلى نظيره[2].

يتعدى فيها الفعل (قاس) في الاستعمالات الثلاثة السابقة بحرف الباء.

أما في الاستعمال الأصولي والفقهي فيتعدى بحرف "على" لتضمنها معنى البناء والإلحاق.

أما القياس في الاصطلاح، فهو شامل يدل على مفهومات متعددة، فمنه" قياس الاستعمال" أو " القياس اللغوي" و" القياس النحوي" و "القياس المنطقي".

أما القياس الأول فيقوم به المتكلم. وأما الثاني فيقوم به الباحث. وإذا كان القياس الأول هو " قياس الأنماط " فالثاني هو " قياس الأحكام".

والقياس في النحوي يراد به حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس به في الإعراب أو البناء أو التصريف[3].

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تشرق

([1]) لمع الأدلة: الأنباري: 93.

([2]) التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة، ط(1)، 1403هـ/1983م: 181.

([3]) ينظر أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، جامعة تشرين اللاذقية، 1979م: 91.

وفي الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النص؛ لتعديه الحُكْمَ من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم.

وهو أن تحكم للثاني المختلف فيه الذي لا نص فيه بمثل الحكم في المنصوص عليه[1].

هذا هو معنى القياس الذي تدور هذه التعريفات حوله، أي حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[2]. أو رد الشيء إلى نظيره، واكتشاف المجهول من المعلوم[3].

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان:

1) **المقيس عليه** وهو الأصل المعلوم.

2) **المقيس**: وهو الفرع المجهول.

3) **العلة المشتركة**: وهي ما قُدِّر من أسباب استحق بموجبها المقيسُ حكمَ المقيس عليه.

4) **الحكم**: وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه.

القياس عند المناطقة والفقهاء والنحاة

لقد كان أرسطو الفيلسوف الإغريقي أول من هذّبَ علم المنطق ورتّب مسائله وفصوله، وأول من ألف فيه وتعرف مجموعة ملفاته. ولقب أرسطو بـ (المعلم الأول)، وذلك بسبب اهتماماته في خدمة

أصول النحو السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، المقارنة بالشرق

(1) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تح سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، 1379هـ/ 1960م: 34.

(2) الإغراب في جدل الإعراب: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ابن الأنباري، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط(2)، 1391هـ/1971م: 45.

(3) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، ط(6)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1978م: 8.

هذا العلم. وقد ربط أرسطو هذا المنهج العقلي الذي اكتمل لديه باللغة لتوضيحه ووضعه في قوالب نحوية. صاغها في صور ألفاظ وأصوات. والمنطقيون بعده حاولوا صبّ اللغات في تلك القوالب المنطقية.

وترجمت كتب أرسطو في المنطق إلى العربية في القرن الثاني الهجري، وقيل في القرن الأول، من قبل النقلة لسريان وأشهرهم أسحاق بن حنين(ت 950م).

ولقي علم المنطق العناية الفائقة في العالم الإسلامي، وأشهر من أولى المنطق تلك العناية من فلاسفة العرب وأعلامهم أبونصر الفارابي الذي ولُقّب بـ(المعلم) الثاني.

نشأ القياس في مدينة البصرة، ويعد أساس العمل النحوي وركيزته. يبدأ بملاحظة الظواهر اللغوية ثم تصنيف هذه الظواهر واستقراء عناصر جزئياتها بالمقابلة والحوار والاستنطاق، وينتهي بأن يحاول أن يستظهر القانون الجامع الذي يفسر لنا هذه الظواهر، ويستخلص الأحكام التي يجب اتباعها، ويعدّ شاذاً إذا خرج عنها[1].

وما يترجم اهتمام النحاة القدامى بالقياس، قول الكسائي[2]:

إنما النحو قياس يُتّبع *** وبه في كلّ أمر يُنتفع

وكان عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل"[3]. وذُكر أن يونس ابن حبيب سأله عن كلمة (السّويق) وهو الدقيق الناعم، هل ينطقها أحد من العرب بالصاد؟

أصول النحو العربي السداسي الدكتور أحمد فريش المشرف الأستاذ الدكتور أحمد فريش استقة ولا تشرق

(1) ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم: محمد عبد الفتاح الخطيب، دار الصائر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط(1)، 1427هـ/ 2006م: 421/1.

(2) أخبار النحويين: عبد الواحد بن أبي هشام، تح: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة،2010م:124/1.

(3) أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الاعتصام، القاهرة، 1985م: 14.

فأخبره بأن قبيلة عمرو بن تميم تقولها، ثم قال له: "عليك بابٍ" من النحو يطرَّدُ وينقاس"[1]. وذهب بعضهم منهم علي أبو المكارم إلى أنّ النّحو عرف القياس قبل ابن أبي إسحاق[2].

وذهب سعيد الأفغاني إلى أنّ أصول النحو محمولة على أصول الفقه، يقول: "دُوِّن أولاً الفقه وأصوله، والحديث، ثمَّ جاء النحو...، وبدأ يُدوّن وتنسَّق أبوابه وفصوله، ثمّ جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات وتميّزت المذاهب فيه بعضها من بعض، ثمَّ كان له أصوله أيضاً"[3].

وقد أعجب نحاة العرب بالمنهج المنطقي الأرسطي فتأثروا به إلى درجة التمجيد منهم أبو بشر الذي يرى أن القياس يبحث في المعنى، والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ هو الذي يبحث فيه النحو، ولكن من الواضح أن كلاً من المنطق والنحو يبحثان في المعنى واللفظ معا[4]. وانساق معه في هذا الاتجاه النحاة المتأخرون على خلاف النحاة المتقدمين الذين تأثر الكثير منهم بمنطق الفقه الإسلامي وطبقوه على علوم العربية، وهو نابع من منطق العقيدة الإسلامية. هذا ما ذهب أليه سعيد الأفغاني مؤكدا أنّ أصول النحو محمولة على أصول الفقه، إذ يقول: "دُوِّن أولاً الفقه وأصوله، والحديث، ثمَّ جاء النحو...، وبدأ يُدوّن وتنسَّق أبوابه وفصوله، ثمّ جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات وتميّزت المذاهب فيه بعضها من بعض، ثمَّ كان له أصوله أيضاً" [5]. فهو يرى أنّ الأمر لم يكن مُقتصراً على الأصول بل تعدّى ذلك إلى الفروع، إذ كانت فروع اللغة ماثلة لأعين النحاة حين تقرير جزئيات النحو[6].

([1]) نفسه: 14.

([2]) أصول التفكير النحوي: محمد عبد الفتاح الخطيب: 11.

([3]) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م: 102.

([4]) الإمتاع والمؤانسة: التوحيدي، تح أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت: 4.

([5]) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1987م: 100.

([6]) نفسه: 102.

أصول النحو العربي أساس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تشرق

أثر علم أصول الفقه في مباحث أصول النحو العربي:

القياس عند علماء النحو واللغة قريب من القياس الفقهي؛ لأن بينهما من المناسبة ما لا خفاء فيه؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول[1].

ويكون الشافعي بمثابة المبدع والمؤسس لعلم أصول الفقه، وهو أوّل مَن وضع كتاب يجمع القواعد الأصوليّة بإفادته من الموروث الفقهي الذي خلّفه الصّحابة والتّابعون.

ثمّ جاء من بعده علماء العربية فنقلوا أصول الفقه إلى النحو العربي ورغبوا في وضع مؤلفاتهم على وفق مناهج الأصوليين، وكان في مقدّمتهم ابن جنّي، وهو " أول من أشار إلى الصلة القويَّة بين أصول الفقه وأصول الكلام وبين أصول النحو " [2].

وتزامن ظهور علم أصول الفقه مع ظهور علم أصول النحو مما مكَّن الأصوليون من فهم الدلالات التي تعتمد على الآراء النحوية، فأحاطوا بعلوم العربيّة وانعكس على منهجهم في استنباط الأحكام.

وبدأ أثر علم أصول الفقه في مباحث أصول النحو العربي واضحا في القرن الرابع الهجري" ولعل أول مؤلَّف لهذا العمل هو (أصول النحو) لابن السرّاج (ت 316هـ)[3]، ولا شكّ أنّه كان له دور فاعل في إرساء قواعد النّحو، وبيان أصوله، وقد ذكر السيوطي في بغية الوعاة" أنّ النحو ما زال مجنونا حتى عَقَلَه ابن السراج بأصوله[4]". ويرى ابن جنّي(ت392هـ) نفسه أنه أوّل من تكلّم في أصول النحو على نهج أصول الفقه والكلام، حيث يقول: "وذلك أنّا لم نجد أحداً من علماء البلدين تعرّض

([1]) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الانباري، تح إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط(3)، 1405هـ/ 1985م: 76.

([2]) الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: الإسنوي الشافعي، تح د. محمد حسن عواد، (دكتوراة)، دار عمّار، عمّان، ط 1 ، 1405 هـ / 1985 م: المقدمة..

([3]) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: عبد الفتاح البجة ، دار الفكر، عمان، ط1، 1998م: 39.

([4]) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ابن السراج، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، 1989م: 110/1

أصول النحو العربي السداسي، الأستاذ الدكتور أحمد قرقش، استقدام الأستاذ الدكتور أحمد قرقش، استقدام الأستاذ الدكتور أحمد قرقش

لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[1]. وقد أفاد ابن جني من الفقه الحنفي وربط كثيرا في كتابه الخصائص بين أصول النّحو وأصول الفقه.

وقال ابنُ الأنباري (ت577): "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوّعت منها جملته وتفصيله"[2]. إلى أن أصبح علم أصول النّحو واضح الحدود والمعالم على يد أبي البركات الأنباري في كتابه (لمع الأدلة) [3]. وأصبح ناضجا عند السيوطي بما أضافه.

ومع أنّ الأصوليين لم يبتكروا علم النحو، ولم يسهموا في وضع أسسه، إلاَّ أنّ علاقتهم بالنحو بقيت وثيقة، فاعتمدوا على العلاقات النحوية للوصول إلى الدلالة. لهذا عُني الأصوليون بنحو الجملة أكثر ممّا عُنِيَ بها النحاةُ أنفسهم، ذلك أنّ حصيلة البحث النحوي عند النحاة هو نحو الإعراب، وحصيلة البحث النحوي عند الأصوليين هو نحو الدلالة لا نحو القواعد.

وكان النّحاة يفخرون حين ترد أسماء الرّواد الأوائل في كتب الأصول والتّفاسير، ويرون "الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب، والتّفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه، والأخفش، والكسائي، والفرّاء، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين"[4]. وتتضح علاقة الأصوليين بالبحث النحوي أنّهم في مجال استنباط الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنّة لا بدَّ لهم من معرفة طرق دلالة النص على ما يحمله من معنى.

وخلاصة القول أنَّ علم أصول الفقه كان أشدّ العلوم الإسلامية أثراً في الدرس النحوي منذ نشأته. ويعود الفضل في إرساء أصول للنحو العربي واستقلاله إلى ابن السرّاج وابن جني وابن الأنباري

([1]) الخصائص: ابن جني: 2/1.

([2]) لمع الأدلة: ابن الأنباري: 80.

([3]) أصول النحو العربي: محمود ياقوت، دارب المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2000م: 91.

([4]) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، 1988م: 11/1.

أصول النحو، الدرس السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقلال لا تشرق

والسيوطي، فقد بدأت عند ابن السّراج في كتابه (أصول النحو)، وتطورت عند ابن جني في كتابه (الخصائص)، ونضجت عند ابن الأنباري في رسالته (لمع الأدلة في أصول النحو)، وَبَدَت معالمه أكثر وضوحا عند السّيوطي في كتابه الاقتراح.

وقد تأثر عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد بقياس أبي حنيفة الذي وسع القياس. وسيبويه تأثر بأبي يوسف محمد بن الحسن الشيباني (189هـ)[1].

وكان بعض النحاة يفتي الناس من كتاب سيبويه[2]. وربط ابن جني النحو بالفقه [3]. وتبعه آخرون ولاسيما أبو البركات الأنباري[4] وغيره.

أما القياس عند الأصوليين فهو علمية تنم عن جهود كبيرة يقوم بها المجتهد للتوصل إلى حكم شرعية في الواقعة التي يتناولها النص الشرعي بالبيان. وهذا في الفقه وكذلك في القياس النحوي وأيضا عند المتكلمين ويسمونه الاستدلال أي قياس الشاهد على الغائب.

وجعل المناطقة للأقيسة التي تفيد التصديقات، ثلاثة أقسام:

الأول: الاستقراء التام، المفيد، اليقين، وهو الاستدلال بالجزئي على الكلي، وذلك باستقراء جميع الجزئيات، والحكم عليه بما وجد في جزئياته، وزعموا أنه لا ينال إلا بالقياس المنطقي بنوعيه:

أ) القياس الاقتراني وهو: ما تركب من قضيتين[5] فأكثر يلزم عنهما قول آخر،

نحو: كل اسم مركب تركيب مزجٍ يبنى على الفتح في جزأيه، وهو المقدمة الكبرى.

([1]) ينظر: في أصول النحو: سعيد الافغاني: 84.

([2]) الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي ، تح: د. أحمد الحمصي و محمد أحمد قاسم ، ط1 ، جروس برس 1988م: 42.

([3]) الخصائص: ابن جني ، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1985م 142/1.

([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الانباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، دار التراث العربي، 1991م: 3/1.

([5]) القضية في عرف المناطقة، كالخبر في عرف غيرهم، وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته. ينظر: الكليات: 702 - 712.

أصول النحو السادس المشرف الأستاذ الدكتور أحمد فريش، استقل ولا تسرق

و(لا) واسمها مركبان تركيب مزجٍ. وهو المقدمة الصغرى.

(لا) واسمها مبنيان على الفتح في جزئيهما. وهي النتيجة.

ولضمان صحة القياس، لابد من اندراج المقدمة الصغرى في الكبرى، والمراد بالمقدمة الصغرى المشتملة على الحد الأصغر، الذي هو موضوع[1] النتيجة.

ب) القياس الاستثنائي: ويسمى كذلك بالشرطي لاشتمال القضية الكبرى في هذا القياس على شرط، واشتمال الثانية فيه المسماة صغرى على حرف الاستثناء (لكن) مثاله: لو كان هذا إنساناً، لكان حيواناً. هذه المقدمة الكبرى – لكنه إنسان – وهي الصغرى – فينتج: فهو حيوان.

الثاني: الاستقراء الناقص: وهو الاستدلال على الكلي بالجزئي، وذلك باستقراء أكثر الجزئيات والحكم عليه بما وجد من جزئياته، نحو: كل حيوان يحرِّك فكّه الأسفل، هذا ما تم استقراؤه، ولكن هناك حيوان لم يستقرأ وهو التمساح فإنه يحرك فكه الأعلى وهذا الاستقراء لا يفيد إلا الظن.

الثالث: قياس التمثيل: وهو الاستدلال بالجزئي على جزئي آخر بناء على جامع مشترك بينهما، نحو: النبيذ حرام كالخمر، بجامع الإسكار، فهو مشتمل على فرع وأصل وعلة وحكم، وزعموا أنه يفارق الاستقراء، لأن قياس التمثيل المحكوم عليه قد يكون جزئياً، بخلاف الاستقراء لا يكون إلا كلياً[2].

أما الأصوليون، فلم يختلف تعريفهم ولا تقسيمهم للمسألة في الجملة عن تعريف وتقسيم أهل الميزان:

فالاستقراء التام هو: " إثبات حكم في جزئي لثبوته في الكلي على وجه الاستغراق"، نحو: كل جسم متحيز، فاستقراء جميع جزئيات الجسم منحصرة في الجماد والنبات والحيوان، وكل ذلك متحيز،

([1]) الموضوع في اصطلاح المناطقة: هو المحكوم عليه، والمسند إليه أما المحمول فهو المحكوم به والمسند، وسمي محمولاً لحمله على الموضوع ، فكما ترى فالموضوع والمحمول عندهم كالخبر والمبتدأ عند النحاة. ينظر الكليات: 712.

([2]) ينظر هذا التقسيم في: إيضاح المبهم في معاني السلم: أحمد الدمنهوري، تح عمر فاروق الطباع، مكتبة المعراف بيروت، ط(2)، 1427هـ: 17.

أصول النحو السداسي السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد فريش أستاذ ولا تشرق

فقد أفاد هذا الاستقراء الحكم يقيناً في كلى، وهو الجسم، الذي هو مشترك بين الجزئيات فكل جزئي من ذلك الكلي، يحكم عليه بما حكم به على ذلك، وهو مفيد للقطع[1].

والاستقراء الناقص وهو: "إثبات الحكم في كلي لثبوته في أكثر جزئياته" ومن أمثلة هذا القسم قولهم: إن الوتر يُصلى على الراحلة فلا يكون واجباً، فاستقراء الواجبات: القضاء والأداء من الصلوات الخمس، فلم نر شيئاً يؤدى على الراحلة، ووجه كون هذا الاستقراء ناقصاً أن الخصم لا يسلم أن الواجبات منحصرة في المذكورة فقط ، فالوتر عنده من الواجبات ولم تستقرأ، لذلك كانت المقدمة الثانية خاصة فلم تنتج، ويسمى هذا الاستقراء، عند الفقهاء بالأعم الأغلب.

واتبع بعض الأصوليين كالزركشي[2] والمرداوي[3] وابن النجار[4] وغيرهم، المناطقة في حصر الاستقراء التام في القياس المنطقي لأنه مفيد للقطع عن الأكثر[5]، غير أن الزركشي استعمل القياس المقسّم لأن فيه الحصر مضافاً إلى الشمول فهو أكثر في الجزم بالقضية الكلية ومثّل لها بقوله: كل صلاة فإما أن تكون مفروضة أو نافلة، وأيهما كان فلابد وأن تكون مع الطهارة فالنتيجة: كل صلاة لابد لها من طهارة.

أصول الفقه، السداسي السادس، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تشرش

(1) ينظر البحر المحيط في أصول الفقه: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي- بدر الدين، تح عبد القادر عبد الله العاني، ط(2)، 1413هـ/ 1992م: 10/6.

(2) محمد بن بهادر الزركشي، بدر الدين، الشافعي، صاحب: "البحر المحيط" في الأصول و" المنثور في القواعد"، توفي سنة 314هـ. ينظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت 1089هـ)، تح محمود الأرناؤوط خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط(1)، 1406هـ/ 1986م: 572/8.

(3) علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الحنبلي، أبو الحسن، علاء الدين، صاحب "الإنصاف" و "الفتاوى"، توفي سنة 885هـ . ينظر شذرات الذهب: 510/8.

(4) محمد شهاب الدين الفتوحي المصري الحنبلي، أبو البقاء، إمام المذهب في زمانه صاحب " منتهى الإرادات في الفقه" و " شرح الكوكب المنير"، توفي سنة 972هـ

(5) ينظر: البحر المحيط: الزركشي: 23/6.

الفرق بينهما:

1) من حيث القواعد والأسس.

إن الأساس الذي يقوم عليه القياس عند المناطقة هو عبارة عن مقدمات تحتاج إلى برهنه واستدلال، وإثبات وهي لا تسلم إلا بعد إقامة الأدلة عليها ومتى سلمت لزم من العلم بها العلم بشيء آخر وهو النتيجة.

أما القياس الشرعي فإنه يقوم على واقعة منصوص عليها، وهي ثابته ولا مجال للبحث فيها أما تحري العلة التي مناط الحكم فهو أمر يحتاج إلى كثير من التعقل والتفكر والدراسة وقد يختلف العلماء في تحديد هذه العلة.

2) من حيث النتيجة:

إن النتيجة المحصلة بالقياس المنطقي قطعية بناء على المقدمات التي قامت عليها حيث نهضت مسلمات عقلية متفق عليها بين أهل الفكر والعقل، لذلك فإن هذه النتيجة قد اكتسبت قوة منطقية ترتفع بها إلى درجة التسليم بها، وقبولها دون المطالبة باختيارها أو إخضاعها للإلحاق أو إثباتها بالأدلة.

أما النتيجة التي يتم الحصول عليها إجراء القياس الأصولي فهي نتيجة ظنية، غير مقطوع بها، لذلك فهي أضعف شأناً من النتيجة التي تؤخذ بالقياس المنطقي.

فالقياس المنطقي إذن يعتمد في الغالب على مقدمات عقلية بعضها كلي وبعضها جزئي.

أما القياس الأصولي فيعتمد على أصل شرعي كآية كريمة أو نص نبوي كما تقوم فيه المساواة بصورة واضحة بين ركنية، وهما الأصل والفرع بسبب تساوي العلة بينهما.

ومن نقاط الخلاف أيضا أن القياس الأصولي يستهدف إلى حكم الله تبارك وتعالى في الواقعة التي لم يتناولها النص.

أصول الفقه السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقدم من تشرق

أما القياس المنطقي فقد يستهدف إلى إقامة الحجة على المناظر والمجادل فقد يكون جدلياً في بعض الأحيان.

القياس عند النحاة:

القياس عند النحاة نوعان:

الأول: القياس اللغوي، ويسمى القياس التطبيقي أو القياس الاستعمالي أو قياس الأنماط. والقياس اللغوي من اختصاص المتكلم، وعلى هذا فهو تطبيق للنحو وليس نحوا، وهو وسيلة كسب اللغة.

الثاني: القياس النحوي ويسمى قياس الأحكام ويعني التقعيد، أو استخراج القواعد بعد تتبع كلام العرب؛ حيث كانوا يقيسون كلاماً على آخر من كلام العرب. وبعد ذلك صار القياس بمعنى الإضافة، أي إضافة كلام إلى لغة العرب بعد قياس على لغة العرب. وهو من اختصاص النحوي: فهو عمل يقوم به الباحث.

وينقسم القياس النحوي إلى:

1) قياس العلة: وهو حمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد. كما أضحه ابن الأنباري في قوله: " وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لا يسم فاعله ، فتقول: اسم أسند إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل. فالأصل: هو الفاعل، والفرع: ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد"[1].

2) قياس الشبه: وهو أن يُحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي عليها الحكم في الأصل، كإعراب المضارع لأنه أشبه الاسم من عدة أوجه.

أصول النحو العربي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد فرش، استقد ولا تترف

([1]) لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الانباري، تح: سعيد الافغاني، دار الفكر، بيروت، 1971م: 95.

3) قياس الطرد وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلة، كأن تعلل بناء (ليس) لأنها فعل جامد، وهو ليس بحجة عند الأكثرين.

أما وظائفه فهي كالتالي:

أ- استنباط قاعدة:

وللتوضيح أكثر قاس النحويون "لا رجل" على "خمسةَ عشرَ"، أعطوها حكمها في البناء على الفتح. والعملية تمت على الوجه التالي:

1) لا رجل: مقيسا أو فرعا.

2) خمسةَ عشرَ: مقيسا عليه أو أصلا.

3) البناء على الفتح هو الحكم.

4) العلة المشترة بين الفرع والأصل فهي:

أصل خمسةَ عشرَ (خمسةٌ وعشرةٌ)، كما تبيّنه عملية الجمع، وحذفت الواو لفظا وبقي معناها، وركِّب الجزءان تركيبا مزجيا، وأدى ذلك إلى حذف علامة التأنيث من الجزء الثاني و الاكتفاء بها في الجزء الأول، هذا هو الأصل. والفرع مثله، لأنّ أصل (لا رجلَ) هو (لا من رجلٍ)، فـ(من) زائدة تفيد استغراق النفي، حذفت لفظا كما حذفت الواو في الأصل، وبقي معناها، وركِّبت (لا) مع (رجل) كما ركّبت (خمسة) مع (عشر).

ففي هذه المسألة نجد اسم (لا) النافية للجنس محركا بالفتح، وليس يُدرى أهي للبناء أم للإعراب؟ فلما جرى القياس على (خمسةَ عشرَ) استُدل على أنّها حركة بناء، لا حركة إعراب[1].

(1) ينظر أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، جامعة تشرين اللاذقية، 1979م: 92/91.

أصول النحو العربي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، النقد ولا تشرق

ب – تعليل ظاهرة:

تعليل الظاهرة اللغوية التي استعمل فيها القياس، ما نجده من قياس الكسائي (رضي) على (سخط) وتفصيل ذلك أنه نقل بيتا من الشعر هو:

إذا رضيت علي بنو قشير *** لعمر الله أعجبني رضاها

فالشاعر هنا عدى الفعل (رضي) بالحرف (على) وهو إنما يعدى في الكلام الفصيح بالحرف (عن)، فيقال رضيت عنه، ويقال في الدعاء رضي الله عنه، فعلله الكسائي بأن الشيء قد يقاس على ضده وضد (رضي) (سخط) ويعدى بحرف على فلما قيس عليه أخذ حكمه عند الشاعر.

ج – رفض ظاهرة:

كثيرا ما يكون القياس وسيلة لرفض ظاهرة قال بها بعض النحاة، من ذلك مثلا أن نحاة الكوفة يجعلون لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع في مثل (قعدت لأستريح) فرفض البصريون ذلك لأن القياس يمنعه، فلام التعليل مقيسة على الحروف المختصة بالأسماء مثل: (من) و(على) و(عن) و(الباء) ...وهذه الحروف لا تنصب الفعل المضارع، وكذلك لام التعليل.

ونستخلص من هذا كله أن النحاة يوظفون القياس كأساس قوي إما في تفسير ظواهر نحوية لتكون واضحة. وإما في استنباط قاعدة نحوية كلية. وإما في رفض ظاهرة نحوية قد أقر بها بعض النحاة الآخرين.

الخلاصة:

نلاحظ مما سبق ذكره أن القياس دليل من أدلة الأحكام ومصدراً من مصادر الأحكام التي أقرتها الشريعة في إقامة الحجة والبرهان، والاستدلال على الحلم أو الحرمة أو المدح أو الذم والمتعلقة بأفعال العباد في محيط علاقاتهم مع خالقهم وعلاقاتهم مع العباد.

وتأكد عند بعضهم أنّ "القياس الأصولي يختلف عن القياس النحوي، والمنطقي، فالقياس الأصولي ولا سيما قياس العلة، منهج خاص يرمي إلى معرفة علة الحكم الوارد في النص أي الأصل، وإعطاء

أصول النحو السداسي الثالث المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقدام استرق

الحكم نفسه على المماثل الذي لا نصّ فيه، وهو الفرع وذلك بجامع العلة. ومن أشهر أمثلته: إن علة تحريم الخمر هي الإسكار، وأن النبيذ مسكر، فالنبيذ محرم بسبب هذه العلة"[1].

وهناك شبه بينه (القياس الفقهي) وبين القياس النحوي لأن كليهما حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، فالنحو قياس، وعُرّف بأنه: العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب.

وشبه الانباري والسيوطي[2] القياس النحوي بالقياس الأصولي بالمقارنة، فجعلا أركانه أربعة: أصل وفرع وحكم وعلة، ومثّلا برفع ما لم يُسمّ فاعله قياساً على الفاعل لعلة جامعة هي الإسناد[3].

ويتمثل القياس المنطقي الأرسطي في استنتاج شكلي من مقدمتين مسلم بهما مثل: إن كل إنسان فانٍ، وانّ سقراط إنسان، والنتيجة: ان سقراط فانٍ. وهذا النوع من القياس صوري لا يستبعد تطبيقه في وسائل الإثبات بالبراهين العقلية دون أن يصلح منهجاً لعلم معين مثل النحو أو الفقه. وتأثر النحاة به لم يظهر بوضوح إلا في القرن الرابع الهجري، وكان اعتماده في التعريفات والحدود أكثر منه في القياس [4].

والنحو عند بعضهم ليس قياساً كله، ونظام العربية ليس نظاماً عقلياً صرفاً، فالسماع أو الاستعمال الفصيح يخالف المنطق والعقل كثيراً. وبهذا لا يكون الخروج عن القياس النحوي شاذاً إلا عن القواعد العقلية المنطقية. وهذا فهم النحاة المتقدمين للشذوذ النحوي أو اللغوي فقد يكون فصيحاً لكنه ليس مطرداً مع القياس النحوي.

ولهذا فالقياس النحوي هو الاستعمال وليس المنطق العقلي الرياضي، والاستعمال العربي يخضع لنظام العربية ومن نظامها: حمل الكلام بعضه على بعض أو حمل المعنى بعضه على بعض.

ونسب بعضهم إلى سيبويه تأثره بالمنطق الأرسطي لا الفقهي الإسلامي، أو منطق العربية إذ تصرف

([1]) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب: محمد ولد أباه المختار، ط(1)، دار التقريب، بيروت، 2001م: 29.

([2]) ينظر: لمع الأدلة: 95 .

([3]) تاريخ النحو العربي: 29 – 30.

([4]) السابق: 29.

أصول النحو العربي الدارس المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش مستقدم لا تشرف

بالألفاظ والمعاني تصرّفاً منطقياً. وتقسيمه الكلام على اسم وفعل وحرف، والجملة على الحسن والقبيح والجواز والوجوب والتناقض. وصنّف الكلام على: مستقيم حسن ومحال مستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب.

بينما رفض كثير من الفقهاء القياس وأبطلوه وأخذوا مآخذ على الذين يؤيدونه ويقرونه كأبي حنيفة النعمان الذي يعد كبير المؤيدين للقياس، والمعتزلة والأشاعرة والمتكلمين وغيرهم[1].

واعتبر ابن حزم الظاهري القياس "بدعة حدثت في القرن الثاني ثم فشا وظهر في القرن الثالث وعدّه باطلاً، لأن الدين كله منصوص عليه، ولا علة لشيء من أحكام الله تعالى"[2]. وتبعه ابن مضاء القرطبي الظاهري، إلا أنه لم يبطله[3]، لكنه حمل على أقيسة النحاة المشارقة، وهي رؤية مذهبه الظاهري طبّقها ابن مضاء على النحو.

وكان الرافضون للقياس من الفقهاء يحتجون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم (لم يقل برأي ولا قياس)، والصحابة والتابعين رضي الله عنهم. ومن أسباب رفض القياس لدى بعض اللغويين والنحاة القدامى يعود إلى مذاهبهم الفقهية والسياسية وتطبيقها على اللغة والنحو ذلك لارتباط اللغة بالشريعة الإسلامية المستنبطة من النص اللغوي (القرآن الكريم).

أصول النحو السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقلا ولا تشرق

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، تح: محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، 1978م: 60/1.

(2) ملخص أبطال القياس: ابن حزم الظاهري، تح: سعيد الأفغاني، بيروت، 1973م: 7.

(3) ينظر الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، د.ت: 38-43.

المحاضرة السابعة

موقف ابن مضاء من القياس

هو أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن ابن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي(513/592 هـ)، ولد في قرطبة بالأندلس وإليها يُنسب. وهو من علماء النحو، وله فيه آراء ومذاهب خالف فيها جميع النحويين، ارتحل إلى إشبيلية، حيث ابن الرماك (ت541هـ) ليدرس عليه كتاب سيبويه، ثم هاجر في طلب الحديث إلى سبتة حيث القاضي عياض(ت544هـ) أشهر محدثي المغرب وفقهائه في عصره.

انتهى المطاف به أن أصبح حجة في الفقه الظاهري، وهو مذهب الدولة الموحدية التي حكمت المغرب والأندلس، فولوه قضاء فاس وبجاية، ثم جعله الأمير يوسف بن عبد المؤمن قاضي الجماعة في الدولة كلها، وعرف يوسف بتعصبه للمذهب الظاهري، وظل ابن مضاء في هذا المنصب إلى أن توفي في عهد الأمير يعقوب بن يوسف.

موقفه من النحو:

طبيعي أن يتبع ابن مضاء نهج الموحدين في موقفهم من أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة لِمَا ملأوا به كتبهم من فروع، فإذا هم يأمرون بإحراق كثير من تلك الكتب، وحملوا الناس في دولتهم على المذهب الظاهري الذي يرفض القياس وما يتصل به من علل، ويكتفي بالظاهر من القرآن والحديث.

ولم يبدِ ابن مضاء موقفا من الفقه والفقهاء فحسب، بل أيضا من النحو والنحاة، لأنه وجد الأبحاث النحوية كأبحاث الفقه، تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وآراء لا حصر لها، فهاجمها في ثلاثة كتب:(المشرق في النحو)، (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان)، و(الرد على النحاة). وهذا الأخير هو الذي انتهى إلينا من آثاره، وأقيم على أسس تعكس مذهب ابن مضاء الفقهي، وهي:

1) الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل التي يرى أنها عقدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات.

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قويس، استقل ولا تسرق

2) الدعوة إلى إسقاط ما يسمى بعلة العلة، كبيان علة رفع الفاعل ونصب المفعول، ولماذا نصبت (إنّ) الأسماء ثم رفعتها، ولِمَ لا يكون العكس، مما ليس فيه نفع ولا فائدة في ضبط الألسنة.

3) مهاجمة القياس النحوي لضعفه وفساده.

4) الدعوة إلى التخلي عن التمارين غير العملية التي وقعت في كتب النحاة وأولهم سيبويه، مما يُعد فضولاً ينبغي أن يُبَرّأ منه النحو حتى لا يكون فيه عسرٌ ولا صعوبة.

ابن مضاء والقياس النحوي:

ألغى ابن مضاء القياس استنادا إلى مذهبه الظاهري، اذ كان اتباع هذا المذهب يلغون القياس كما كانوا يلغون العلل. فالأمر طبيعي عندهم لأنّ القياس كما هو معروف، يتكون من أصل، وفرع، وعلة، وحكم، معنى ذلك أنّه يقوم على العلل. ويرى ابن مضاء أنّه لا حاجة للقياس في النحو.

القياس النّحوي عبارة عن أحكام نحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة، أخذت منها القاعدة، ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد. إلا أنّ هناك نوع آخر من القياس خاض فيه النحاة، وهو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، فهذا الحكم كذا لأنّه مشابه أو قياس على كذا، وهذا القياس يطلق عليه (القياس العقلي)[1]، لأنّ للعقل فيه دورًا في عقد المشابهة وإقامة الصّلة بين الأحكام.

وأثبت ابن مضاء فساد أقيسة النّحاة واضطرابهم، مستدلا بباب الممنوع من الصرف – مثلا- يرى ذهاب النحاة إلى أنّ الأسماء الغير منصرفة تشبه الأفعال في أنّها فروع، كما أنّ الأفعال فروع بعد الأسماء، فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام العلتين، فإنّ كلّ واحدة من العلتين تجعله فرعًا مُنع ما مُنع الفعل وهو الخفض والتنوين... فيرى أنّ "الوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله

(1) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: محمد عيد، عالم الكتب، ط(4)، 1989 م: 83.

وثقله لأنّ الاسم أكثر استعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللسان خفّ، وإذا قلّ استعماله ثقل، وهذه الأسماء وغيرها أكثر استعمالا منها، فثقلت!، فمنعت ما مُنع الفعل من التنوين، وصار الجر تبعًا له.

وليس يُحتاج من هذه إلا إلى معرفة تلك العلل إلى تلازم عدم الانصراف، وأمّا غير ذلك ففضل، هذا لو كان بيّنًا، فكيف به وهو ما هو في الضعف! لأنّه ادعاء أن العرب أرادته! ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين وعدم الخفض، وهذان إنّما هما للأفعال، فلولا شبه الأفعال لما سقط منها ما يسقط من الأفعال"[1].

وهذا كله مردود من وجهة نظر ابن مضاء؛ إذ يرى فيه إغراقا في التفسير وبعدا في التقدير.

مما سبق ذكره أنّ النحاة عقدوا مشابهة بين الأسماء غير المنصرفة والأفعال في منع الخفض والتنوين معللين ذلك بالفرع والثقل، فقابلها ابن مضاء بالرفض ووصفها بالضعف. ورفضه قائم على مبدأين:

وهذا الرفض يصل إلى أساسين هما[2]:

1) معرفة تلك الصفات التي توجد في الأسماء غير المنصرفة "العلل" بغض النظر عن تلك المشابهة المدّعاة.

2) أنّ النّحاة يدعون أن العرب أرادت هذا القياس، والعرب لم تُرد ذلك، أو بعبارة أخرى: العرب لم تستعمل ذلك.

وأخيرًا نجد أنّ ابن مضاء يقبل "قياس النحو" لكن يرفض "القياس العقلي" وذلك لأن الأسس التي أقام عليها النحاة أقيستهم لم تكن صحيحة، ولا مستوفية لشروط القياس إذ أن العرب أمّة حكيمة فكيف تشبه شيء بشيء وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، فالشيء لا يقاس إلا إذا كان

([1]) الرّد عَلى النّحاة: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت 592هـ)، تح محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط(1)، 1399 هـ/ 1979 م: 136.

([2]) أصول النحو العربي: محمد عيد: 86.

أصول النحو العربي السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد فريش، استقالة لا تشرف

حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلّة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع.

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقلال لا تشرق

المحاضرة الثامنة

القياس عند اللغويين المحدثين

القياس قياسان: قياس الأنماط و قياس الأحكام، أما القياس الأول فيقوم به المتكلم، وأما الثاني فيقوم به الباحث. وإذا كان الأول هو " الانتماء " فإن الثاني هو "النحو"، ويعود الفضل للحضرمي بمده للقياس في تحويل النحو من طابع الانتماء التطبيقي الذي رسمه علي بن أبي طالب بقوله لأبي الأسود: " انح هذا النحو " إلى الطابع النظري الذي يتسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه[1].

وكان لزاما التفريق بين هذين النوعين من القياس، " فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية"[2]. وهذا النوع من القياس هو على عاتق المتكلم، يُلجأ إليه في مرحلة اكتساب اللغة، أي في مرحلة الطفولة، فالطفل عند قياس ما لم يسمع من جمل أو صيغ على ما سُمِع من قبل، قد يخطئ الطفل في قياسه، وهنا يتدخل دور المحيط والأسرة في التوجيه السليم والصحيح، فالطفل على سبيل المثال يسمع: كبير وكبيرة، وصغير وصغيرة، ظنا منه أن الفرق بين المذكر والمؤنث ينحصر في " تاء التأنيث " فحسب، لذا يقيس على هذه الكلمات التي سمعها ما لم يسمعه فيقول: أحمر وأحمرة، وأشقر وأشقرة، وهذا ما يعرف بالقياس الخاطئ. شأنه في ذلك شأن الكبير الذي يقيس ما لم يسمعه من قبل على ما لديه من رصيد لغوي، ومن غير المعقول أن يكون قد سمع كل الصيغ والجمل وطرق صياغتها، فهو يلجأ دائماً إلى القياس الذي من المحتمل أن يخطئ فيه أيضاً.

أصول النحو العربي السداسي، الأستاذ الدكتور أحمد قرش، استقد ولا تشرق

([1]) طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، شرحه : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – جدة: المقدمة.

([2]) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط(6)، 1978م: 9.

وهذا النوع من القياس هو ما قصده ابن جنى بقوله: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "[1]. وذكره السيوطي عندما ينقل عن ابن الأنباري قوله: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ولهذا قيل في حده: النحو: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعْلَم أحد من العلماء أنكره، لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: "كتب زيد " فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة، نحو: " عمرو" و"بشر" و" أزدشير" إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة، والناصبة، والجارة، والجازمة، ... فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً "[2].

ولمواكبة التقدم الحضاري وما يقتضيه من ضرورة صياغة الجديد من الألفاظ والمصطلحات للاكتشافات والعلوم الجديدة التي لم تكن متداولة في هذه اللغة، قد يلجا العرب إلى القياس على غرار ما تفعله المجامع اللغوية باستخدامها "القياس الاستعمالي" في صياغة الجديد من المصطلحات والألفاظ قياساً على طرق الصياغة العربية.

وتجري أساليب الأدباء كذلك على القياس الاستعمالي، فالأديب يكون أسلوبه بالممارسة ويصقله بالقراءة وحفظ النصوص الأدبية ثم الكتابة مع محاولة تقليد ما قرأ وما حفظ، وقد يعجب الأديب بطرق خاصة في رصف الجملة، وفي اختيار المفردات، عندئذ يبدأ في صياغة أسلوبه قياساً على هذه المثل الجمالية التعبيرية التي كونها لنفسه.

([1]) الخصائص: ابن جني: 357/1.

([2]) الاقتراح: السيوطي: 71.

أصول النحو العربي للدارس المتوسط الأستاذ الدكتور أحمد قدوش الأستاذ بكلية الآداب واللغات لا تتسرق

أما النوع الثاني من القياس فهو "القياس النحوي" كما يعرف بقياس "قياس الأحكام"، وهو من –كما ذكرنا – من اختصاص الباحث والذي سبق لنا

تعريفه بأنه: "يعرّفه النحاة بأنه "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[1]. ويجب أن يكون الموقف من القياس النحوي منطلقاً من اللغة نفسها، ولا يحكم بمعايير غير لغوية في قياسه، ويقابله القياس الاستعمالي.

وقد تأثر بعض اللغويين بالمناهج الغربية الحديثة وبخاصة المنهج الوصفي الذي لا يقرّ بالجانب العقلي في الدراسات اللغوية، فدعا بعض المعاصرين إلى إبطال القياس، ومنهم من دعا إلى إلغاء نظرية العامل ومنهم دعا إلى إلغاء العلل النحوية. ولا سيما دعاة التيسير النحوي المعاصر في ستينيات وسبعينيات. وسرعان ما تراجع بعضهم بعد ذلك بظهور النظرية التوليدية التحويلية التي بنيت على العقل بدراستها للغة[2].

ومن دعاة الرافضين للقياس من اللغويين المعاصرين إبراهيم أنيس حيث قال: "ولست أعرف مصطلحاً من مصطلحات الدراسة اللغوية العربية قد أُسيء فهمه وأسيء استعماله بقدر ما أسيء فهم واستعمال مصطلح القياس"[3].

والمطلوب من الدارسين المعاصرين التمييز بين الدخيل في دراسة القياس وبين ما هو يمثل نظام العربية. وأن توجيه القياس أحسن توجيه، ويصحّحوا الانحراف الذي لحق به، ويدرسوه في ضوء نظام العربية الشامل، بعيدا عن الخلط الموجود في كتب النحو وأصوله، وما يعانيه النحو من مشكلات كقضية الاطراد، والشذوذ، والكثرة، والقلة التي لم تحدد.

([1]) السابق: 70 .

([2]) الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير: حسن منديل حسن، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1996م: 73.

(3) من أسرار اللغة: إبراهيم انيس، ط(6)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1978م: 9.

أصول النحو العربي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قويش، الشقة الأولى تشرق

وقد أطلق إبراهيم أنيس على هذا النوع من القياس بـ (الصوغ القياسي) واعتبره صناعة نحوية، ورأى انه "لا يمت للقياس النحوي الحقيقي بصلة لأنها من علل النحاة المخترعةً"[1].

وأطلق عليه تمام حسان بـ (قياس الأحكام والأصول) [2]. وسمّاه الدكتور محمد مختار ولد أباه (القياس التعليلي) [3].

وكثير من الدراسين المعاصرين أطلقوا عليه تسمية (القياس النحوي) وربطوه بالحضرمي[4].

وتردّدت في العصر الحديث آراء أعضاء المجامع اللغوية بين التوسّع في القياس والحدّ منه.

أ) مجمع اللغة العربية في القاهرة توسّع في القياس، واقترح ما يلي:

1) جعل بعض الصيغ قياسية: فَعَّال: نجَّار، حدَّاد. والمصدر الصناعي: عنصرية، تقدمية.

2) التوسع في دلالة الوزن القديم: فَعَلان: الاضطراب: الهرم "الهَرَمان".

3) وضع أوزان جديدة تشبه الأوزان القديمة: فَعْلوت: فَلْزوت: تحول المعادن إلى أشياء عنصرية، وذلك مثل: "فَعَلوت": مَلَكوت، جَبَروت[5].

4) ذكر المصادر لأفعال أهملتها كتب اللغة أو العكس، أو ذكر الفعل الثلاثي وعدم ذكر بابه، فيُقاس على ما يشبهه.

5) تعريب الدخيل: بجعله على نَمَط الكلمات العربية.

أصول النحو العربي السادس، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقل ولا تشرق

([1]) من اسرار اللغة: إبراهيم أنيس: 114.

([2]) الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، منشورات عالم الكتب، القاهرة، 2004م: 145.

([3]) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب: محمد ولد أباه المختار، ط1، دار التقريب بين المذاهب الاسلامية، بيروت، 2001م: 32.

([4]) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس: 8.

([5]) عوامل تنمية اللغة: توفيق شاهين، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، 1993م : 72.

6) تعميم المعنى بعد أن كان خاصّاً، أو تخصيصه بعد أن كان عامّاً.

7) جعل اسم الآلة قياسياً[1].

ب) المجمع العلمي العراقي، رأي الدكتور مصطفى جواد:

1) النسبة إلى الجمع قياسية.

2) إذا وقع الفعل على المفعول بتسلّط أو عُلوّ جاز تعديته بنفسه و بـ "على": عَلاه، علا عليه. قبضَه، قَبَض عليه / عَضّه، عَضّ عليه.

3) أفعال الاشتراك الدالة على الاختلاط يجوز القول فيها: اجتمع الرجلان، اجتمع معه، اجتمع به. اتّحد الشيآن، اتّحدَ معه، اتّحدَ به.

4) جعل وزن "افتعل" قياسياً بمعنى اتخاذ الفاعل للفعل: اغْتسلَ، اكْتالَ، ويقاس عليهما، مثل: اقتَهى من القهوة، اشتاء من الشاي.

دواعي التوسع في القياس:

هناك أسباب دفعت بعض الدرسين إلى التوسع في القياس، منها:

1) ورود نصوص كثيرة تروى عن أئمة اللغة، مثل:

2- أن ترك القياس يؤدي إلى جمود اللغة وعدم مواكبتها للحياة، لأن الحياة تتطور، فينبغي أن تكون اللغة كذلك.

3- أن ترك القياس يؤدي إلى انحسار استعمال الفصحى، وتغلّب العامية.

أصول النحو العربي السداسي، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقلوا لا تسرق

([1]) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس: 16.

4- أن ترك القياس يؤدي إلى دخول كلمات أعجمية كثيرة في اللغة، مما له تأثير خطير على اللغة ومستقبلها.

5) استقراء أوزان العربية، وتبيان درجات استعمالها ، قياساً أو سماعاً، وكثرةً أو قلةً.

6) الاعتماد على الأوزان الواردة في القرآن الكريم أو الحديث الصحيح على أنها أوزان قياسية سواء أكثر استعمالها أم قلّ.

7) القياس على الأوزان السماعية التي جاءت في لغة العرب، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

8) الاستفادة من معاني صيغ الزوائد في استحداث دلالات جديدة " استفعل".

9) الاستفادة من أوزان العربية في تعريب الكلمات.

10) تنمية دلالات الكلمات عن طريق تتبّع الاتجاهات العامة في التطور الدلالي، إما بتعميم الدلالة أو تخصيصها.

أصول النحو العربي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تشرق

المحاضرة التاسعة

العلة وأنواعها

العلة لغة: سقيّ بعد سقي، وجنيّ الثمرة مرّة بعد أخرى، والعلّة المرض، علّ واعتلّ أيْ مرِض، فهو عليل، والعلّة الحدث: يشغل صاحبه عن حاجته كأنّ العلّة صارت شغلاً ثانيا منعه شغله الأول[1].

ومن معاني العلة في اللغة ما يأتي:

العلة معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل. وعل الرجل يعل– بالكسر – فهو عليل، وأعله الله تعالى أي أصابه بعلة، فهو معل وعليل. الحدث: يشغل صاحبه عن وجهه أو حاجته توضع موضع العذر. قد ترادف العلة السبب، فيقال هذا علة لهذا أي سبب له[2].

ولعل المعنى الأول وهو (إن العلة معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل) هو مدار المعاني الأخرى والمشترك فيها.

العلة اصطلاحا:

العلة النحوية هي السبب الذي أدى إلى الحكم و أوجبه، أي هي الجواب عن كل حكم إعرابي يخضع له الاسم في حالاته الثلاث الرفع والنصب والجر، والفعل في حالتي الإعراب والبناء، وكذلك في الرد على حكم الاسم المبني. وقد عرفها الرماني بأنها " تغيير المعلول عما كان عليه "[3]. يراد بها تفسير الظاهرة اللغوية، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه. فعلل النحويون دخول التنوين الأسماء وامتناع دخوله الأفعال. أنهم يذهبون إلى أن الاسم أصل للفعل، فاللفظ (حجر) أصل للفعل

([1]) لسان العرب: ابن منظور، مادة: (ع ل ل).

([2]) نفسه: مادة (ع ل ل).

([3]) الحدود في النحو: الرمّاني، ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة، تحقيق يوسف مسكوني ومصطفى جواد، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1968م: 210.

أصول النحو العربي السداسي، الأستاذ الدكتور أحمد قرقش، أستاذ و الأشرف

(استحجر)، وبسبب ذلك كان الاسم أخف منه، لأنه أصله ولأنه أقل دلالة منه، ولهذا دخل التنوين الاسم، ولم يدخل الفعل، وللتوضيح أكثر، فالنون ساكنة تلحق الأسماء فتزيد في عدد أحرفها، ومع ذلك محتملة لخفة الاسم، أما لحقت هذه النون الفعل وهو ثقيل زادته ثقلان ولذلك لم تلحقه.

ومفهوم التعليل لدى المتقدمين من النحاة عامة يراد به جملة الأحكام النحوية المقررة وقد قُرِنَت بالأسباب الموصلة إلى تلك الأحكام.

ويعدُّ عبد الله بن إسحق الحضرمي (ت 117هـ) أول من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل. وأرجع ابن جني التعليل إلى أبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، فقد روى ما حكى الأصمعيُّ عن أبي عمرو رجلاً يمانياً يقول: "فلان لَغوب، جاءته كتابي فاحتقر" فقال له أبو عمرو: "أتقول جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة ؟"[1].

والعلة والتعليل سارا جنباً إلى جنب مع الأحكام النحوية، وقد يختلف النحاة في تعليلاتهم إلا أنهم متفقون على الحكم ومجتمعون عليه.

وكثر البحث في أمر العلّة والتعليل في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وكان القرن الرابع يمثل قمة البحث النظري في العلة وأقسامها، وأصبح خلاله استنباط العلة مظهراً من مظاهر الذكاء والفطنة، وارتبط ارتباطاً بالثقافة المنطقية.

كما شهد هذا القرن ظهور مصطلح "علة العلة ". فأبو علي الفارسي مثلاً كان يكثر من التعليل، حتى إنه نسب إليه انتزاعه ثلث العلل التي أصابها أصحابه من بعده.

وظهرت مصنفات في العلة أشهرها كتاب "الإيضاح على علل النحو" لأبي القاسم الزجاجي (ت 337هـ) وهو الكتاب الأول الذي وصلنا " فقد جمع فيه صاحب أهم ما عرف من علل نحوية في عصره، سواه ما اتّصل منها بمدرسة البصرة أو الكوفة. وكتاب "علل النحو" لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الورّاق (ت 381هـ) وغيرهم. ولعلّ كتاب "الإيضاح في علل النحو" لأبي القاسم

([1]) الخصائص: ابن جني: 249/1.

أصول النحو العربي السداسي، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، أستاذ ولاية تيارت

الزجاجي.

وللعلّة ـ كما للمعلَّل ـ أنواع:

1) العلة التعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب.

2) العلة القياسية: وهي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء، وتسمى أيضا بعلة العلة، وهي ما يطلق عليها بالعلة الحِكْمية، وكأنها علة تظهر حكمة العرب، عن طريق كشف صحة أغراضهم[1].

3) العلة الجدلية النظرية: وهي الأجوبة الثالثة في أحكام البناء والإعراب، وتسمى أيضا بعلة علة العلة.

وهي عند تقسيم ابن السراج: عِلَّة، وعِلَّةِ العِلَّة، قال في مقدمة كتابه: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضَرْبٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يُسَمَّى عِلَّةَ العِلَّةِ، مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا، ولم إذا تحرَّكت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قُلبتا ألفًا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب؛ وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات[2].

وهي عند الزجاجي ثلاثة أضرب؛ إذ قال: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: عِلَل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية؛ فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقِسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قامَ زيدٌ فهو قائمٌ... عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب، فمن هذا النوع من العِلَل قولنا: إن زيدًا قائم، إن قيل: بمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا: بـ"إنَّ"؛ لأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا كذلك علمناه ونعلمه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب، فأما العلة القياسية:

([1]) المعجم المفصل في النحو العربي: عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، ط(1)، 1413هـ/ 1992م: 683/2 .

([2]) الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تح الحسين الفتلي، ؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت: 35/1.

فأن يقال لمن قال: نصبت زيدًا بـ"إنَّ" في قوله: "إن زيدًا قائم": ولمَ وجب أن تنصب "إنَّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب لها شبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال إلى ما تقدمه مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك". وأما العلة الجدلية النظرية: فكلُّ ما يعتل به في باب "إنَّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أيِّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟" [1].

وهي عند ابن جني ضربان: الأول واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا خاص بعِلَل المتكلمين؛ كقلب الألف واوًا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها، نحو: ضُوَيْرِب وقَرَاطِيس، ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن. والثاني: ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له؛ كتصحيح واو بعد الكسرة، وذلك بأن تقول في نحو تصغير "عُصْفُور" وتكسيره: عُصَيْفُور، وعَصَافُور، ولكن يكره[2].

والمعلَّل أيضاً له نوعان، أمّا الأول فهو ما كان معلّلاً بعلّةٍ واحدةٍ، وهي ما يسمّى بالعلّة البسيطة، وهي التي يَقع التعليل بها من وجه واحد، كأن يعلّل بالخفّة، والاستثقال، والجوار، والمشابهة، ... وأما الثاني فما كانت علته مركبة من عدة أوصاف، وصفين فصاعداً. مثال ذلك تعليل قلب واو "ميزان " ياء بوقوعها ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليست مجرد سكون الواو، ولا مجرد وقوعها بعد كسرة، بل العلّة مجموع الأمرين معاً.

واقتصر رأي بعض النحويين منهم ابن جني على أنّ هناك نوعين من العلل: العلة الموجزة والعلة الموجبة، وهي عنده التي تلزم الحكم، ولا خيار لك في أن تأخذ بهذا، أو بغيره، فالفاعل على سبيل

([1]) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تح مازن المبارك، دار النفائس: 64 - 65.

([2]) ينظر الخصائص: ابن جني: 89/1.

أصول النحو السداسي السادس، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد فريش، استنساخ ولا تشرق

المثال مرفوع، وليس لك فيه النصبَ، وأما العلة المجوِّزةُ فهي تجوِّز أحد الوجهين، كأن تحتمل الرفع، أو النصب، كما أوضحه قوله: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلةَ، ورفعِ المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجَرِّ المضاف إليه، وغير ذلك.فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مَقَادُ كلام العرب. وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّزُ، ولا يُوجِبُ.من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز، لا علة الوجوب، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها، وأن كل مُمَالٍ لعلةٍ من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه.فهذه إذاً علةُ الجواز، لا علة الوجوب.ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو "أُقِّتَت" همزة فتقول:علة ذلك أن "الواو" انضمت ضماً لازماً. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير مبدلة فتقول: "وُقِّتَتْ".فهذه علة الجواز، إذاً لا علة الوجوب. وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فإنه معنى صحيح، وذلك أن الجواز معنتعقله النفس، كما أن الوجوب كذلك، فكما أن هنا علة للوجوب، فكذلك هنا علة للجواز. هذا ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى فتكون حينئذ مخيراً في جعلك تلك النكرة – إن شئت – حالاً و– إن شئت – بدلاً، فتقول على هذا: "مررت بزيد رجل صالح"، على البدل، وإن شئت قلت: "مررت بزيد رجلاً صالحاً"، على الحال.أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين، لاعلة لوجوبه.وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان، والثلاثة، وأكثر من ذلك على هذا الحد فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه، لا علة لوجوبه، فلا تستنكر هذا الموضع"[1].

([1]) الخصائص: ابن جني: 164/1.

أصول النحو العربي السادس المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش استفد ولا تسرق

المحاضرة العاشرة

التعليل النحوي

التعليل في النحو هو تفسير اقتراني لركنين: العلة والمعلول، فالعلّة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحويًا، ويطلق بعض النحاة سببًا، والمعلول مدلول عليه بالعلة المفَسّرة [1].

خرج النحويون في دراساتهم عن العلل بمجموعة كبيرة من المرتكزات التي يرتكزون عليها في تعليلاتهم، وتقتضي هذه العلل منهجا دقيقا لتوضيح طبيعة التعليل النحوي، كما يتطلب تحقيق الهدف منه، وضمان سلامة منهجه، وتأكيد صحة نتائجه، ثلاثة موجبات: أولها موجب التعليل: يقصد به مصدر التعليل، وهو الأساس الذي يُبنى عليه التعليل. ثانيها: موجب العلّة: وهو الذي يحقق للتعليل شكلَه. وثالثها: اختصاص العلّة: وهو الذي ينشأ من موجبها، ويعود إليه أمر تخصيص التعليل بأمر ما، فالبحث عن موجب التعليل يكون في المرحلة الأولى، ثم تحديد موجب العلّة التي تمّ تحصيلها، ليستنتج منها موجب اختصاص العلّة. هذه الأركان الثلاثة هي على التسلسل الشروط الأولى لسلامة التعليل النحوي. فإذا تحققت جميع الشروط قيل عنها علّة مطردة مؤدية إلى كلام العرب؛ بعبارة أخرى: إذا لم يتحقق الشرط الأول لم يكن هناك تعليل في المسألة، نفرض أنَّ الشرط الأول قد تحقق، ولم يتحقق الشرط الثاني؛ أي: إذا لم يكن هناك موجب للعلّة المفترضة فلا نبحث بعد ذلك عن شرط الاختصاص، ونقف عند هذا الحد، لتصبح العلّة عندئذٍ علّة غير مطردة؛ أي: لا يمكن أنْ تجري على الباب النحوي أو الصرفي كله وفي كلِّ حال.

وللتوضيح أكثر فلا بد من سَوْق كل شرط على انفصال:

1) موجب التعليل:

إذا كان موجب التعليل يعني خروج الأشياء عن أَصلِها وحقيقتها ومعناها في أصل الوضع، فمن

[1] ينظر نظرية التعليل النحوي: حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، 2000م: 29..

أصول النحو السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش أستاذ ولا تشرق

الضروري أنْ تقودنا هذه الحقيقة إلى حقيقة أخرى ترتبط بها وتتأسس عليها، وهي ثنائية الأصل والفرع. فالنحويون يجعلون الأصل فرعاً والفرع أصلاً لأسباب متعددة، أهمها: أنهم لما نظروا إلى الحال التي يكون عليها كلُّ واحد منهما، وجاز لعلّة ما أنْ يوضع أحدهما مكان الآخر؛ لأنَّ مقتضى الكلام يتطلّب ذلك، حَكَموا على ذلك من طريق الاقتضاء، وقالوا: خَرَج عن أصله إلى الفرع لعلّة كذا. والظاهرُ أنَّ مصطلح الاقتضاء عندهم كان يُفسّر من طريق صحة الكلام لفظاً ومعنى؛ أي: هو الذي اقتضى هذا الأمر[1]. وانتهوا إلى أنهم إذا عكسوا العبارة دخل كلامُهم فيه من باب الاتساع، فعرّفوا المصطلح الجديد بقولهم هو ضربٌ من الحذف[2]. وانتهوا إلى أنه من الواجب ألا يكون العكسُ في كلِّ حالٍ وموضعٍ إلا إذا توافرت المقوماتُ الضرورية لأنْ يُجعلَ أحدُهما مكانَ الآخر.

2) موجب العلّة:

كما نظر النحويون إلى التعليل من زاوية السبب والمسبب، فوجدوا أنه إذا اجتمعا كانت العلّة مطّردة وصار واجباً حينئذٍ أنْ تجري على الباب كلِّه وفي كلِّ حال. وإذا لم يجتمعا كانت العلّة غيرَ مطّردة، وبالتالي يبطل القياس عليها، مثال ذلك قولهم: إنَّ علّة الرفع في الفعل المضارع وقوعُه موقع الاسم، وموجبُ هذه العلّة استحقاقُه الإعراب بالمشابهة[3]. فاطراد العلّة هنا؛ لأنَّ الفعلَ الماضي لما لم يشابه الاسمَ زال عنه موجب العلّة، ولما لم يتحققْ شرطُ موجبها لم يتحققْ فيه الرفعُ، فبقيَ على بنائِه. ومَثَله في هذا مَثَل فعل الأمر المجرد عن حرف المضارعة نحو: (افعلْ) معرب مجزوم، لأن الأصل في (افعلْ لتَفعلْ)، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء السكون. ولاحظ بعضهم أنَّ تعليل الكوفيين غير دقيق من جهة موجب العلّة؛ فوجود حرف المضارعة هو دليل الإعراب، فما دام حرفُ المضارعة ثابتاً كانت العلّة ثابتة، وما دامت العلّة ثابتةً سليمةً عن المضارعة كان حُكمها ثابتاً، ولهذا كان الفعل فلَيفرحُوا معرباً... لوجود حرف

(1) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين العلائي، تح: حسن الشاعر، دار البشير، عمان، ط(1)،1990م: 149.

(2) الأصول في النحو: ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(2)، 1996م: 255/2.

(3) ينظر المصدر السابق: 122/1 .

أصول النحو العربي السادس، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قويش، للتقدم لا للتوزيع

المضارعة، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف وإذا حذف حرف المضارعة، وهو علّة وجود الإعراب فيه، فقد زالت العلّة. فإذا زالت العلّة زال حكمها فوجب أنْ لا يكون فعل الأمر معرباً[1]

3) موجب اختصاص العلّة:

وضّح النحويون معنى الاختصاص في العلّة، ومثلوا له بالإعرابُ الذي هو اختلافُ الحركةِ؛ لأن موجب تعليلِ الإعراب يختلف عن موجب علّة إعراب الكلمة، وهو يختلف أيضاً عن موجب علّة اختصاص هذه الكلمة بحركة دون أخرى، فمعنى الاختصاص في شرط موجب العلّة هو: لزومُ حركةٍ مخصوصةٍ في حالٍ مخصوصةٍ. إنْ زالتْ تلك الحالُ زالت معها الحركةُ الموضوعة لها، وكان المعنى، عندئذٍ، هو المعنى النحوي الذي تؤدّيه الكلمةُ في موقعها الإعرابي، مثال ذلك في قولنا: قامَ زيدٌ، حيث " الرفعُ، لا يُراد به جنس الحركة، وإنَّما يُقصَد بذلك اختصاص الضمَّة، فإذا قلنا: إنَّ زيداً، مرفوعٌ، فالمعنى أنَّ فيه ضمةً تختصُّ بحالٍ دون حالٍ. فحقيقةُ الرفع ترجع إلى الاختصاص، فإذا قلنا: إنَّ الألف بمنزلة الدّال المرفوعة فهو بمنزلةِ أنْ تقول: إنَّه بمنزلةِ الدالِّ وفيه اختصاصٌ بحالٍ دون حالٍ كالفاعلية في قولِك: جاءني رجلانِ، كما أنَّ الرَّفعةَ معناها اختصاص الضمة بحالٍ دون حالٍ، فالألفُ متضمِّنٌ للاختصاصِ الذي يكون في الضمة في قولِك: جاءني رجلٌ" [2].

قد يختلف النحويون في تعليل الحكم الإعرابي الواحد، فمنهم من يعلله بعلة، ومنهم من يرى فيه علةً أخرى، ولكل منهما وجهة نظر، كما هو الحال في عامل المبتدأ الابتداء، وهذا رأي تبناه البصريون، بينما يرى الكوفيون أن المبتدأ يرفعه الخبر. وقد نجد اللفظ الواحد يأخذ حكمين مختلفين، كإعمال أهل الحجاز "ما النافية" للحال، فبنو تميم أهملوها مشبهين إياها بـ"هل" غير العاملة ويسمى ذلك بتجاذب العلتين، نحو ما هو في "ما" الحجازية، وما هو في "ما" التميمية، فأهل الحجاز كانوا

([1]) منهم ابن الأنباري (ت577 هـ)، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري:424-425.

([2]) المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تح كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982م: 189/1 .

يرفعون بها المبتدأ وينصبون الخبر، ويقرأون: "ما هذا بشرا". يوسف:31. أما أهل نجد فكانوا يقرأون "ما هذا بشرٌ"، فالتمس النحاة تعليلين، لقد ذهبوا إلى أنّ أهل الحجاز شبهوا (ما) بـ(ليس) فأعملوها عملها رفعا ونصبا لأنهم رأوها تنفي الحال مثلها، وتدخل على الجملة الاسمية، فلما أشبهتها في المعنى والاستعمال عملت عملها. أما التميميون فقد رأوها تشبه (هل) في شيئين، أولهما أنها حرف غير مختص تدخل على الأسماء وتدخل على الأفعال. والثاني أنّ وظيفتها المعنوية تشبه وظيفة (هل) فكما أنها تدخل على الكلام لتفيد معنى الاستفهام تدخل تلك لتفيد معنى النفي.

وبهذا تكون اعتلالات النحويين صنفين: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وهي الأكثر استعمالًا، وعلة لا تطرد على كلامهم، ولكنها تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم، وعلل الصنف الأول كانت في حدود أربعة وعشرين نوعًا أوردها السيوطي في مصنفه (الاقتراح)[1] وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أَولى.

ولتقريب الفهم أكثر أصبح من الضروري ذكر بعض الأمثلة لكل صنف، فمن أنواع العلة التي تطرد في كلام العرب أولاها علة السماع كرفع الفاعل ونصب المفعول.

العلة الثانية: علة تشبيه، وهو بمثابة قياس، ومن قرين السماع، ومن أمثلته رفع اسم كان تشبيهًا بالفاعل، ونصب خبر ما تشبيهًا بالمفعول[2]، وإعراب المضارع عند خلوّه من النونين تشبيهًا بالاسم، وبناءُ بعض الأسماء تشبيهًا لها بالحروف.

العلة الثالثة: علة استغناء، كحذف كل من المبتدأ والخبر فيما يجب حذفه فيه؛

([1]) الاقتراح: السيوطي: 115 .

([2]) شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (تـ 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)، 1422 هـ/ 2001م: 112/1.

أصول النحو العربي السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش الشقرونة تلمسان

استغناء عنه بما قام مقامه، وكالاستغناء عن الخبر بمرفوع الصفة في نحو: أقائم زيد، فـ(زيدٌ) فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر[1].

العلة الرابعة: علة استثقال، كتقدير الضمة في حالة الرفع، والكسرة في حالة الجر في الاسم المنقوص، كجاء القاضي، ومررت بالداعي، وكاستثقالهم الواو في نحو: يعِد؛ لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة[2].

العلة الخامسة: علة فرق، كتجرد خبر أفعال الشروع، نحو ما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول؛ للفرق بينهما، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى للفرق بينهما[3].

العلة السادسة: علة توكيد، كوصف دكَّة بواحدة في نحو قوله تعالى: "فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً". الحاقة: 14. وكإدخالهم نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة في فعل الأمر؛ لتأكيد إيقاعه[4].

العلة السابعة: علة تعويض، كتنوين نحو: جوارٍ، وهو تنوين العوض المعوض به الياء المحذوفة في الرفع والجر على مذهب سيبويه والجمهور، إما للتخلص من التقاء الساكنين بناءً على الراجح من تقديم الإعلال على المنع من الصرف؛ لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف، فإنه حال للكلمة[5].

العلة الثامنة: علة نظير، ككسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، كما ورد في قوله تعالى: "لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا". البينة: 1، حملًا على الجر، إذ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء؛ لاختصاص

([1]) ينظر الخصائص: ابن جني: 1/ 262.

([2]) ينظر شرح الملوكي في التصريف: يعيش بن علي بن يعيش الأسدي، تح فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط(1)، 1393 هـ/ 1973م: 48.

([3]) ينظر شرح المفصل: ابن يعيش: 72/1.

([4]) نفسه: 43/9.

([5]) ينظر الخصائص: ابن جني: 285/2.

أصول النحو العربي السادسة المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش أستاذ لا تشرق

كل واحد منهما بنوع من الكلمة، والعمل فيه.

العلة التاسعة: علة نقيض، كإعمال لا النافية للجنس عمل إن، فإن لا لتأكيد النفي، وإن لتأكيد الإثبات حملًا للنقيض على النقيض، وكحمل رب التي للتقليل

في جر ما بعدها على كم الخبرية التي للتكثير.

العلة العاشرة: علة حمل على المعنى[1]، كتذكير فعل الموعظة، وهي مؤنثة في قوله تعالى: "فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ". البقرة: 275، حملًا لها على المعنى.

العلة الحادية عشرة: علة مشاكلة، أي: لفظية وذلك ما يسمى بالازدواج والتناسب، ومعناها أن يُذكر الشيء بلفظ غيره[2]؛ لوقوعه في صحبته كتنوين غير المنصرف لمشاكلته لما بعده في اللفظ، كتنوين سلاسل مع كونه على صيغة منتهى الجموع في نحو قوله تعالى: "سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا". الإنسان: 4، لمشاكلته لما بعده.

العلة الثانية عشرة: علة معادلة، أي: مقابلة وموازنة، نحو ذلك: جَرِّهم ما لا ينصرف بالفتح حملًا على النصب، ثم عادلوا بينهما أي: بين النصب والجر، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم، فجعلوا علامتي النصب والجر في هذا الجمع الكسرة، ومن ذلك تنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم، فإنه في موازنة ومقابلة النون في جمع المذكر السالم بمعنى: أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة لتمام الاسم، كما أن النون في الجمع المذكر السالم قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك.

العلة الثالثة عشرة: علة قرب ومجاورة، نحو: جَرِّهم نعت المرفوع لمجاورته لمجرور، من باب منح الشيء حكم الشيء إذا جاوره[3]، كقولهم: هذا جحر ضب خرب، فالنعت وهو لفظ خرب حقه الرفع؛

([1]) ينظر السابق: 411/2.

([2]) ينظر شرح المفصل: ابن يعيش: 64/9.

([3]) نفسه: 74/1.

أصول النحو، الدراسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استفد ولا تشرف

لأنه صفة لمرفوع وهو جحر، الواقع خبرًا للمبتدأ، لكنه جُرَّ لمجاورته المضاف إليه المجرور، وهو لفظ ضب.

العلة الرابعة عشرة: علة وجوب، كتعليلهم رفع الفاعل[1] ونحوه، وتحليلهم انقلاب كل من الواو والياء ألفًا عند تحرك أيٍّ منهما، وانفتاح ما قبله.

العلة الخامسة عشرة: علة جواز، كإلحاق علامة التأنيث للفعل إذا كان المسند إليه اسمًا ظاهرًا مجازي التأنيث، تقول: طلعت الشمس، وطلع الشمس[2].

العلة السادسة عشرة: علة تغليب، وذلك أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما أو اختلاط، فيطلق اسمه على الآخر[3]، ويثنى بهذا الاعتبار قصدًا إليه وإلى الآخر جميعًا، كالأبوين في الأب والأم، كقوله تعالى: "لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ". النساء: 11، وكالعمرين في أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-.

العلة السابعة عشرة: علة اختصار[4]، كالترخيم، وهو حذف آخر المنادى، وكحذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون غير الموقوف عليه، ولا المتصل بضمير نصب، ولا الذي بعده ساكن، كقوله تعالى: "وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ". النحل: 120.

والعلة الثامنة عشرة: علة تخفيف[5]، فقولهم: يرى وترى وأرى، أصله يرأى، وترأى، وأرأى، فحذفت الهمزة التي هي عين الفعل للتخفيف القياسي بأن ألقيت حركتها على الراء قبلها، ثم

([1]) ينظر التعريفات: 104.

([2]) ينظر شرح المفصل: ابن يعيش: 55/9.

([3]) ينظر الاشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، دار الكتب العلمية، ط(1)، 1411هـ/1990م: 288/1.

([4]) نفسه: 1/ 166.

([5]) نفسه: 1/ 339.

أصول النحو العربي السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قويش، النقد ولا تسرق

حُذفت، فصار الفعل يرى وترى وأرى على وزن (يفَل وتفل وأفل)، ولزم هذا التخفيف والحذف لكثرة الاستعمال.

العلة التاسعة عشرة: علة أصل[1]، كاستحوذ في قوله تعالى: "اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ". المجادلة: 19 بتصحيح الواو من غير إعلال رجوعًا إلى الأصل، ومثل يُؤكرم مضارع أكرم من غير حذف الهمزة بمقتضى القياس، رجوعًا إلى الأصل.

العلة العشرون: كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

العلة الحادية والعشرون: علة دلالة حال، كقول المستهل –أي: الذي يرى الهلال: الهلالُ، بالرفع أي: هذا الهلال، فحذف المبتدأ، أو قوله: الهلالَ، بالنصب أي: انظر الهلال، فحذف الفعل[2].

العلة الثانية والعشرون: علة إشعار[3]، أي: علة إعلام، كقولهم في جمع موسى: موسَون، بفتح ما قبل الواو وهو السين، وكذلك كل مقصور يُجمع هذا الجمع، وإنما يفتح ما قبل الواو إشعارًا بأن المحذوف ألف حذف لالتقاء الساكنين، فإن الأصل مُوسَيُون، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ثم حذفت لملاقاتها ساكنة مع علامة الجمع.

العلة الثالثة والعشرون: علة تضاد، نحو قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها كأفعال القلوب: متى تقدمت على مفعوليها، وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ أصلًا؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد، فإن الإلغاء يقتضي الإهمال وعدم الاعتداد بالشيء الملغى، والتأكيد بخلافه، فعلة عدم إلغائها التضاد.

أصول النحو، السداسي الثالث، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، اسقط ولا تسرق

([1]) شرح المفصل: ابن يعيش: 67/1.

([2]) نفسه: 28/2.

([3]) نفسه: 6/7.

العلة الرابعة والعشرون :علة تحليل[1]، ومن أمثلتها الاستدلال على اسمية كيف بنفي حرفيتها، بأنها إذا ضمت إلى اسم تركب منهما كلام، نحو: كيف حالك، والحرف مع الاسم لا يركب منهما كلام؛ إذ القاعدة أن الحرف لا يكون بضميمته

لمثله، أو للفعل كلامًا، وقد تركب من كيف إذا ضُمَّت للاسم كلام، ولا يعترض بنحو قولهم: يا زيد، فقد صرحوا بأنهم جملة وكلام، لما تقرر من أن يا قائمة مقام أدعو أو أنادي.

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

(1) نفسه: 127/7.

المحاضرة الحادية عشرة

مسالك العلة

الإجماع:

إن الإجماع في الأصل مسلك من مسالك العلة عند علماء أصول الفقه، وعنهم أخذه النحاة. إذا أجمع أهل العلم بالعربية على علة لحكم من الأحكام، كان هذا الإجماع واجب العمل به، نحو إجماعهم على أن علة تقدير جميع الحركات في آخر الاسم المقصور التعذُّر لأن الألف التي في آخر المقصور مع بقائها على لينها لا تقبل الحركات أصلًا، وإجماعهم على أن علة تقدير الضمة في حالة الرفع، والكسرة في حالة الجر في الاسم المنقوص الاستثقال. فاسم المقصور ينتهي بألف لازمة قبلها فتحة لا تظهر عليه أيُّ حركة من حركات الإعراب الثلاثة، بل تُقدر جميعها على الألف، والاسم المنقوص الذي ينتهي بياء قبلها كسرة تظهر عليه الفتحة وحدها في حالة النصب؛ لخفتها، وتُقدَّر على آخره الضمة والكسرة؛ إذ إن الفتحة والكسرة فيهما ثقل، وهما في حرف اللين أثقل فلما أجمع العلماء على أن تقدير الحركات في المقصور والمنقوص لعلتي التعذر والثقل؛ كان إجماعهم مسلكًا من مسالك العلة يجب قبوله، ويلزم العمل به.

النص:

والمراد به أن ينصَّ العربي الفصيح على علة حكم من الأحكام، بحيث يكون كلامه صريحًا لا إشارة فيه، ولا تلميح، وهو مأخوذ من قولك: نصصت الشيء إذا رفعته وأظهرته.

إن العلة التي يصرح بها العربي فيما نطق به يجب قبولها، ولا يجوز ردُّها؛ لأنه أعلم بمراده من كلامه، ومن أمثلة علة النص: قال أبو عمرو بن العلاء: "سمعت رجلًا من اليمن يقول: فلان لَعُوب أي: أحمق جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة"، فقد نطق العربي بعبارة يوهم ظاهرها مخالفة الصواب، والوقوع في الخطأ؛ إذ إنه عامل الكتاب – وهو لفظ مذكر– معاملة المؤنث، فأنث له الفعل جاءته، وأعاد الضمير إليه مؤنثًا احتقرها.

أصول النحو، السداسي الأول، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقل ولا تشرق

وقد أنكر أبو عمرو بن العلاء صنيع الأعرابي، وسأله: "أتقول: جاءته كتابي؟ " وهو سؤال يُفهم منه الإنكار على الأعرابي تأنيث المذكر، فقال الأعرابي مجيبًا عما ارتكبه من التأنيث بأنه يطلق على الكتاب صحيفة فيؤنث باعتبارها؛ لأنهما بمعنًى واحد[1]. وفي مثال آخر نقل عن المبرد أنه قال: "سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ "ولا الليل سابق النهارَ". يس: 40، فقلت له: ما تريد؟ أي: ما تريد بحذف التنوين ونصب المضاف إليه، فإنه غير معروف في مشهور الكلام، قال: سابقٌ النهار يعني: بالتنوين الموجب للنصب، فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن"، فقد قرأ القارئ بما يخالف المعهود في لسان العرب[2]؛ لأن المعروف في هذه الآية أمران: الأول: أن ينوَّن اسم الفاعل وينصب معموله، كما يقال مثلًا: هذا ضاربٌ زيدًا، والثاني: أن يُحذف التنوين من اسم الفاعل ويجر معموله بالإضافة، فيقال مثلًا: هذا ضارب زيد، ولم يقرأ القارئ بأحد هذين الأمرين، بل حذف التنوين من سابق، ونصب النهار، فقال: "ولا الليل سابق النهار". ولما كان ما صنعه القارئ مخالفًا لمعهود الكلام العربي الفصيح أنكره عليه المبرد، فسأله مستنكرًا: "ما تريد بحذف التنوين والنصب؟ فقال: أردت سابقٌ النهار"، أي: بتنوين اسم الفاعل الموجب نصب معموله، وقد عدل القارئ عن ذلك؛ فرارًا من الثقل إلى الخفة، لأنه رأى أن التنوين أثقل على اللسان، وأشق على النفس، فعدل عنه مع نيته وتقديره، ولذلك أبقى النهار منصوبًا.

الإيماء:

الإيماء في اللغة مصدر الفعل الرباعي أومأ بمعنى: أشار إشارة خفية، وقيل: إن أصله الإشارة بالشفة والحاجب. ومن سنن العرب أن تُشير إلى المعنى إشارة، وتومئ إيماء دون التصريح، أي الدلالة على العلة من طريق الإشارة إليها [3]، دون أن يكون في الكلام دلالة على المراد لا بالمنطوق ولا

([1]) ينظر نزهة الالباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (تـ 577هـ)، تح إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط(3)، 1405 هـ/ 1985 م: 35.

([2]) ينظر الخصائص: ابن جني 352/1.

([3]) ينظر لسان العرب: ابن منظور، مادة: (و م أ).

أصول النحو السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش استقراء لا تشرق

بالمفهوم، ولا بالتعريض، ولا بالكناية. وهذا المسلك فهو مقابلًا لمسلك النص؛ إذ يكون في النص تصريح بالعلة؛ بحيث يعرفها من يسمع نص الأعرابي، وليس كذلك في الإيماء؛ إذ لا يفطن إليه إلا لبيب.

ومن هذا الاستدلال يروي أن قومًا من العرب أتوا النبي – صلى الله عليه وسلم– فقال: "من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيان. فقال: بل أنتم بنو رشدان". فكان الاسم مشتقًّا من الغي والغواية بفتح الغين فيهما، وهو الانهماك في الجهل، والإمعان في الضلال، ولم ينطق رسول الله – صلى الله عليه وسلم– بهذا الاشتقاق، بل غير الاسم إلى رشدان من الرشد، وهو ضد الغي؛ فكان تغييره دليلًا على أن الألف والنون في غيان زائدتان، وليس في اللفظ تصريح، ولا كناية، ولا تعريض يدل على زيادتهما، بل إيماء وإشارة إلى زيادتهما. وتُفهم هذه الإشارة من اشتقاقه إيَّاه من الغي[1].

ويحكى أن الفرزدق حضر مجلس عبد الله بن أبي إسحاق، وكان عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، وفرَّع النحو وقاسه، سُئل عنه يونس فقال: "هو والنحو سواء" فقال ابن أبي إسحاق للفرزدق: "كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا *** فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فقال الفرزدق: كذا أُنشد أي: كما أنشدته أنت كذلك أنشده أنا، أي: برفع فعولان، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فعولين يعني: بالنصب على أن الكلمة خبر كانتا؛ لأنها مثنى فعول كصبور، والمثنى يُنصب بالياء، فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت، أو قال: لو شئت أن أسبِّح لسبَّحت أي: يجوز أن أسبح وهو مضارع سبح، كمنع، والمعنى عليه. لو أردت أن أخوض فيما لا يعني، وأسبح في لجة الحدس والتخمين والجهل بلا معرفة؛ لفعلت. ويجوز ضم الهمزة وشد الموحدة من التسبيح، والمعنى عليه أي: لسبحت الله تعجبًا من جهلك، فإن التسبيح يُذكر في مقامات التعجب كثيرًا. قال الفرزدق ذلك ونهض، فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد"، أي: ما قصده

(1) الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ/2006م: 321.

أصول النحو العربي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، الشقلو لا تشرق

من التخطئة، والتعجب من الجهل.

قال ابن جني: "أي: لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر، وقال: كان هنا تامَّة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا، أو اخرجا إلى الوجود فخرجتا" انتهى. فقد أنشد الفرزدق البيت برفع فعولان على الاستئناف وإضمار المبتدأ، والتقدير: هما فعولان بالألباب ما تفعل الخمر، والمعنى على هذا الإنشاد: أن كان في البيت تامة لا تحتاج إلى الخبر، فكأنه قال: احدثا فحدثتا، ثم استأنف قائلًا: هما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر، فدل الفرزدق بالإيماء على أن كان تامة، وليس في لفظه ما يدل على تمامها، لا بالمنطوق، ولا بالمفهوم، ولا بالتعريض، ولا بالكناية، ولو أنه أنشد البيت بالنصب لقال:

وعينان قال الله كونا فكانتا *** فعولين بالألباب ما تفعل الخمر

وكان المراد أنه يُخبر بأن الله خلقهما، وأمرهما أن تفعلا ذلك، وقد تعجَّب الفرزدق من قول ابن أبي إسحاق: "ما كان عليك لو قلت: فعولين"، وقام منصرفًا؛ إظهارًا للإعراض عنه، لأنه لم يرد بإنشاد البيت أن تكون كان ناقصة، بل أراد تمامها، فأومأ إلى ذلك برفع فعولان، وقيل: على رواية فعولان بالرفع يجوز إعرابان؛ أحدهما: ما تقدم من جعل فعولان خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره :هما فعولان، والآخر: إعراب فعولان نعتًا لعينان، والمعنى: وعينان فعولان بالألباب ما تفعل الخمر، قال الله: كونا فكانتا. وكان في كلا الوجهين تامة غير محتاجة إلى الخبر. وعلى رواية فعولين بالنصب يجوز إعرابان أيضًا، وهما: أن يكون النصب على الخبرية لكان الناقصة، أو أن يكون على القطع أي: على المفعولية لفعل محذوف تقديره: أعني، أو أمدح، أو نحو ذلك، وتكون كان تامة[1].

(1) السابق: 324.

السبر والتقسيم:

السبر لغة روز الأمر وتعرّف قدره،، يقال: خبرت ما عند فلان وسبرته، ويقال للحديدة التي يعرف بها قدر الجراحة، (مسبار) [1]. والسبر التجربة، سبر الشيء سبرا : حرزه وخبره، والسبر استخراج كنه الأمر، ومسبرته: نهايته[2].

أما التقسيم، فهو مصدر للفعل (قسّم)، وجذره الثلاثي (قَسَمَ) بمعنى جزّأ الشيء، وقَسَم الشيء يقسِمه قسْما فانقسم، والتقسيم التفريق[3].

أما اصطلاحا: ذكر الوجوه المحتملة ثم سبرها، أي اختيار ما يصلح للعلِّية منها ونفي ما عداها[4].

ومصطلح السبر هو في الأصل مصطلح فقهين ولم يستخدمه النحاة إلا في القرن الثالث الهجري وخاصة عند النحاة الذين تشبعوا بالفقه في تلك الفترة كابن الأنباري [5].

وحدّه عَرْضُ أن تعرض الأمور التي يتعلق بها الحكم النحوي، ثم تبيّن وجه بطلانها جميعا، أو تجعل واحدا منها هو الصحيح [6].

والسبر والتقسيم النحوي هو عند ابن الأنباري ضربان:

أصول النحو العربي السداسي الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقلال لا تسرق

([1]) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، هـ/1979م، مادة: (س ب ر). 1399

([2]) لسان العرب: ابن منظور، مادة: (س ب ر).

([3])السابق: مادة: (ق س م).

([4]) علل النحو: ابن الوراق: تح: محمود نصّار، دار الكتب العلمية، لبنان، ط(1)، 2002م: 158.

([5]) نظرية التعليل في النحو: الملخ حسن: دار الشروق، عمان، ط(1)، 2000م: 142.

([6]) المعتزلة: زهدي حسن جار الله،القاهرة،1366هـ/1947م:64.

1) أن يذكر المستدل الأقسام التي يجوز أن يتعلق بها الحكم فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله. كقول المستدل: لو جاز دخل اللام في خبر لكن لم يخلُ: إما أن تكون لام التوكيد، أو لام القسم، فبطل أن تكون لام التوكيد، لأن لام التوكيد إنما حسنت مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى، فكلاهما للتوكيد، وأما (لكن) فمخالفة لهافي المعنى. بطل أن تكون لام القسم لأنّ لام القسم إنما حسنت مع (إنّ) لأنها تقع في جواب القسم، كما أنّ اللام تقع في جواب القسم، وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك. وإذا بطل أن تكو لام التوكيد أو لام القسم بطل جواز دخولها في خبر (لكن) [1].

2) أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق بها الحكم فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصبح قوله، قول المستدل: في نصب المستثنى: لا يخلو نصب المستثنى في الجواب، نحو: قام القوم غلا زيدا، إما:

- أن يكون الفعل المتقدم بتقوية إلا.

- أو بـ (إلا) لأنها بمعنى أستثني.

- أو بـ (إلا) لأنها مركبة من (إن) المخففة و (لا).

- أو لأن التقدير فيه (إلا أنّ زيدا لم يقم).

الثاني بطل بنحو: (قام القوم غير زيد)، فإنّ نصب (غيرَ) لو كان بـ (إلا) لصار التقدير (إلا غير زيد)، وهو معنى فاسد.

والثالث بطل بأنّ (إن) المخففة لا تعمل، وبأنّ الحرف إذا ركّب مع حرف آخر خرج كلّ منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر.

وبطل الرابع لأنّ (أنّ) لا تعمل مقدّرة.

([1]) أصول التفكير النحوي: أبو المكارم علي، الجامعة الليبية، ليبيا، 1973م: 221.

أصول النحو السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش استفد ولا تسرق

وإذا بطلت الوجوه الثلاثة ثبت الأول وهو أنّ النصب بالفعل بتقوية (إلا) [1].

مراعاة الشبه:

ومما يصحح الظاهرة اللغوية أو الحكم النحوي أن يكون له في اللغة شبه ونظير، إلا أنّ النحويين لم يكثروا في استعمال هذا الاصل، وكان في الحالات التي لم يكن السماع صحيحا، ولم يعضده القياس فلا بد حينئذ من التماس النظير ليصح الحكم. وعل هذا الأساس رفضوا أن تكون تاء القسم في (تالله) بدلا من الباء، قياسا على إبدالها من الواو، لأنّ إبدال التاء من الواو قد ثبت، ولم يثبت إبدالها من الباء ، فكان الحمل على ما له نظير أولى[2].

الطرد:

دارت المعاني اللغوية في مجلها لكلمة طرد حول التتابع والاستقامة، وهذا ما ورد في اللسان: اطرد الشيء تبع بعضه بعضاً وجرى واطرد الأمر استقام واطرد الكلام إذا تتابع[3]. وقال ابن دريد (ت 321 هـ): "وكلّ شيء أتبع بعضه بعضاً فقد اطرد، ومنه اطرد الكلام إذا اتسق لي على ما أريده... والمطْرَد: الرمح الصغير تطرد به الوحش"[4]

هذا ما دعا ابن جني (ت 392 هـ) إلى استنباط أصل مواضع (ط ر د) في كلام العرب على أنه التتابع والاستمرار فقال: "أصل موضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار، من ذلك طردت الطريدة، إذا اتبعتها واستمرت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً، إلا ترى أن هناك كراً وفراً فكل يطرد صاحبه ومنه المطرد: رمح قصير يطرد به الوحش، واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح"[5]، ومن

([1]) علل النحو: الوراق: 158-159.

([2]) الممتع في التصريف: ابن عصفور، تح: فخر الدين قباوة، حلب، المطبعة العربية، 1390هـ/1970م: 385.

([3]) ينظر لسان العرب: ابن منظور، مادة: (ط ر د).

([4]) جمهرة اللغة: ابن دريد، تح: رمزي منير البعلبكي: مادة: (ط ر د).

([5]) الخصائص: ابن جني: 97/1.

أصول النحو العربي السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قويس استقراء لا تسرق

هذا المعنى جاء الطرد، لذلك سمي ما يجرى خلفه بالطريدة، ومنه صيد الطرد لأنه ينال بعد التتبع والاستمرار.

والطرد في الاصطلاح هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة. ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطّرد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف، لا الإعراب في كل اسم غير منصرف، فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف، ولا أنّ إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف، بل أنّ (ليس) إنما بنيت لأن الأصل في الأفعال البناء، وأنّ ما لا ينصرف إنما أعرب، لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها، علم أنّ مجرد الطرد لا يكتفي به، فلا بد من إخالة أو شبه[1].

أصول الدرس الدرس السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

(1) لمع الأدلة: الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، دمشق، 1388هـ: 110.

المحاضرتان الثانية عشرة والثالثة عشرة

استصحاب الحال

استصحاب الحال هو الأصل الخامس من أصول النحو، وهو أضعف الأدلة[1]. فلا يجوز التمسّك به إلاّ إذا انعدم الدّليل من القرآن، أو السنّة، أو كلام العرب، أو الإجماع، أو القياس الصّحيح؛ فإذا تعارض مع دليلٍ من السّماعِ أو القياس فلا عبرة به[2].

وهو في الأصل مصطلح فقهي، فهو من الناحية اللغوية مصدر الفعل استصحب، فـ"الصّاد والحاء والباء: أصل واحد يدلّ على مقارنة شيء ومقاربته، وكلّ شيء لاءم شيئا فقد استصحبه "[3]. و"استصحبه: دعاه إلى الصّحبة ولازمه"[4]. والاستصحاب استفعال من الصحبة، يقال: استصحبت الكتاب، أي: حملته بصحبتي. وله عند الأصوليين تعريفات مختلفة، منها: بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره، أو استدامة ما كان ثابتا و نفي ما كان منفيا، أو الحكم على الشيء بما كان ثابتا له أو منفيا عنه لعدم قيام الدليل على تغييره.

أما اصطلاحا: فهو: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنيًّا لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه، فكان باقياً على الأصل في البناء.

أصول النحو السادس المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تشرق

(1) ينظر أصول النحو عند ابن مالك: خالد سعد شعبان، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، 2011م: 286.

(2) ينظر لُمع الأدلّة :ابن الأنباريّ: 142.

(3) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، مادة: (ص ح ب).

(4) يُنظر القاموس المحيط للفيروز أبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(1)، سنة1398هـ- 1978م: مادة (ص ح ب).

وكان أبو البركات الأنباري من نقل هذا المصطلح من أصول الفقه إلى أصول النحو وجعل الاستصحاب أحد أصول النحو الغالبة. وعرّفه بأنه إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[1].

وعرّفه أبو الحسن الجرجاني بقوله: هو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول[2].

وهو عند ابن جني يعني خروج الكلام على الإحاطة بمحصول الحال، ومثل لذلك بـ(أو)، بقوله: "من ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت فهي عندنا على ذلك"[3].

ومن أمثلة الاستصحاب، قولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا، لأن الأصل في الفعل البناء وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء.

ومن أمثلة الاستصحاب:

1) في مسألة الأصل في الأسماء وهو الإعراب. فمن ذهب إلى بناء كلمة فهو ملزم باستحضار الدّليل، فإذا قام الدّليل وجب ترك الاستصحاب حينئذ. فالأسماء المقصورة، نحو: عصا، ورحى، مُعربة بالحركات المقدّرة، ولا يقتضي ذلك استحضار الدّليل؛ لأنّه الأصل في ذلك، وتقدير الحركات مع الاستمساك بالأصل أولى من الخروج عن الأصل.

2) في مسألة حال الأفعال وهو: البناء حتّى يكون هناك دليل على الإعراب. فمذهب البصريّين أنّ فعلَ الأمر مبنيّ؛ لأنّ البناء هو الأصل في الأفعال، خلافا للكوفيّين الّذين قالوا بإعرابه إعرابَ الفعل المضارع.

([1]) لمع الأدلة: الأنباري، تح: سعيد الأفغاني: 141.

([2]) ينظر أصول النحو عند ابن مالك: 285.

([3]) الخصائص: ابن جني: 228.

أصول النحو، السداسي الثالث، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقة ولا تشرق

3) في مسألة حال الكلمات وهو إفرادها لا تركيبها.

فالأصل في (لَنْ) هو إفرادها، ومن ادّعى تركيبها من (لا) و (أن) ملزم بالدليل على ذلك.

فالبصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: أجمعنا على أنّ الأصل في(إنْ) أن تكون شرطاً، والأصل في(إذْ) أن تكون ظرفاً، والأصل في كلّ حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمَن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومَن عَدل عن الأصل بقي مطلوبا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه.

والأصل في (إذاً) هو الإفراد، ومن الاعتقاد بتركيبها من (إذا) و(أن) يقتضي الدّليل أيضا.

4) في مسألة الحدث في الأفعال.

يرى ابن مالك أنّه من قال: "كان وأخواتها لا تدلّ على الحدث فهو مردود بأنّ الأصل في كلّ فعل الدّلالة على الحدث "[1]. وهو يردّ في ذلك على من ذهب إلى أنّ كان إنّما تدلّ على الزّمان فحسب، ولا تدلّ على الحدث.

5) في مسألة مواطن الإجماع:

فقد أجمعوا على أنّ الاسم بعد (لولا) الامتناعيّة مرفوع على الابتداء، و اختلفوا في الضّمير الواقع بعدها، نحو: لولاك، فقال الكوفيّون: هو في محلّ رفع كذلك، لأنّه حلّ محلّ الاسم الظّاهر المرفوع. أي أنهم أجمعوا على أنّ الظّاهر الّذي قام هذا الضّمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في الضّمير بالقياس عليه والاستصحاب. وغيرهم أبوا ذلك، فقالوا بجرّه، وعدُّوا (لولا) حرف جرّ.

6) في مسألة الكلمة:

الكلمات في العربية هي إما كلمات اشتقاقية، أو كلمات تركيبة.

([1]) التّسهيل: ابن مالك النحوي، تح: محمد كامل بركات، القاهرة، 1388هـ/1968م: 53-52.

أصول النحو العربي السداسي، الأستاذ الدكتور أحمد قويشر، الاستقلال لا تسرق

الكلمات التركيبة محصورة العدد ومعلومة وهي مجموعات مقفلة غير قابلة للزيادة. وموجودة على أصلها لا تحتمل الإتيان بالأصل منها مثل الحروف والضمائر والموصولات وغيرها.

أما بالنسبة إلى الكلمات المشتقة فقد تمكن النحاة من الوصول إلى أصل وضعها عن طريق تجريدها إلى المادة الثلاثية التي تتضح عندما تكون عامل مشترك بين مختلف الصيغ الاشتقاقية لهذه المادة الثلاثية. نحو: كتب، يكتب، كاتب، مكتوب، كتاب، استكتب، كتب.

وصل النحاة إلى أصل وضع الكلمات المشتقة بعد تجريد نوعين من الأصول التي تسبق أصل الوضع وهما: أ) أصل الاشتقاق: وهو المادة الثلاثية التي تتكرر في كل الكلمات (كتب).

ب)أصل الصيغة: وهو الأشكال التي يمكن أن تكون عليها الكلمة المشتقة فبعضها مستعمل والآخر مهمل، نحو: (انكتب) فهي صيغة مهملة.

ومن الاستصحاب في هذا على مستوى الكلمة مثلا كلمة (قال) أصلها قول، قل أصلها أقول، قائل أصلها قاول.

وفائدة أصل الوضع أنه معيار اقتصادي يساعد على جمع الفروع تحت أصل واحد في حالة أي طارئ يطرأ على الكلمة كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف ...الخ.

7) في مسألة الجملة

إن كان أصل الجمل كلّها أن تكون تامّة، وإنّما يكون عدم التمام فيها بطارئ يطرأ عليها، يخرجها عن وضعها ألا ترى أنّ قولنا: قام زيد من قولنا: إنْ قام زيد كان كلاما تاماً، ثمّ دخلت عليه إن فصار ناقصاً... فالجمل أصلها التمام حتّى يطرأ عليها ما يصيرها إلى النقصان كما أنّ أصل المفردات النقصان، إلاّ أنّ المفردات لم تنتقل عن أصلها، والجمل انتقلت عن أصلها وصيرت إلى حكم المفردات من حيث كانت المفردات أصولاً للجمل.

8) في مسألة العمل

أصول النحو السداسي الثلاثي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قويش الأستاذ لا تشرق

عامل النصب في المفعول به:

البصريون يرون أنه الفعل بعكس الكوفيين الذين يرون أنه الفاعل، ويحتج البصريون لقولهم بأن الفعل له تأثير في العمل أما الفاعل فلا تأثير له.

9) في مسألة (كم) مركبة أم مفردة ؟

يرى البصريون أنها مفردة مرفوعة للعدد، جاء في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف عنهم قولهم: " إنما قلنا أنها مفردة، لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة "[1].

10) في مسألة هل تأتي (أو) بمعنى الواو، وبمعنى (بل)؟

ذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى بل ونقل عنهم قولهم: "الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو، وبل، لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، و (بل) معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى(أو) والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى آخر فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه"[2].

أصول النحو العربي السليس، الشريف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

([1]) لمع الأدلة: أبو البركات الأنباري، دار الفكر، بيروت، 1971م، ط(2):141 .

([2]) نفسه: 142..

المحاضرة الرابعة عشرة

العوامل اللفظية والمعنوية

تعود فكرة نشأة العامل إلى نشأة النحو نفسه، وأخذ بها جميع النحاة بلا استثناء، واتفق عليها البصريون والكوفيون على السّواء، وفكرة العامل كانت من أهم أسباب الاختلاف بين النحاة وانقسامهم. ومنشأ فكرة العامل النحوي ودخولها النحو عائد – حسب بعض الباحثين– إلى النظر العقلي الذي كان سائداً إبان تدوين النحو العربي.

وأصبح مصطلح العامل من المصطلحات الأساسية في الفكر النحوي العربي، وأن أكثر علل النحاة وقواعدهم مصوغة وفق فكرة العامل، وربطوا نظرية العامل بظاهرة الإعراب ربطاً مباشراً، وأقاموا الفكر النحوي في درس العربية على وجود الحركة الإعرابية، فهي في نظرهم لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجر عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة[1]. وهي المعين على الإبانة عن المعاني بالألفاظ[2]، لأنّ الألفاظ هي مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج منها[3]. وقد دفع النحاة ذلك إلى إيجاد طريقة لتفسير وجود الحركة الإعرابية في كل موضع بكيفية معينة (ضمة، فتحة، كسرة، سكون إلخ) وضبط أسبابه فتوصلوا إلى القول بالعَمَلِ[4]، عمل العناصر اللغوية، بعضها في بعض على وجه العلاقات الثابتة بينها في تلازمها[5].

العوامل: جمع عامل ومعناها اللغوي هو من "عَمِلَ يَعْمَلُ، عَمَلًا، وفاعلها عَامِلٌ، والعامل هو

([1]) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، جامعة تشرين اللاذقية،1979م: 131.

([2]) الخصائص: ابن جني:35/1.

([3]) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني: 28.

([4]) ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم: محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، مصر، 1427 هـ/ 2006م: 8/2.

([5]) نظرية النحو العربي: في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،, 1980م: 39.

أصول النحو العربي، السادس المشرف الأستاذ الدكتور أحمد درويش، استقرار ولا تشرق

الذي يتولى أمور الرجل في ملكه وعمله وماله"[1]، والعمل هو الفعل المؤدَّى باليد، وهو المِهنة، أو أجرة العامل[2].

واكتسبَتْ هذه الكلمةُ صبغة دينية؛ يقول الله عز وجل في كتابه الحكيم :﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ التوبة: 60، والعامل هنا يراد به القائمُ على جمع الزكاة.

واصطلاحا: هو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضى للإعراب. أو هو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص.

وفكرة العامل تعني على وجه الخصوص حدوث أثرا ما في كلمة على نحو مطرد في وجود كلمة أخرى، أي أن بعض مفردات اللغة يرتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً بحيث نتوقع بعضها حين يرد بعضها الآخر، وبحيث لا تكتمل دلالة بعضها إلا بمجيء ما يرتبط به، وقد أطلقوا على هذا التعلق مصطلح العامل، وفهموا العلاقة بين المترابطين في الجملة على أنها علاقة تأثر وتأثير، وأن الكلمة المرتبطة بغيرها تقع تحت تأثيرها وتعد معمولاتها.

وعليه فالعامل في اصطلاح النحاة هو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً، وهو عند الرماني: موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى[3]،)أما الرضي فيرى بأنه ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب[4]، أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة العربية على وجه مخصوص، والعوامل عند الأنباري ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار

أصول النحو العربي السداسي، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

([1]) لسان العرب: ابن منظور، مادة: (ع م ل).

([2]) تاج العروس: مادة (ع م ل).

([3]) الحدود: الرماني: 4.

([4]) شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط(1):72/1.

والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بشيء[1].

والعامل في تصور النحاة ثلاثة أمور:

1) العامل عامل مؤثر حقيقة، وإنه سبب وعلة للعمل.

2) العامل أمارة وعلامة فقط.

3) ما أطلق عليه اسم العامل لا عمل له إطلاقاً والعامل الحقيقي هو المتكلم. أما كما يخص تصورهم للعمل، في ثلاثة أمور أخرى، هي:

1) مقتضى العامل هو الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة.

2) مقتضى العامل هو نفس الاختلاف، وهو معنى عقلي يعرف بالقلب.

3) مقتضى العامل هو توارد المعاني المختلفة على الاسماء [2].

أنواع العوامل:

قسم النحاة العوامل اعتماداً على معايير ثلاثة، هي:

1) معيار اللفظ والمعنى.

2) معيار الأصالة والفرعية.

3) معيار القوة والضعف.

ويغلب الأخذ بالمعيار الأول في الدرس النحوي، الذي يقسم العوامل إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية. هذا وقد اعتمد الجرجاني في كتابه العوامل المائة المعيار الأول، وجعل العوامل في النحو العربي

أصول النحو العربي السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش الشقرا لا تشرق

([1]) الإنصاف: 46/1.

([2]) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، الأطلسي، الرباط، 1981م: **200**.

مئة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين رئيسين: عوامل لفظية وعوامل معنوية، والعوامل اللفظية تنقسم بدورها إلى قسمين: عوامل لفظية سماعية وعوامل لفظية قياسيّة[1].

العوامل اللفظية:

وهي العوامل التي تظهر في الكلام نطقاً وكتابة، أو تقدر تقديراً واجباً، أو جائزاً، أو حقيقة أو حكماً، وهو الأصل في العربية. وتنقسم العوامل اللفظية –كما سبق الذكر– إلى عوامل سماعية وقياسيّة.

والعوامل اللفظية السماعية هي ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها، وسميت كذلك لأنه لا يصح أن يقال في كل واحد منها هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كحروف الجر، والحروف المشبة بالأفعال، كالباء وأخواتها التي تجر الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها.

وقد ذكر بعض النحاة بأن العوامل اللفظية السماعية قسمان:

1) لفظية.

2) ومعنوية.

القسم الأول: العوامل اللفظية وهي على ثلاثة أقسامك:

1) الحروف

2) الأفعال

3) الأسماء.

أولا: الحروف العاملة، وهي نوعان:

1) حروف عاملة في الاسم، وهو على خمسة أنواع:

أصول النحو السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تشرق

(1) العوامل المائة: مجد الإسلام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج جدة، ط(1)، 1430هـ: 47.

أ) الحروف الجارَّة: وهي سبعة عشر حرفا، وعند بعضهم الآخر عشرون حرفا، وهي تجر الاسم: البَاء، ومَنْ، وإِلَى، وحَتَّى، وفِيْ، واللَّام، ورُبَّ، وواو القسم، وتاء القسم، وعَنْ، وعَلَى، والْكَاف للتشبيه، ومُذْ [1]، ومُنْذُ، وحَاشَا، وخَلَا، وعَدَا [2]، بإضافة (كَيْ، ولَعَلَّ، ومَتَى) عند بعضهم.

ب) الحروف المشبهة بالفعل: وهي ستة: إِنَّ، وأَنَّ، وكَأَنَّ، ولَكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ. ولَا بد هذه الحروف من اسم منصوب وخبر مرفوع، نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ؛ (زَيْدًا) اسم إِنَّ و(قَائِمٌ) خبرها.

وهي حسب معانيها: إِنَّ وأَنَّ للتحقيق، وكَأَنَّ للتشبيه، ولَكِنَّ للاستدراك، ولَيْتَ لتمني، ولَعَلَّ لِلتّرجّي.

ج) مَا ولَا (وإِنْ ولَات) المشبهات بـ لَيْسَ، تعملان عملها، نحو: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، (زَيْدٌ): اسم مَا، و (قَائِمًا) خبرها. وإن الحضور خيرًا من التخلف.

د) لا التي لنفي الجنس، يكون اسمها منصوبًا مضافًا غالبًا، وخبرها مفوعًا، مثل: (لَا رَجُلَ موجودٌ فِي الدَّارِ). فإن كانت بعدها نكرة مفردة، كانت مبنية على الفتح، نحو: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ). وإن كانت بعدها معرفة يجب تكريرها مع معرفة أخرى، وتلغي لا، وترفع المعرفة بالابتداء، نحو: (لَا زَيْدٌ عِنْدِيْ، وَلَا عَمْرٌو). وإن كانت بعدها نكرة مفردة ومكررة أخرى، فيجوز فيها خمسة أوجه:

1) فتح الأول والثاني: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ). ببنائهما على الفتح على أن (لَا) نافية للجنس أي عاملة عمل (إِنَّ).

2) رفع الأول والثاني: (لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ). على أن (لَا) عاملة عمل ليس.

3) فتح الأول ورفع الثاني: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ). ببناء الأول على الفتح، ورفع الثاني، على أن (لَا) الثانية (قُوَّةٌ) عاملة عمل ليس، أو مهملة وما بعدها مبتدأ أو تكون (لَا) زائدة لتأكيد النفي، وعليه (قُوَّةٌ) مرفوع بالعطف على محل (لَا) واسمها، لأن محلهما الرفع بالابتداء.

4) رفع الأول وفتح الثاني: (لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ). برفع الأول وببناء الثاني على الفتح؛ الأول

([1]) تأتي مُذْ ومُنْذُ وحرفي جر، وذلك: إذا تلتهما جملة فعلية أو اسمية فهما ظرفان، وإن تلاهما اسم مفرد فهما إما حرفٌ وإما ظرفان.

([2]) عَدَا وخَلَا وحَاشَا تأتي على وجهين: أولهما: مسبوقة بما المصدرية، نحو: مَا عَدَا، مَا خَلَا، مَا حَاشَا فهي أفعال. ثانيهما: غير مسبوقة بما، فتكون أفعالًا أو حروف جرًا.

أصول النحو الدراسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، الطبعة لا تشرق

عاملة ليس، والثانية عاملة (إنَّ).

5) فتح الأول ونصب الثاني: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ). ببناء الأول على الفتح، ونصب الثاني بالعطف على محل اسم (لَا) إذ محله النصب.

هـ) حروف النداء، وهي خمسة: يَا، وإيَّا، وهَيَا، وأَيْ، والهمزة المفتوحة للقريب.

وهي تنصب المنادي المضاف، نحو: (يَا فاطمةَ الزهراءِ)، والشبيه بالمضاف، نحو: يَا واسعاً علماً، والنكرة غير المقصودة، كقول الكفيف: (يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِيْ)، وإن كان المنادي مفردا معرفة (4)، يُبنى على علامة الرفع، نحو: (يَا زَيْدُ).

الحروف العاملة في المضارع

وهو قسمان:

أ) الحروف التي تنصب الفعل المضارع.

وهي أربعة:

1) أَنْ، نحو: (أرغب في أن أنجحَ)؛ أن وما دخلت عليه يؤوّل إلى مصدر، فالمعنى أرغب في النجاحِ.

2) لَنْ، نحو: (لَنْ يرسبَ المجتهدُ)، وهي لتأكيد النفي.

3) كَيْ، نحو: (حضرت كي أدخلَ الامتحان).

4) إِذَنْ، نحو: (إِذَنْ أُكْرِمَكَ) في جواب من قال: أَنَا آتِيْكَ غَدًا.

وقد تنصب (أَنْ) الفعل المضارع مقدرةً بعد ستة أحرف:

1) بعد حَتَّى، نحو: وقفت حَتَّى أستريحَ).

2) بعد لَامُ الجحد، نحو قوله تعالى: "مَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ". الأنفال:8.

3) بعد أَوْ التي في معنى إِلَى أَنْ أو إِلَّا أَنْ، نحو: (لأفضحنّك أَوْ تُراجع موقفك).

4) بعد وَاوُ المعية، نحو قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله *** عار عليك غذ فعلت عظيم

أصول النحو السداسي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

5) بعد لَامُ كَيْ.

6) بعد الفاء التي تقع في جواب ستة أشياء: أمر، ونهي، نفي، واستفهام، وتَمَنَّ، وعرض، وأَمْثِلَتُهَا مَشْهُوْرَةٌ.

ب) الحروف الجازمة للفعل المضارع، وهي خمسة: لَمْ، ولَمَّا، ولَامُ الْأَمْرِ، ولَا النهي، وإن الشرطية، نحو: (لَمْ يضربْ)، و (لَمَّا يَضربْ)، و(لِيَضرْبْ)، و(لَا تضربْ)، و(إنْ تضربْ أضربْ).

قد تدخل (إنْ) على الجملتين، نحو: (إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)؛ الجملة الأولى شرط، والثانية جزاء وهي للاستقبال. وإن دخلت على الماضي، نحو: (إنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ)، فالجزم هنا تقديري، لأن الماضي ليس بمعربا.

ثانيا: عمل الأفعال، وهي:

1) الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلاً: كان- صار-أصبح- أمسى- أضحى- ظل- بات- ما زال- ما برح- ما فتئ- ما انفكّ- ما دام- ليس.

2) أفعال المقاربة، ترفع اسماً واحداً، وهي أربعة أفعال: عسى- كاد- كرب- أوشك. وأفعال الرجاء: وهي: عسى، حرى، أخلولق. وأفعال الشروع: أنشا، علق، طفق، أخذ، هب، بدأ، ابتدأ، جعل، قام، انبري.

3) أفعال المدح والذم، وهي ترفع الاسم المعرف بلام التعريف، وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح أو الذم، وهي أربعة أفعال: نِعْمَ- بئسَ- ساء- حبّذا. والشرط أن يكون فاعله معرّفًا باللام، نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، أو مضافًا إلى المعرفة باللام، نحو: (نِعْمَ صَاحِبُ الخلقِ زِيْدٌ»، أو ضميرا مستترا مميزا بنكرة منصوبة، نحو: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ)؛ وفاعل (نِعْمَ) ضمير مستتر تقديره هُو، و(رَجُلًا) تمييز منصوب، لأن (هُو) مبهم.

4) أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهي: أفعال اليقين: علم- رأى- وجد. وأفعال الشك: ظنّ- حسب- خال. وزعم بين المجموعتين، وبها تكون السابعة.

أصول النحو، السداسي السادس، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، للتقدم والتسوق

5) أفعال التعجب لها صيغتان: ما أَفْعَلَهُ، نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، تقديره: أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنَ زَيْدًا. (مَا) بمعنى شيء في محل الرفع مبتدأ، و(أَحْسَنَ) من فعل وفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) في محل الرف خبر، و(زَيْدًا) مفعول به.

والصيغة الثانية: أَفْعِلْ بِهِ، نحو: (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ)، (أَحْسِنْ) فعل ماضٍ ورد على صيغة الأمر لإفادة التعجب صيغة الأمر، الباء حرف جر زائد، زيد فاعل، وتقديره: أَحَسَنَ زَيْدٌ أي صَارَ ذَا حُسْنٍ، والباء زائدة.

ثالثا: الأسماء الشرطية بمعنى إنَّ، وهي تسعة: مَنْ، ومَا، وأَيْنَ، ومَتَى، وأَيُّ، وأَنَّى، وإِذْ مَا، وحَيْثُمَا، ومَهْمَا. وهي تجزم الفعل المضارع، نحو: (مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، و(مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ)، و(أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ، و(مَتَى تَقُمْ أَقُمْ)، و (أَيُّ درسٍ تراجع أراجعْ)، و(أَنَّى تَكْتُبْ أَكْتُبْ)، و(إِذْ مَا تُسَافِرْ أُسَافِرْ)، و (حَيْثُمَا تجلسْ أجلسْ)، و(مَهْمَا تَقْعُدْ أَقْعُد).

أسماء الأفعال بمعنى الماضي: هَيْهَاتَ؛ أي بَعُدَ، وشَتَّانَ؛ في أَفْتَرَقَ، وسَرْعَانَ؛ أي سَرَعَ. وهي ترفع الاسم على الفاعلية، نحو: (هَيْهَاتَ النجاحُ)؛ أي بَعُدَ.

أسماء الأفعال بمعنى أمر الحاضر، مثل: رُوَيْدَ، وبَلْهَ، وحَيَّهَلْ، وعَلَيْكَ، ودُوْنَكَ، نحو: (رُوَيْدَ زَيْدًا)، أي أَمْهِلْهُ.

وهي تنصب الاسم على المفولية.

اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال؛ يعمل عمل الفعل المعروف، إذا اعتمد على لفظ قبله وذلك اللفظ: إما أن يكون مبتدأ، كما في قولك: (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوْهُ) في اللازم، و(زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوْهُ عَمْرًا) في المتعدي. أو موصوفا، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوْهُ بَكْرًا). أو موصولا، نحو: (جَاءَنِي القَائِمُ أَبُوْهُ)، أو ذا الحال، نحو: (جَاءَنِيْ زَيْدٌ رَاكِبًا غُلَامُهُ فَرَسًا). أو همزة الاستفهام، نحو: (أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا). أو حرف النفي، نحو: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ)؛ ويعمل (قَائِمٌ) و (ضَارِبٌ) كما يعمل (قَامَ) و(ضَرَبَ).

اسم المفعول بمعني الحال والاستقبال، يعمل عمل فعله المبني للمجهول بشرط الاعتماد المذكر في اسم الفاعل، نحو: (زَيْدٌ مَضْرُوْبٌ أَبُوْهُ)، و (عَمْرٌو مُعْطَىً غُلَامُهُ دِرْهَمًا).

أصول النحو، السداسي الدراسي، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، السنة الأولى ل ش ر

الصفة المشبَّهة، وهي تعمل عمل فعلها بشرط الاعتماد المذكور في اسم الفاعل، نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ غُلَامَهُ)، يعمل (حَسَنٌ) كما يعمل (حَسُنَ).

اسم تفضيل، واستعماله على ثلاثة أوجه:

1)إما بـ مَنْ، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو).

2) وإما بالألف واللام، نحو: (جَاءَنِيْ زَيْدٌ الْأَفْضَلُ).

3) وإما بالإضافة، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ).، وعلمه يكون في فاعل مستتر، وهو (هُوَ) فاعل (أَفْضَلُ).

المصدر، إن لم يكن مفعولا مطلقا، فيعمل عمل فعله، نحو: (أَعْجَبَنِيْ ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا).

الاسم المضاف، وهو يجر المضاف إليه، نحو: جَاءَنِيْ غُلَامُ زَيْد. والجر يكون بلام محذوفة، والتقدير: غُلَامٌ لِزَيْدٍ.

الاسم التام، وهو ينصب التميز، وتمامه: إما بالتنوين، نحو: مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا. وإما بتقدير التنوين، نحو: عِنْدِيْ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وزَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا. وإما بنون التثنية، نحو: عِنْدِيْ صاعين بُرًّا. وإما بنون الجمع، نحو: "هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا". الكهف: 18. وإما بما يشابه نون الجمع، نحو: (عِنْدِيْ عِشْرُوْنَ دِرْهَمًا إلى تِسْعِيْنَ). وإما بالإضافة، نحو: (عِنْدِيْ مِلْؤُهُ عَسَلًا).

أصول النحو، السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقد ولا تسرق

المصادر والمراجع

(1) الإبدال: ابن السكيت، المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين بيروت، 1903م.

(2) أخبار النحويين: عبد الواحد بن أبي هشام، تح مجدي فتحي السيد، دار الصحابة،2010م.

(3) أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الاعتصام، القاهرة، 1985م.

(4) الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار الكتب العلمية، ط(1)، 1411هـ/1990م.

(5) الأصول، دراسة ايبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: تمام حسان، منشورات عالم الكتب، القاهرة، 2004م.

(6) الأصول في النحو: ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(2)، 1996م.

(7) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، الأطلسي، الرباط، 1981م.

(8) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، جامعة تشرين اللاذقية، 1979م.

(9) أصول النحو العربي: محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2000م.

(10) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: محمد عيد، عالم الكتب، ط(4)، **1989** م.

(11) أصول النحو عند ابن مالك: خالد سعد شعبان، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، 2011م.

أصول النحو العربي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قرش، استقل ولا تشرق

(12) الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، تح سعيد الأفغاني ، دمشق، مطبعة الجامعة السورية 1377هـ.

(13) الإغراب في جدل الإعراب: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ابن الأنباري، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط(2)، 1391هـ/1971م.

(14) الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ/2006م.

(15) الإمتاع والمؤانسة: التوحيدي، تح أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

(16) أنباه الرواة: القطفي، تح: أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة: دار الكتاب، 1973م.

(17) الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الانباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، دار التراث العربي، 1991م.

(18) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تح مازن المبارك، دار النفائس.

(19) الايضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تح مازن المبارك، ط(4)، دار النفائس، بيروت،1402هـ/ 1982م.

(20) إيضاح المبهم في معاني السلم: أحمد الدمنهوري، تح عمر فاروق الطباع، مكتبة المعراف بيروت، ط(2)، 1427هـ.

(21) البحر المحيط في أصول الفقه: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين، تح عبد القادر عبد الله العاني، ط(2)، 1413هـ/ 1992م.

(22) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ابن السراج، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، 1989م.

أصول النحو العربي السادس، الشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، النقد ولا تسرق

(23) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب: محمد ولد أباه المختار، ط(1)، دار التقريب، بيروت، 2001م.

(24) التّسهيل: ابن مالك النحوي، تح: محمد كامل بركات، القاهرة، 1388هـ/1968م.

(25) التّطور اللّغوي التّاريخي، إبراهيم السامرائي. اللّهجات العربية في التّراث، القسم الأول في النّظامين الصّوتي والصّرفي: أحمد علم الدين الجندي.

(26) التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة، ط(1)، 1403هـ/1983م.

(27) الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، ط1، بيروت، 1400هـ/1980م.

(28) ذيل الأمالي والنوادر: أبو علي القالي، ط(3)، القاهرة ،1954م.

(29) الحدود في النحو: الرمّاني، ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة، تحقيق يوسف مسكوني ومصطفى جواد، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1968م: 210.

(30) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط(4)، 1418هـ/1997م.

(31) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(4).

(32) الخصائص: ابن جني ، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1985م.

(34) الخصائص: ابن جني، تح: عبد الوهاب النجار، القاهرة، 1374هـ.

أصول النحو العربي السداسي السابع، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استقلالية التسرق

(35) الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير: حسن منديل حسن، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1996م.

(36) الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، د.ت.

(37) الرسالة: الشافعي، تح أحمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، ط(1)، 1358 هـ/ 1940م.

(38) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت 1089هـ)، تح محمود الأرناؤوط خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط(1)، 1406هـ/ 1986م.

(39) شرح كتاب سيبويه: الرماني، تح: مازن المبارك، دمشق، 1964م.

(40) شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط(1).

(41) شرح المفصّل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، 1988م.

(42) شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت 643هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)، 1422 هـ/ 2001م.

(43) شرح الملوكي في التصريف: يعيش بن علي بن يعيش الأسدي، تح فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط(1)، 1393 هـ/ 1973م.

(44) الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس (الحسين أحمد بن زكريا بن فارس)، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت (لبنان): مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1383هـ/ 1964م.

أصول النحو السداسي السماعي، الشرف الإستاذ الدكتور أحمد قريش، للنقد ولا تنشر

(45) ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم: محمد عبد الفتاح الخطيب، دار الصائر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط(1)، 1427هـ/ 2006م.

(46) طبقات الشعراء: ابن سلام، بيروت (لبنان): دار النهضة العربية، د ت.

(47) طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، شرحه : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – جدة.

(48) طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن الزبيدي أبو بكر، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط(2)، 1984م.

(49) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: عبد الفتاح البجة ، دار الفكر، عمان، ط1، 1998م.

(50) علل النحو: ابن الوراق: تح: محمود نصّار، دار الكتب العلمية، لبنان، ط(1)، 2002م.

(51) عوامل تنمية اللغة: توفيق شاهين، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، 1993م.

(52) العوامل المائة: مجد الإسلام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج جدة، ط(1)، 1430هـ.

(53) فهرست ابن النديم محمد بن إسحاق مطبعة الاستقامة، القاهرة.

(54) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م.

(55) الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تح أحمد الحمصي ومحمد أحمد قاسم، ط1، جروس برس 1988م.

(56) القاموس المحيط للفيروز أبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(1)، سنة1398هـ-1978م.

أصول النحو العربي الدكتور السيد أحمد قريش، استقلال ولا تشرق

(57) الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت 180هـ)، تح عبد السلام محمد هارون الناشر :مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3)، 1408هـ/1988م.

(58) الكشاف: الزمخشري، القاهرة: 1375هـ / 1966م.

(59) الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: الإسنوي الشافعي، تح د. محمد حسن عواد، (دكتوراة)، دار عمّار، عمّان، ط(1)، 1405هـ/1985م.

(60) لسان العرب: ابن منظور، دار صادر بيروت، ط(3)، 1414هـ.

(61) لمع الأدلة: الأنباري، تح سعيد الأفغاني، دمشق، 1388هـ.

(62) المدخل لدراسة النحو العربي: علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، مصر، 2008م: 144/1، 145.

(63) المحتسب: ابن جني، د ط، دار التحرير، 1389هـ/ 1986م.

(64) المحتسب في شواذ القراءات: ابن جني، تح: ناصف وشلبي، القاهرة، 1376هـ.

(65) مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي، تح عبد السلام هارون، الكويت، 1962م.

(66) المدخل لدراسة النحو العربي: علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، مصر، 2008م.

(67) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تح محمد جاد المولى – محمد أبو الفضل إبراهيم – علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية.

(68) المزهر: جلال الدين السيوطي، جاد المولى وزميليه، القاهرة، د ت.

أصول النحو السداسي السادس، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، أستاذ ولا تشرق

(69) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، تح: محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، 1978م.

(70) المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تح أحمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط(6).

(71) المقتضب: المبرد، تح: عبد الخالق عضيمة، القاهرة: 1963م.

(72) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، هـ/1979م.

(73) معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تح هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط(1)، 1411هـ/1990م.

(74) معاني القرآن: الفراء، تح: ناصف، ونجار، وشلبي، دار الكتاب المصرية.

(75) المعجم المفصل في النحو العربي: عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، ط(1)، 1413هـ/ 1992م.

(76) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين العلائي، تح حسن الشاعر، دار البشير، عمان، ط(1)،1990م.

(77) المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تح كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982م.

(78) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تح سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، 1379هـ/ 1960م.

(79) ملخص أبطال القياس: ابن حزم الظاهري، تح: سعيد الأفغاني، بيروت، 1973م.

أصول النحو العربي السداسي، المشرف الأستاذ الدكتور أحمد قرّيش، استقلال تشرق

(80) الممتع في التصريف: ابن عصفور، تح: فخر الدين قباوة، حلب، المطبعة العربية، 1390هـ/1970م.

(81) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، ط(6)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1978م.

(82) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: محمد بن عمران بن موسى المرزباني أبو عبد الله، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط(1)، 1415هـ/ 1995م.

(83) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الانباري، تح إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط(3)، 1405هـ/ 1985م.

(84) نزهة الالباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، تح إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط(3)، 1405هـ/ 1985م.

(85) نظرية التعليل النحوي: حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، 2000م.

(86) نظرية النحو العربي: في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980م.

(87) الوجيز في أصول الفقه: عبد الكريم زيدان، مؤسسة قرطبة، ط(6)، 2007م.

أصول النحو العربي السداسي السادس، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد قريش، النقد ولا تسرق